



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
Arab NGO Network for Development

التقرير السنوي
2003

كانون الثاني/يناير 2004

المحتويات

5	المقدمة
9	التشبيك وتبادل المعلومات
9	1. موقع الشبكة الإلكتروني
9	2. اجتماعات اللجنة التنسيقية
10	3. اجتماع الشبكة للتخطيط الاستراتيجي
11	4. التنسيق مع شبكة الراصد الاجتماعي
11	5. التنسيق مع شبكة "عالمنا ليس للبيع"
12	6. الاجتماع مع شبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ
12	7. المشاركة في الاجتماعات الدولية
13	التنمية الاجتماعية
13	1. متابعة القمة العالمية للتنمية المستدامة
13	2. اجتماع تشاوري حول أهداف الألفية للتنمية
13	العولمة والتجارة في المنطقة العربية
13	1. اجتماع المنتدى الاجتماعي العربي التحضيري التأسيسي
14	2. المنتدى الاجتماعي العالمي
14	3. ورشة عمل القاهرة: باتجاه اجتماع منظمة التجارة العالمية في "كانكون"
15	4. اجتماع منظمة "التجارة العالمية" في "كانكون"
15	5. المشاركة في اجتماع حول البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي (2003)
16	6. الاجتماع السنوي الخامس لشبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ
16	7. المشاركة في نشاطات مختلفة متعلقة بالعولمة والتجارة
18	التحالف الأوروبي-المتوسطي
18	1. مشاورات وطنية وإطلاق اللقاء اللبناني حول الشراكة الأوروبية-المتوسطية
19	2. المنتدى المدني الأوروبي-المتوسطي
20	حملات التضامن
20	1. التضامن مع الشعب العراقي
20	2. أسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني
21	مشروع الديمقراطية
21	1. مشروع المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات ("أيديا")
21	2. تجميع المعلومات عن العمليات الانتخابية في عشرة بلدان عربية
23	الملاحق

المقدمة

منذ تأسيسها عملت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية (ANND) في مجالات التنمية الاجتماعية المستدامة والبيئة وحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة. وقد هدفت إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العربية وزيادة وعيها وتوئيدها بالأدوات المناسبة لتفعيل دورها. وهي تستهدف، بالتالي، طرح شراكة هذه المنظمات وتفعيلها وانخراطها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وعمدت الشبكة إلى وضع خطة استراتيجية لفترة 2001-2004 ركزت فيها على دورها كعنصرٍ فاعلٍ ومهمٍّ لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية وبناء قدراتها وزيادة الوعي لديها؛ كونها تعمل على توسيع دائرة انخراطها في الحركات الاجتماعية العالمية، ممّا يؤدي إلى بلورة دورها وبرامجها. وهكذا، فقد شهدت نشاطات الشبكة نقطة تحولٍ مهمٍّ في تاريخ عمرها القصير نسبياً، فتبلور دورها تحدّد وباتت لاعباً في المنطقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تحوّلت الشبكة من عضو فاعل في الحركة الاجتماعية العالمية إلى ناشط وشريكٍ أساسيين، ومن ثم إلى مساهمٍ فعّالٍ فيها. وهكذا، نرى أنّها تعمل على بناء نشاطاتها الإقليمية والدولية وتفعيلها، توسيطاً لدائرة اهتماماتها وأدوارها في بناء القدرات والتوعية والتشبيك. وقد ركّزت نشاطاتها خلال عام 2003 على ستة برامج أساسية هي:

1. التشبيك
2. التنمية الاجتماعية
3. العولمة والتجارة في العالم العربي
4. الشراكة الأوروبية-المتوسطية
5. حملات التضامن
6. مشروع "أيديا" للديموقراطية

وفي خلال عام 2002 أكملت الشبكة مسار شراكتها الفعالة في الحركة العالمية في مواجهة تحديات العولمة والتجارة الحرة العالمية. كما عملت للمحافظة على مكانة شراكتها في "المنتدى الاجتماعي العالمي" بـ "بورتو أليغري"، إنتحوّل دورها من مجرد المشارك في عام 2002 إلى مشاركة فاعلة من خلال تنظيم ورشتي عمل في عام 2003؛ حيث تناولت إحدى الورشتين "مستقبل الحركة الاجتماعية العربية"، فيما تناولت الأخرى "آثار العولمة على الديموقراطية في العالم العربي".

هذا، وقد قلّرت حت تسمية الشبكة عضواً في "المجلس العالمي للمنتدى الاجتماعي العربي" منذ عام 2002، الأمر الذي ساعده على بلورة رؤيتها ومهمتها وأهدافها على نحو أوضح.

واضطلعت الشبكة بـ"يور" في منتدى المنظمات العربية غير الحكومية الذي عُقد في موازاة الاجتماع الوزاري الخامس في "كانكون"، حيث كان لها موقف معارض لتوسُّع "منظمة التجارة العالمية"، وذلك بعد أن نظمت في بيروت المُنْتدى الموازي للاجتماع الوزاري الرابع الذي انعقد في الدوحة عام 2001، وشاركت في الفاعليات البديلة في الدوحة نفسها.

هذا، وقد عملت الشبكة على تقوية علاقاتها مع المنظمات العالمية، وعمدت إلى تطبيق شراكتها التي بدأتها مع الشبكات العالمية المختلفة، مثل "الراصد الاجتماعي" و"شبكة العالم الثالث" و"عالمنا ليس للبيع" وشبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ" والمؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات ("أيديا" IDEA). فقد استضافت الشبكة لعقاد الجمعية العمومية للراصد الاجتماعي في بيروت، بوجود 80 عضواً من أعضاء الراصد الاجتماعي، و20 ضيفاً من الباحثين العالميين والناشطين الاجتماعيين. وقد أُطلقت أثناء هذه الجلسات النسخة العربية للراصد الاجتماعي لعام 2003 وحملت عنوان: "الفقراء والسوق" وتناولت موضوع خصخصة الخدمات وتأثيرها على المجتمع. كما استضافت الشبكة أيضاً في بيروت مؤتمر "شبكة الأبحاث في آسيا والهادئ" السنوي الخامس، الذي تمحور حول موضوع "الحرب على الإرهاب: عسكرة العولمة وحقوق الشعوب". وقد حضر المؤتمر 45 شخصاً يمثلون منظمات غير حكومية ومراكز أبحاث وأكاديميين وناشطين في مجال العولمة من 23 بلداً عربياً وآسيوياً.

وقد قامت الشبكة بتنفيذ برنامج حول "الديموقراطية في المنطقة العربية" بالتعاون مع "أيديا"، أُطلق في شباط/فبراير 2003، وركز على موضوعات الأحزاب السياسية والأنظمة الانتخابية ومشاركة النساء في الحياة السياسية، وذلك في ثلاثة بلدان عربية هي: مصر واليمن والأردن؛ ممّا أسهم في بناء شراكات الشبكة مع المؤسسات الدولية وتفعيلها وفي خلق آليات جديدة لبرامج الشبكة ومشروعاتها، بحيث ترتكز على التحليل والبحث والحوار، الأمر الذي يجعل من هذه الآليات آفاقاً تفتح المجال أمام توسيع نشاطات الشبكة وتفعيل شراكاتها مع مراكز أبحاث ومنظمات دولية أخرى. وقد ساعد هذا البرنامج في توسيع دائرة نشاطات الشبكة ليطال منظمات غير أعضاء فيها على تطبيق البرامج، كالباحثين المستقلين والناشطين والأكاديميين من مختلف الدول العربية.

وقد نشطت الشبكة في متابعة كل المنتديات التي شاركت فيها بصورة متكافئة، بما فيها "القمة العالمية للتنمية المستدامة" ومنتدى الشراكة الأوروبية-المتوسطية". كما نظمت أو أسهمت في حملات التضامن، وخصوصاً مع الشعبين العراقي والفلسطيني، من خلال تفعيل المشاركة العربية التي نظمتها الشبكة في المنتديات الاجتماعية العالمية وفي القمة العالمية للتنمية المستدامة وفي الاجتماعات العالمية الأخرى. وقد حشدت الشبكة جهودها في إبان الحرب على العراق، وذلك من خلال إصدارها نشرات إلكترونية تغطي التطورات وتدعو إلى وقف الأعمال العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الشبكة بصورة دورية على متابعة كل جديد وتحمله على الصفحة الإلكترونية، مما استوجب توظيف مهندس في تكنولوجيا المعلومات ليقوم بتنظيمها وتحديثها وتطويرها. كما حافظت الشبكة بصورة عامة على مستوى مهم من الاتصال والتواصل مع أعضائها من خلال توزيع

المعلومات والتقارير، ومن خلال تطوير آليات التشبيك فيما بينهم وعقد الاجتماعات المختلفة والدورية للجنة الشبكة التنسيقية وجمعيتها العمومية.

هذا، وقد حضرت الشبكة استمارات لإجراء مسح يهدف إلى تحليل وضعيتها البنوية والتنظيمية، بغية إعداد الآليات اللازمة لزيادة فعالية عملها.

سيقدم هذا التقرير تغطية لنشاطات الشبكة خلال عام 2003 (من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر). بيد أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن نشاطية الشبكة كانت أقل بصورة ملحوظة في الفترة الممتدة من آذار/مارس وحتى أيار/مايو، وذلك بسبب اندلاع "الحرب على الإرهاب"؛ ولكن ما لبثت النشاطات أن استعادت قوتها مع حلول شهر حزيران/يونيو، حيث بدأت التحضيرات لاجتماع "منظمة التجارة العالمية".

التشبيك وتبادل المعلومات

1. موقع الشبكة الإلكتروني

عملت الشبكة على استئجار موقع إلكتروني لبناء وسائل الاتصال وتبادل المعلومات بين الأعضاء وغير الأعضاء وتفعيلها، فضلاً عن أذنها تعمل على إنشاء منتدى حوارى لمناقشة التحديات التي تواجه التنمية في العالم العربي. وقد أصدرت الشبكة ست نشرات إلكترونية عرضتها على الموقع، بدءاً من 8 أيار/ مايو 2003، بحيث غطت وجهات نظر مختلفة عن الحرب على العراق؛ كما أصدرت الشبكات ومقالات وزعتها على وسائل إعلامية محلية ودولية.

وكما سلف ذكره، فقد عملت الشبكة على توظيف مهندس في تكنولوجيا المعلومات (في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، ليدبر موقع الشبكة وينظمه ويعرض فيه متابعة كل جديد. ومن واجبات المهندس كذلك العمل على تحرير النشرات الإلكترونية وتحضيرها بصورة دورية، وهذا الأمر من شأنه أن يساعد على تقديم الأدوات والآليات لتطوير التشبيك وتبادل المعلومات والخبرات.

إن مشروع الشراكة مع المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات ("أيديا") في العالم العربي لعام 2003 ينطأب توسيع موقع الشبكة الإلكتروني وتنميته بغية فتح روابط مع موقع هذه المؤسسة الإلكتروني والعمل على عرض كل التقارير والنتائج الصادرة عن هذا المشروع. والجدير ذكره، هو أن هذا النشاط ما زال مؤجلاً، وأن إحدى مهام الموظف المسؤول تتمثل في تقديم جميع الوثائق الناجمة عن المشروع، ونشر النقاشات الجارية في العالم العربي حول الديموقراطية والنظام الانتخابي.

2. اجتماعات اللجنة التنسيقية [الملحق 1]

ضمَّ اجتماع لجنة الشبكة التنسيقية المنعقد بالقاهرة (10 حزيران/ يونيو 2003) عشرة أعضاء (من كل من: مصر ولبنان والمغرب والعراق وفلسطين والبحرين والأردن وتونس)، بالإضافة إلى المدير التنفيذي. وقد نوقش جدول الأعمال التالي:

- ✓ وضع الشبكة المالي وقضاياها التنظيمية.
- ✓ مشروعات وخطط مستقبلية، بالإضافة إلى اجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس، وجمعية الراصد الاجتماعي العمومية، ومؤتمر "شبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ" السنوي الخامس الذي تناول الحرب على الإرهاب وعسكرة العولمة وحقوق الشعوب.
- ✓ التحضير لاجتماع جمعية الشبكة العمومية.
- ✓ الأوضاع العربية الراهنة مع تركيز أساسي على الأوضاع في فلسطين والعراق.

تبنّى المشاركون التقرير المالي لعام 2002 الذي قدمه مدير الشبكة التنفيذي. أما في صدد القضايا التنظيمية، فقاطّع أعضاء اللجنة التنسيقية على التقرير الذي قدمته اللجنة المكلفة ببحث شؤون العضوية في الشبكة، وتبنّوا اقتراحها القُدّم ووافقوا على القيام بمسح إحصائي لتقويم عضوية الشبكة. ولهذا الهدف، ووفق على إعداد استمارتوا رسالها إلى أعضاء الشبكة، وفوض المدير التنفيذي ولجنة التنسيق للقيام بإجراءات المسح التحضيرية والتحليلية تُقدّم في ضوئها اقتراحات بنبوية وتنظيمية، تهدف إلى رفع مستوى فعالية عمل الشبكة.

كما ووفق على تنظيم ورشة عمل لتخطيط الشبكة الاستراتيجية لتقويم نشاطاتها خلال السنوات السابقة، ولوضع خطة استراتيجية للسنوات الثلاث المقبلة. وبالإضافة إلى نتائج أجوبة المسح، ستناقش ورشة العمل التخطيطية وثائق الجمعية العمومية الأساسية، التي ستعقد خلال الأشهر الأولى من عام 2004.

3. اجتماع الشبكة للتخطيط الاستراتيجي [الملحق 2]

عقدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية اجتماعها التخطيطي الاستراتيجي الثالث¹ في برمانا (لبنان)، 11-13 كانون الأول/ديسمبر 2003 [انعقد الاجتماع الأول في بيروت خلال تموز/يوليو 1997، فيما انعقد الاجتماع الثاني في القاهرة خلال آذار/مارس 2000].

هدف الاجتماع إلى تحديد الاستراتيجيات الفعالة التي ستعتمد الشبكة على تبنيها في مشروعاتها المستقبلية، باتجاه تحقيق محاور اهتمامات منظمات المجتمع المدني الذي تخدمه. وقد أدار الجلسات ووجّهها خبير من خارج الشبكة² على مدى ثلاثة أيام، حيث أعدّ اقتراح رؤية للشبكة ومهلّمها، وجرى تقويم الوثيقة البرنامجية للسنوات الثلاث المنصرمة، التي حضّوها فريق العمل والإعداد في المكتب التنفيذي.

وقد انطوى برنامج العمل على مناقشة وتحليل قضايا مختلفة ومتعددة، كالتحديات في العالم العربي وتقويم المحيطين الخارجي والداخلي، اللذين تعمل الشبكة في إطارهما، وخطتها الاستراتيجية للسنوات الثلاث القادمة.

ونتيجة لاجتماع التخطيط، صدرت وثيقة استراتيجية تتضمن محاور عمل الشبكة وخطتها لفترة 2004-2007، وستعرض على أعضاء لجنة التنسيق لعلّم أنّها وُزعت عليهم بالبريد الإلكتروني - على أن تُقرّ في أول اجتماع تعقده الجمعية العمومية.

4. التنسيق مع شبكة الراصد الاجتماعي [الملحق 3]

¹ حضره 21 مشاركاً، 15 من بينهم أعضاء في الشبكة ولجنتها التنسيقية (7 مشاركين من لبنان، و8 مشاركين من البلدان العربية)، فضلاً عن مشاركة فريق الإعداد والعمل في مكتب الشبكة التنفيذي.

² جون كورس.

الراصد الاجتماعي عبارة عن شبكة عالمية تتألف من مجموعات وطنية وإقليمية في 85 دولة. وبالارتكاز إلى دورها كمرقب وراصد، فهي تتابع تحقيق الالتزامات الدولية القروية عالمياً: كالعامل على تخفيض نسبة الفقر في العالم والعدالة الاجتماعية وإزالة الفروق بين الطبقات والمساواة والحد من البطالة وزيادة فرص العمل.

ويتضمن تقرير الراصد الاجتماعي السنوي -الذي تعمل المجموعات الإقليمية الأعضاء على إعداده- تقارير عن التقدم المحقق في مسيرة هذه الالتزامات وأهداف تحقيقها وآلياتها، أو عن تراجعها؛ أضف إلى ذلك أن الراصد الاجتماعي يهدف إلى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

لأسمت مشاركة الشبكة في التقارير السنوية بالفعالية من خلال سبعة تقارير وطنية (المغرب، لبنان، السودان، الأردن، فلسطين، تونس، البحرين)؛ بالإضافة إلى التقرير عن التحديات التي تواجهها المنطقة العربية. وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه التقارير الوطنية كانت نتيجة تعاون بين الشبكة من جهة، وبين الراصد الاجتماعي من ناحية أخرى، لتفعيل وتقوية دورها في العالم العربي وتعزيزه [اجع الملحق 2].

نظم الراصد الاجتماعي في "بورتو أليغري" ورشة عمل شاركت فيها المنظمات أعضاء الشبكة (تونس، المغرب، مصر، لبنان، فلسطين)؛ حيث أجمع المشاركون على تنظيم اجتماع الجمعية العمومية المقبل في بيروت خلال تشرين الأول/أكتوبر.

وقد نظمت الشبكة الجمعية العمومية للراصد الاجتماعي في بيروت (1-5 تشرين الأول/أكتوبر 2003)، بحضور ومشاركة 80 منظمة من أعضاء الراصد الاجتماعي، و20 مشاركاً وضيافاً من ناشطين وباحثين عالميين. وقد أطلقت خلال هذه الجلسات النسخة العربية لتقرير الراصد الاجتماعي السنوي لعام 2003، تحت عنوان: "الفقر والسوق". وقد ناقش هذا التقرير السنوي قضايا حرجة ومهمة يواجهها العالم اليوم، كأثار خصخصة الخدمات على الفقراء والنساء، وعلى حقوق الإنسان وتحويل الموارد من دول الجنوب إلى دول الشمال.

5. التنسيق مع شبكة "عالمنا ليس للبيع"

نظم التحالف اجتماعاً للتخطيط الاستراتيجي في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 في "أوسلو"، تحضيراً لاجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس، الذي سيُعقد في مدينة "كانكون" المكسيكية في أيلول/سبتمبر 2003. وقد شارك في الاجتماع ثلاث منظمات أعضاء في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية [المنتدى المغربي الاجتماعي، المنتدى الفلسطيني الاجتماعي، مدير الشبكة التنفيذي].

وقد تعهّدت الشبكة بتنظيم نشاطات لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، مع التركيز بصورة خاصة على دور كل من مصر والمغرب، كعضوين ناشطين في "منظمة التجارة العالمية".

وهكذا، وبالتنسيق الحثيث مع "شبكة عالمنا ليس للبيع"، وتحديدًا مع "شبكة العالم الثالث" أُقدت ورشة عمل إقليمية في القاهرة حول "العولمة والتجارة: نحو الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية"، تحضيراً لاجتماع "كانكون". وتجدر الإشارة إلى أنَّ الشبكة شاركت في المنتدى الموازي الذي انعقد في "كانكون"، وساهمت في النشاطات التي نظمتها شبكتنا "العالم الثالث" و"عالمنا ليس للبيع".

6. الاجتماع مع "شبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ"،

[مانيلا، الفلبين، شباط/فبراير 2003]

دُعِيَ المديران التنفيذيان كُلٌّ من شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية ومركز بيسان للدراسات والابحاث، بوصفهما عضوين في "شبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ"، للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عقد في مانيلا (الفلبين)، حيث صدر جدول أعمال المؤتمر، الذي تعتمز الشبكة عقده في الشرق الأوسط، وتحديدًا في لبنان.

7. المشاركة في الاجتماعات الدولية

أ) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (International Federation for Human Rights) نظمت الفيدرالية الدولية اجتماعاً في عمان حول حقوق الإنسان وأهمية تنظيم شراكة بين منظمات حقوق الإنسان وبين المنظمات العاملة في مجال التنمية (17-20 تشرين الأول/أكتوبر 2003).

ب) المجلس الأوروبي في عمان: (Council of Europe in Amman)

دعا المجلس الأوروبي في عمان الشبكة للمشاركة في الاجتماع حول حوار الحضارات في منطقة أوروبا والمتوسط (6-7 كانون الأول/ديسمبر 2003)؛ وقد تقدّمت بورقة تناولت المنتدى الاجتماعي العربي.

ج) جمعية الاجتماعيين في البحرين [راجع الملحق 4]

دُعِيَت الشبكة للمشاركة في مؤتمر "جمعية الاجتماعيين في البحرين"، الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر 2003، وقدّمت الشبكة في المؤتمر ورقة حول مستقبل الحركات الاجتماعية العربية.

التنمية الاجتماعية

1. متابعة القمة العالمية للتنمية المستدامة:

نظمت الشبكة العربية ورشة عمل حول القمة العالمية للتنمية المستدامة بالتنسيق مع مؤسسة "هنريش بل" في بروت [19-20 أيار/ مايو 2003]؛ وقد ركزت على التقرير الأهلي اللبناني الذي أعدته لجنة تحضيرية من المنظمات اللبنانية غير الحكومية حول التنمية المستدامة، وأعدت تقريراً عن نتائج القمة. وقد نوقشت خلال الندوة تقارير وطنية لبنانية حول إدارة النفايات الصلبة وإدارة المياه والإدارة المدنية والتنوع البيئي والأملاك البحرية. وشارك في الورشة العديد من نشطاء منظمات المجتمع المدني وممثلون عن مكتب الشرق الأوسط لمؤسسة "هنريش بل". وقد عملت الشبكة على إصدار تقرير (بالعربية والإنكليزية) لمجريات الورشة ونتائجها.

2. اجتماع تشاوري حول أهداف الألفية للتنمية

شارك مدير الشبكة التنفيذي في ورشة عمل للتخطيط الاستراتيجي نظمتها الحملة الدولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق مع "سيفيكوس" (CIVICUS) حول الأهداف الألفية للتنمية، في كانون الثاني/ يناير 2003 بجنوب أفريقيا، وذلك للتشاور ولرسم استراتيجية تتخبط بموجبها منظمات المجتمع المدني في مراقبة تطبيق أهداف الألفية ورصدها على المستويات المحلية والدولية.

العولمة والتجارة في العالم العربي

1. اجتماع المنتدى الاجتماعي العربي التحضيري التأسيسي

شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2003، في اجتماع المنتدى الاجتماعي العالمي التحضيري المنعقد بالقاهرة، لمناقشة المشاركة العربية في المنتدى العالمي، والبحث في إمكانية تنظيم المنتدى الاجتماعي العربي.

وقد شارك في الاجتماع بالإضافة إلى الشبكة: منظمة التضامن الأفرو-آسيوي، مركز البحوث العربية، اتحاد المحامين العرب، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الجمعية العربية لعلماء الاجتماع، جمعية الاقتصاديين العرب، التحالف الدولي للحق بالسكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تخلّلت الاجتماع عروض عن تجربة المنتديات الاجتماعية المغربي واللسطيني والأسيوي. كما عرضت النشاطات المزمع تنفيذها خلال المنتدى الاجتماعي العالمي لعام 2003 وقدكُلفت الشبكة بالتنسيق والتشاور حول تنظيم المنتدى الاجتماعي العربي.

2. المنتدى الاجتماعي العالمي،

"بورتو أليغري"، 23-28 كانون الثاني/يناير 2003 [راجع الملحقين 5 و6]

خلق المنتدى الاجتماعي العالمي، المنعقد في "بورتو أليغري"، مساحة لمشاركة المنظمات العربية في مواجهة التحديات الأساسية التي تقف في وجه الحركات الاجتماعية العالمية، وخصوصاً أزمة الشعبين الفلسطيني والعراقي. وقد تم تناول قضايا أخرى مهمة مثل حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية المستدامة والتجارة والعولمة وغيرها. وقد شكّل المنتدى العالمي فرصة أمام هذه المنظمات للالتقاء والمشاركة وبحث مستقبلها ومستقبل الحركات الاجتماعية العربية، مع التركيز على إمكانية تنظيم المنتدى الاجتماعي العربي.

عملت الشبكة على تسهيل مشاركة عشر منظمات أعضاء في الشبكة في هذا المنتدى العالمي من: فلسطين، لبنان، تونس، مصر، الجزائر، المغرب، العراق. هذا، وقد نظمت الشبكة أيضاً محاضرتين خلال المنتدى، ركزت الأولى على مستقبل الحركات الاجتماعية العربية، فيما تناولت الثانية موضوع تنظيم المنتدى الاجتماعي العربي.

ودعت المنظمات المشاركة إلى حشد الجهود الدولية ضد الحرب على العراق، ونادوا بالتضامن مع الشعب الفلسطيني في صراعه لثبوت المصير وتحقيق الاستقلال الوطني، وفق الشريعة العالمية لحقوق الإنسان ومقررات الأمم المتحدة. وشُدح في الورشة الثانية تأثير العولمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالتركيز على المرأة العربية بصورة خاصة.

هذا، وقد عملت الشبكة على تنظيم اجتماع تنسيقي مع شبكات عالمية متعددة، حضره ممثلون عن شبكة الراصد الاجتماعي وشبكة العالم الثالث وأصدقاء الأرض وشبكة النساء العالمية وشبكة "عالما ليس للبيع"، وذلك لمشاركتهم هموم المنطقة العربية وخاصة مسألة التضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي.

3. ورشة عمل القاهرة: باتجاه اجتماع منظمة التجارة العالمية في "كانكون"**تحضيرات المجتمع المدني العربي [راجع الملحق 7]:**

نظمت الشبكة ورشة عمل إقليمية لتنمية القدرات في القاهرة (12-13 حزيران/يونيو 2003)، بالتعاون مع: مركز الدراسات العربية، منظمة التضامن الأفرو-آسيوي، مؤسسة "هنريش بل"، شبكة العالم الثالث، شبكة الراصد الاجتماعي. واستمرت أعمال الورشة يومين استضافت خلالها 60 شخصاً متلوا منظمات المجتمع المدني، بمن فيهم خبراء وناشطون وباحثون من مختلف البلدان العربية.

وقد تمّ التركيز في ورشة العمل على القضايا المطروحة في جدول أعمال اجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس في "كانكون"، وخصوصاً قضايا الزراعة وحقوق الملكية الفكرية واتفاقية تجارة خدمات. ووُزعت أعمال الورشة على سبع جلسات، فتح خلالها حوار واسع بين الدول العربية حول الأمور الجديدة (قضايا سنغافورة الأربع: المنافسة والاستثمار والشفافية في المشتريات الحكومية وتيسير التجارة) وحول صعوبات تنفيذ

المبادئ العامة والاتفاقيات التجارية (كاتفاقيات TRIPS، GATS، GATT، التي تواجهها البلدان النامية).
صدر عن هذه الورشة تقرير باللغتين العربية والإنكليزية يحتوي كافة التوصيات والمجريات وأجندة الأعمال
[راجع الملحق 6].

4. اجتماع منظمة التجارة العالمية في "كانكون"

شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي
لاجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس في "كانكون"، بوصفها ناشطاً في الحملة العالمية على "منظمة
التجارة العالمية" وعضواً في شبكة "عالمنا ليس للبيع" العالمية.

شكّل الاجتماع حدثاً عوّت خلاله المجموعات ممثلة الحركة الاجتماعية العالمية عن موقفها الداعم
لمطالب البلدان النامية، وخاصة أعضاء "مجموعة العشرين" (G-20 Group)، التي تشكلت قبيل الاجتماع
لتحقيق نظام تجاري عادل. وقد شارك أعضاء شبكتنا بفعالية في "كانكون" وفي العديد من المؤتمرات الصحفية
والاجتماعات التي عقدت مع وفود رسمية.

وقد رفضت شبكة المنظمات العربية التوسع في دور "منظمة التجارة العالمية" لتشمل القضايا الجديدة
(قضايا سنغافورة الأربع) التي تتضمن: الاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة؛
وانضمت إلى غيرها للمطالبة بمعالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالزراعة وحقوق الملكية (TRIPS) والخدمات
(GATS).

5. المشاركة في اجتماع حول البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي (2003)

دُعيت الشبكة للمشاركة في اجتماع "مجموعة البنك الدولي" و"صندوق النقد الدولي" السنوي في دبي
(20-24 أيلول/ سبتمبر 2003). وقد حضرت الاجتماع وفود رسمية من البلدان الأعضاء وممثلون عن إدارة
البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الأهلية ووسائل الإعلام.

كان الاجتماع فرصة لممثلي منظمات المجتمع المدني للبحث في تأثير سياسات المؤسسات المالية
الدولية اقتصادياً واجتماعياً على الدول النامية؛ كما كان فرصة لطرح العديد من القضايا المهمة، كالحكم الرشيد
وقضايا التنمية والتربية والتعليم والصحة والقضاء على الفقر وأهداف الألفية للتنمية، وغير ذلك من القضايا
الأخرى المهمة.

6. الاجتماع السنوي الخامس لشبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ [راجع الملحق 8]:

تأسست شبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ (APRN) سنة 1999 بهدف تطوير التعاون بين مراكز الأبحاث البديلة والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في آسيا والهادئ، ولرصد المجموعات المحلية والحملات العالمية وتنظيمها. وتضم الشبكة 33 مركز أبحاث في 15 دولة في منطقتي آسيا والهادئ.

وقد استضافت شبكة المنظمات العربية اجتماع "شبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ" السنوي الخامس في بيروت (3-5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003)، الذي حضره 45 شخصاً يمثلون منظمات عالمية ومراكز أبحاث وأكاديميين وناشطين في مجالات العولمة من 23 دولة عربية وآسيوية كما ضمّ الحضور أيضاً المئات من ممثلي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية اللبنانية. وقد تداول المجتمعون موضوع "الحرب على الإرهاب: عسكرة العولمة وحقوق الشعوب".

وقد هدف الاجتماع إلى إنتاج فهم أوضح لتحديات العولمة والعسكرة التي تواجه آسيا بأكملها، شرقاً وغرباً. وقد شكل الاجتماع فسحة لإيجاد القضايا المشتركة بين منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة غرب آسيا. وناقش المجتمعون عدة أوراق طرحت قضايا الإرهاب والعولمة، ودور الولايات المتحدة في سياسات العسكرة الجديدة، وحقوق الإنسان والمقاومة، والتدهور في النظام الاقتصادي العالمي، وأسعار البترول وتعاضم الحركات الأهلية والتطرف اليمني. وقد نُظِّمت عدة ورش عمل عالجت لمواضيع تتعلق بالحرب والإرهاب في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وغربها، وكذلك تأثير العولمة وسياسات الحرب على الفلاحين والمرأة والعمال والشباب ودور الحركات الاجتماعية في تقديم البدائل.

وقد صدر عن ورش العمل ورقتا توصيات تتعلق إحداها بمنطقة الشرق الأوسط والأخرى بجنوب آسيا، ممّا ساعد على ترسيخ فهم لتحديات الخاصة والمشاركة التي تواجه كِلا المنطقتين. وبناءً على التوصيات، تقوم شبكة المراكز بتحضير مجموعة من الأبحاث حول تأثير الحرب على الديمقراطية، وعلى حقوق الإنسان وموارد الشعوب، وحول الإرهاب ودور الأمم المتحدة في هذا الخصوص، وكذلك دور الحركات الاجتماعية في مواجهة الحرب وسياسات العسكرة.

7. المشاركة في نشاطات مختلفة متعلقة بالعولمة والتجارة:

1. مؤتمر في جامعة "مانيللا" (شباط/ فبراير 2003) حظّمته IBON، وذلك بمناسبة
2. مؤتمر في جامعة "بالومو" (تموز/ يوليو 2003)، وقد حظّم بموازاة اجتماع وزارة التجارة في المتوسط، تحضيراً لاجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس.

3. ورشة عمل حول "منظمة التجارة العالمية" في القاهرة (أيار/ مايو 2003)، وقنظاً لها "مركز الأبحاث والاحصاءات" بجامعة القاهرة، وهدفت إلى مناقشة القضايا المطروحة على أجندة اجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس.
4. ورشة عمل حول "منظمة التجارة العالمية" في برلين (حزيران/ يونيو 2003)، نظمتها مؤسسة "فريدريش إيبيرت"، وتناولت موضوع اجتماع منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس في "كانكون".
5. مشاورات المجتمع المدني مع الاتحاد الأوروبي حول القضايا المتعلقة بالتجارة. وقد دُعيت شبكة المنظمات العربية لمشاركة في هذه المشاورات والنقاشات حول ما يتعلق بالاستثمار والزراعة وقضايا الخدمات (GATS).
6. المنتدى الاجتماعي الأوروبي في فرنسا (تشرين الثاني/ نوفمبر 2003).

الشراكة الأوروبية-المتوسطية

1. مشاورات وطنية و إطلاق اللقاء اللبناني حول الشراكة الأوروبية-المتوسطية: [راجع الملحق 9]:

تتمحور الشراكة الأوروبية-المتوسطية حول مفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وهي ذات توجهات سياسية واقتصادية وثقافية وبيئية. ويعتمد نجاح هذه الشراكة وفعاليتها على الاستقرار والسلام في المنطقة، وعلى المشاركة الحقيقية والفعالة للمجتمع المدني في أطر هذه الشراكة.

شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مجموعة من الاجتماعات التشاورية حول المنتدى المدني الأوروبي-المتوسطي، بدعوة من الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان. وقد لاحظ المشاركون أنَّ المنتدى المدني يواجه تحديات خاصة في ما يتعلق بعلاقته مع الاتحاد الأوروبي، والعوائق التي تواجه الشراكة نفسها، إضافة إلى الصعوبات المالية والمؤسسية. وقد نتج عن الاجتماعات التشاورية تشكيل لقاء دائم حول المنتدى المدني وتضمنت التوصيات تنظيم استشارات وطنية لكي يتم توسيع مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في النقاشات المطروحة.

وقد طلب من عدد من أعضاء الشبكة ("الفضاء الجمعي" من المغرب، المعهد العربي لحقوق الإنسان، شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، مكتب الشبكة التنفيذي في لبنان؛ إضافة إلى المنظمة الأردنية "Sisterhood is Global") تنظيم مشاورات وطنية في هذا الإطار. وقد ضمت الاجتماعات: منظمات مدنية ومجموعات شبابية ومراكز أبحاث ودراسات خبراء وناشطين ومجموعات إقليمية. وقد نُوقش خلالها تشكيل اللقاء الأوروبي-المتوسطي وخلفياته ووضع الشراكة الحالي ووجهات النظر المستقبلية حول شؤون منطقة المتوسط وورقة اللقاء المفهومية.

ونظمت شبكتنا اجتماعاً تشاورياً في لبنان (9 تشرين الأول/أكتوبر 2003)، لمناقشة "اتفاقية برشلونة" ودور المجتمع المدني فيها، انطلاقاً من الورقة المفهومية والمقترح التنظيمي الصادر عن المنتدى المدني الذي قدمته اللجنة التحضيرية المنبثقة عن الاجتماعات التحضيرية. بالإضافة إلى ذلك تمّ التداول بالآليات المطروحة لتنظيم المنتدى المدني الأوروبي-المتوسطي وتفعيله وتحديد معايير الانضمام إليه، وانتقاء لجنة إدارية [لجنة متابعة] للفترة الواقعة بين اجتماعين سنويين، ودور الاجتماعات المحلية ونتائجها ودور الشبكات الإقليمية المطروح تأسيسها. وقد أُطلق نهاية الاجتماع اللبناني اللقاء الأوروبي-المتوسطي اللبناني للمنظمات غير الحكومية. وناقش المجتمعون التحضيرات والأجندة المطروحة على المنتدى المدني القائم، بما فيها المشكلات التي تواجه المنظمات غير الحكومية المحلية. وفي هذا السياق تمّ التركيز على مسألتين أساسيتين هما:

- ❖ دور المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السليم.
 - ❖ التنمية المستدامة والأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية.
- إضافة إلى ذلك، تمّ الدّأول في الحرب على العراق والقضية الفلسطينية وتوسع الاتحاد الأوروبي.

وكان قد دُعِيَ عشرة ممثلين من أعضاء الشبكة للمشاركة في مؤتمر نظَّمه المعهد الدولي (جامعة أثينا) لمناقشة الشراكة الأوروبية-المتوسطية في أيار/ مايو 2003. كملدُعِيت الشبكة لحضور الاجتماع الذي نظَّمته المنظمة اليونانية لمناقشة مستقبل الاتحاد الأوروبي في إطار العولمة في حزيران/ يونيو 2003.

2. المنتدى المدني الأوروبي-المتوسطي

نابولي، 28-30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003

انعقد المنتدى المدني الأوروبي-المتوسطي في نابولي بحضور 300 مشارك من المنطقة الأوروبية-المتوسطية للبحث في قضايا التنمية المستدامة وتقوية دور المجتمع المدني في إطار الشراكة الأوروبية-المتوسطية. وقد أقيم الاجتماع بموازاة اجتماع وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مشروع الشراكة.

وقامت المنظمة الإيطالية "Fardazione Laboratorio Mediterraneo" بتنظيم المنتدى بالتعاون مع اللجنة الإدارية ومع لقاء المنظمات غير الحكومية حول المنتدى المدني الأوروبي-المتوسطي، إضافة إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي.

وكان وجود المنظمات العربية لافتاً، بحيث انعكست هذه المشاركة في الإعلان الختامي الذي صدر عن المنتدى المدني، إذ دان المشاركون احتلال العراق والأوضاع المتردِّبة في فلسطين نتيجة الاحتلال الإسرائيلي المستمر وبناء جدار الفصل العنصري الذي تفَّذه قوات الاحتلال الإسرائيلي. وكان للشبكة دور فاعل في صياغة الإعلان الذي صدر عن المنتدى.

حملات التضامن

1. التضامن مع الشعب العراقي

لعبت الشبكة دوراً فعالاً في الحملة العالمية المضادة للحرب على العراق، وناشدت المجتمعات الدولية للعمل على ردع الحرب، ومناهضتها. وقد صدر عن الشبكة العربية، وشبكة الراصد الاجتماعي، تصريح مشترك يدين الحرب، وقد تم توزيعه عالمياً وفي مركز الأمم المتحدة في نيويورك.

وقد شاركت الشبكة في تشكيل خطط طوارئ، سبقت الحرب، شاركت فيها شبكة المنظمات الأهلية غير الحكومية الفلسطينية، في فلسطين، تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، ومؤسسة الأمل في العراق. وقد تم توزيعها ووضعها على موقع الشبكة الإلكتروني.

كما عملت الشبكة على إطلاق نشراتها الإلكترونية لتغطية موضوعات التنمية في العراق، ولرصد إنتهاكات حقوق الإنسان فيه.

وتجدر الإشارة إلى أن الشبكة هي على إتصال دائم بالعديد من منظمات المجتمع المدني العراقية، وتخطط لعقد إجتماعاً لقييم للحاجات، ولبناء قدرات منظمات المجتمع المدني العراقية.

2. أسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني:

دعت الشبكة بالتنسيق مع هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان، إلى إحياء الذكرى السنوية لمجزرة صبرا وشاتيلا في أيلول/ سبتمبر بالتنسيق مع جريدة السفير في لبنان، والـ Itanlian El Manifesto، وذلك بهدف الإضاءة على تردي الأوضاع المعيشية داخل المخيمات الفلسطينية، في لبنان بين الـ 13 والـ 19 أيلول/ سبتمبر.

مشروع الديمقراطية

1. مشروع المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات ("أيديا")

[راجع الملاحق 10، 11، 12]

وقعت الشبكة اتفاقية مع المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات ("أيديا")، عام 2003، لتنفيذ مشروع يتناول الديمقراطية في العالم العربي، ويتضمن ثلاثة محاور أساسية:

- ✓ مشاركة المرأفي الحياة السياسة والعامه، حيث تحلّل العقبات القانونية والثقافية والسياسية التي تحول دون تطور هذه المشاركة.
- ✓ الأحزاب السياسية والتشريعات الناظمة لعملها ودورها في الحياة السياسية.
- ✓ الأنظمة الانتخابية، وما يتعلق بها من قوانين وممارسات إعلامية ومالية وسلوكية.

تم إطلاق المشروع (شباط/ فبراير 2003) في كلٍّ من مصر واليمن والأردن؛ علماً أنه سيتوسع ليشمل دولاً عربية أخرى في السنوات القادمة، بما فيها المغرب والجزائر والبحرين. وقامت الشبكة بتنظيم ورشتي عمل، في كلٍّ من مصر والأردن، لإطلاق النقاشات حول الموضوعات المطروحة، حيث شارك ممثلون عن منظمات غير حكومية مختلفة وأكاديميون وباحثون وناشطون في القضايا الانتخابية.

كما عملت الشبكة بالتنسيق مع "أيديا" على اختيار ثلاثة باحثين في كل من مصر والأردن واليمن لإنجاز دراسات حول الأحزاب السياسية ومشاركة المرأة السياسية والأنظمة الانتخابية. وعيّن منسق مشروع لكل مجموعة عمل في البلدان الثلاثة المقترحة لضمان الفعالية والمثابرة في تطبيق المشروع ومتابعته. هذوقد نظمت الشبكة ورشة عمل إقليمية في بيروت لعرض الأبحاث في كلٍّ من مصر والأردن واليمن ومناقشتها.

2. تجميع المعلومات عن العمليات الانتخابية في عشرة بلدان عربية

وقعت الشبكة عقداً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و"أيديا" و"المؤسسة الدولية للنظام الانتخابي" لجمع المعلومات عن العمليات الانتخابية (The Electoral Process Information Collection, EPIC)، والمعلومات اللازمة لمقارنة العمليات الانتخابية ولتقديم المساعدة للمحلّين والباحثين في الإصلاحات الملائمة للمتطلبات الإقليمية الخاصة، والمعايير الدولية لإدارة الممارسات الانتخابية الصالحة.

يهدف هذا المشروع إلى خلق قاعدة بيانات خاصة بالانتخابات والمعلومات الموضوعة في الشبكة الإلكترونية وعلى الأقراص المدمجة أو كمنشآت جاهزة إذا أمكن، وذلك بصورة مستمرة ومتكافئة في البلدان العربية العشرة؛ بحيث تشكل قاعدة البيانات هذه مصدراً موثوقاً يسهّل العملية الانتخابية. وقد عمد شركاء المشروع إلى تأمين معلومات حول الأنظمة الانتخابية التي تغطّي ما يراوح المحاور التسعة الأساسية:

- ✓ الأنظمة الانتخابية

- ✓ الإدارة الانتخابية
- ✓ التربية الانتخابية
- ✓ الأحزاب والمرشحو
- ✓ احتساب الأصوات
- ✓ الإطار التشريعي
- ✓ تحديد الدوائر الانتخابية
- ✓ إجراءات التسجيل للانتخابات

ومن المتوقع أن يحقق الموقع الذي أنشئ لهذا المشروع الأهداف التالية:

- ✓ التزويد بمصادر قد تساعد في إدارة وتقويم العملية الانتخابية.
- ✓ تقديم بيانات وطنية لتقارن في مختلف البلدان.
- ✓ تأمين المعلومات الضرورية لمقارنة الأنظمة الانتخابية وتقديم المساعدة للمحلّين التي تساهم في تفعيل إصلاحات من شأنها أن تلائم المتطلبات الإقليمية الخاصة وأن تعكس المعايير الدولية لإدارة الممارسات الانتخابية الصالحة.
- ✓ توفير معلومات حول الأنظمة الانتخابية والقوانين والإدارة والتعديلات.

ويأتي المشروع استكمالاً لبرامج تتضمن البحث في نتائج الانتخابات ومؤشرات المشاركة ودليلاً انتخابياً على الموقع الإلكتروني. أما الفئات المستهدفة من المشروع فهي:

- ✓ مدراء الانتخابات وصانعو السياسات، وهم أفراد تتجسّد مهمتهم في طرح النظام الانتخابي وتطبيقه وإصلاحه.
- ✓ مساعدي مدراء الانتخابات.
- ✓ الأكاديميون الذين يظلمون نور مهم وحاسم في تحليل العمليات الانتخابية وتزويد صانعي السياسات بالأفكار الخلاقة اللازمة لإصلاح الأنظمة الانتخابية.
- ✓ الخبراء في المنظمات متعددة الجنسيات والمنظمات الأهلية الدولية ومراكز الدراسات والمؤسسات العاملة في مجال الانتخابات.
- ✓ أعضاء في منظمات ومؤسسات مانحة وممولة.
- ✓ الإعلام الذي يقوم بور لا يستهان به في خلق مواقف معينة مرتبطة بنظام الإصلاح الانتخابي وتوظيفها.

وقد أنجز هذا العمل في عشر دول عربية (هي: الأردن، مصر، السودان، البحرين، اليمن، فلسطين، الجزائر، تونس، المغرب، لبنان) تحت إشراف خبير أنظمة انتخابية وثلاثة باحثين مساعدين ذوي خلفية معينة بالعلوم السياسية والقانون.

الملحقات

فهرس الملحقات

محضر اجتماع مكتب تنسيق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية القاهرة 10 تموز/ يوليو 2003	27	الملحق 1
مسودة تقرير "اجتماع التخطيط الاستراتيجي"	37	الملحق 2
المشاركون العرب في صياغة التقارير الوطنية للراصد الاجتماعي العالمي	49	الملحق 3
الحركة الدولية من أجل عولمة بديلة للحركة الاجتماعية العربية وملامح الدور المستقبلي	51	الملحق 4
بيان صادر عن المنظمات الأهلية العربية المشاركة في المنتدى الاجتماعي العالمي "بورتو أليغري"	61	الملحق 5
لقطات من "المنتدى الاجتماعي العالمي"	63	الملحق 6
تقرير عن أعمال ندوة "منظمة التجارة العالمية وتحديات البلدان النامية" القاهرة 12-13 حزيران/ يونيو 2003	65	الملحق 7
مؤتمر "شبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ" السنوي الخامس، "الحرب على الإرهاب: عسكرة العولمة وحقوق الشعوب" 3-5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003	79	الملحق 8
المنتدى المدني الأوروبي-المتوسطي اللقاءات التشاورية الوطنية	89	الملحق 9
تقرير عن ورشة عمل "الديموقراطية والانتخابات في الأردن"	91	الملحق 10
تقرير عن ورشة عمل "الديموقراطية والانتخابات" القاهرة 2-4 آب/ أغسطس 2003	95	الملحق 11
تقرير عن ورشة عمل بيروت	99	الملحق 12

الملحق 1

محضر اجتماع مكتب تنسيق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية القاهرة 10 تموز/ يوليو 2003

الحضور:

عبد الحميد الكم (المغرب)، أمير سالم (مصر)، كامل مهنا (لبنان)، قاسم عينا (فلسطيني لبنان)، جمال الجواهري (العراق)، زياد عبد الصمد (المدير التنفيذي)، عزت عبد الهادي (فلسطين)، عبد النبي العكري (البحرين)، صلاح الدين الجورشي، عادل العرفاوي (تونس).

الغياب:

أمينة الزعبي (الأردن/ وصلت متأخرة) فوزية عبد الله (اليمن/ لم تتمكن من الحضور).

أقر الحاضرون جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

1. مناقشة النشاطات السابقة والمالية والوضع التنظيمي
2. النشاطات المستقبلية
3. التحضير لاجتماع الجمعية العمومية
4. فلسطين والعراق والوضع العربي

الجلسة الأولى

رؤس الجلسة أمير سالم، دوّن المحضر جمال جواهري.

قدم مدير الشبكة التنفيذي عرضاً شاملاً عن نشاطاتها في المرحلة التي تلت انعقاد اجتماع المكتب الأخير في الرباط، المغرب (حزيران/ يونيو 2002) حتى تاريخه؛ كما قدم تقريراً مالياً عن سنة 2002 وتقرير مدقّق الحسابات، فضلاً عن التقرير المالي عن النصف الأول من سنة 2003.

أبرز ما جاء في مداخلة المدير التنفيذي:

كانت "قمة التنمية المستدامة" و"المنتدى الاجتماعي العالمي" والحرب على العراق والإعداد لاجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس أهم المحطات التي ميّزت عمل المرحلة السابقة. وعلى هامش الاجتماع الإقليمي التحضير لـقمة التنمية المستدامة (جوهانسبرغ) عقد اجتماع لمكتب التنسيق في الرباط، المغرب (حزيران/ يونيو 2002)؛ وأهم ما خلّص إليه هو تكليف لجنة رابعة بالإعداد لاجتماع جمعية الشبكة العمومية للشبكة، فجاء تشكيل اللجنة على الشكل التالي:

✓ صلاح الدين الجورشي: إعداد تقرير حول أوضاع العضوية في الشبكة وتقديم اقتراحاتٍ محدّدة لمعالجة الإشكاليات الملازمة لهذا الموضوع منذ التأسيس.

- ✓ عزت عبد الهادي: تقديم اقتراحات لتطوير رؤية الشبكة وأهدافها.
- ✓ عبد الحميد الكم: إعداد تعديلات على نظامي الشبكة الداخلي والمالي في ضوء الاقتراحات التي يقدمها الزميلان صلاح الدين الجورشي وعزت عبد الهادي.
- ✓ زياد عبد الصمد: إعداد خطة عمل ووثيقة برنامجية لفترة 2004-2006.

أما أبرز ما قامت به الشبكة من نشاطات في هذه المرحلة فهو التالي:

I. القمة العالمية للتنمية المستدامة: جوهانسبرغ

المشاركة الفاعلة لأكثر من عشرين شخصاً من أعضاء الشبكة في "قمة التنمية المستدامة" (و ز ع تقرير أعدّه زياد عبد الصمد [الملحق 1] عن أبرز النشاطات الموازية للقمة وموقف المنظمّات غير الحكومية من القضايا الخلفية التي كادت تُفشل عملها.

تجدر الإشارة إلى أنّ الشبكة شاركت في بعض الاجتماعات الرسمية التي عقدتها المجموعة العربية، وقد كانت تجربة غاية في الأهمية. بيد أنه لهُنَّظَّم نشاطات للمتابعة على الصعيدين الإقليمي والوطني بعد قمة "جوهانسبرغ"، باستثناء حالات متفرقة بسيطة.

II. المنتدى الاجتماعي العالمي في "بورتو أليغري"

تجدر الإشارة إلى أنّ الشبكة عضو في لجنة المنتدى الدولية، وكانت قد شاركت في العديد من اجتماعاتها التحضيرية (إيطاليا، تايلاند) شاركت الشبكة في المنتدى وقد و ز ع تقرير عن ذلك أعدّه مدير الشبكة التنفيذي [الملحق 2]. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى مشاركة أعضاء الشبكة الفاعلة في أكثر من نشاط خلال المنتدى علاوةً عن سعي الشبكة إلى تنظيم فعاليات خلال انعقاد المنتدى، إلا أنّ صعوباتٍ تقنيةً، تحمّل مسؤوليتها المنظمّات، حالت دون نجاح بعضها.

وكانت الشبكة قد بادرت إلى دعوة بعض المنظمات الإقليمية المعنية بمتابعة "المنتدى الاجتماعي العالمي" (كجمعية علم الاجتماع العربية وجمعية الاقتصاديين العرب واتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومركز البحوث العربية ومنظمة التضامن الأفرو-آسيوية) إلى اجتماع تحضيرية (عُقد في القاهرة خلال كانون الثاني/يناير) قبل انعقاد "المنتدى العالمي"، حيث طُوِّحت فكرة الإعداد لمنتدى اجتماعي عربي. وانبثقت عن الاجتماع لجنة تحضيرية لمتابعة الاتصالات في المنطقة العربية بغية توسيع المشاركة القطرية والإقليمية ولكي تشمل وأوسع الفئات والمنظمّات والحركات الاجتماعية، وكلّفت الشبكة بالقيام بتنسيق أعمال هذه اللجنة.

كما عقدت الشبكة اجتماعاً خاصاً للمجموعة العربية في "بورتو أليغري"، للتداول في مستقبل الحركات الاجتماعية العربية حيث نوقشت فكرة المنتدى الاجتماعي العربي. ونتيجةً للمداولات خرج الاجتماع في "بورتو أليغري" باقتراح يقضي بمتابعة التحضير وعدم التسرع قبل أن تُكتمَل الاتصالات بكافة الجهات المعنية. وكُود

المشاركون أن فكرة تنظيم منتدى اجتماعي عربي لم تتضح بعد، على الرغم من التجارب السابقة في كل من المغرب وفلسطين ومصر ولبنان؛ ذلك أن تنظيم مثل هذا المنتدى الاجتماعي العربي الذي ستشارك فيه كل القوى، بمختلف توجهاتها، يحتاج إلى اتصالاتٍ أوسع.

هذا، وقد شاركت الشبكة في أعمال "المنتدى الاجتماعي الآسيوي" في حيدر أباد، فحضر كل من السادة: عبد النبي العكري (البحرين)، جابر سليمان (فلسطينيو لبنان)، جهاد الزين (لبنان) للمشاركة في أحد النشاطات الثقافية؛ نوري عبد الرزاق للمشاركة في ندوة "استخدام اليورانيوم المضدّب في العراق" ورنا النشاشيبي (فلسطين).

كما شارك في "المنتدى الاجتماعي الأوروبي" في فلورنسا كل من عزّت عبد الهادي (فلسطين)، حيث حضر بعده اجتماع اللجنة الدولية للمنتدى الاجتماعي العالمي ممثلاً الشبكة، وفهمية شرف الدين (لبنان).

III. منظمة التجارة العالمية:

شاركت الشبكة في اجتماع التخطيط الاستراتيجي الذي عقده تحالف "عالمنا ليس للبيع" في "أوسلو"، تحضيراً لاجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري الخامس، الذي انعقد في "كانكون" (المكسيك) في أيلول/سبتمبر 2003، حيث أمكن توفير اعتماد يسمح للشبكة بحضوره.

وقد نُفق في اجتماع "أوسلو" على أن تنظّم الشبكة نشاطاً في مصر يكون موازياً للاجتماع الوزاري المصغّر المنوي عقده. غير أن تحديد موعد الاجتماع الوزاري جاء متأخراً، وتحدّد مكان انعقاده في شرم الشيخ ممّا حال دون إمكانية تزامن الاجتماعين زماناً ومكاناً، الأمر الذي دفع بالشبكة إلى تحديد موعد الاجتماع في مصر بعد انعقاد الاجتماع الوزاري المصغّر. والجدير ذكره في هذا المجال أن الشبكة تتسّق مع "شبكة العالم الثالث" وتحالف "عالمنا ليس للبيع" بشكل وثيق.

IV. محور التنمية

لشبكة عضو فاعل في "الراصد الاجتماعي" (Social Watch)، الذي يضم 85 منظمة معظمها من البلدان النامية. ويهدف الراصد الاجتماعي إلى مراقبة هَوَرات القمم الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة، وذلك من خلال إعداد تقرير سنويّ حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتهجها الحكومات. والشبكة تشارك في صياغة سبعة تقارير سنوية وهي ممثلة في مكتب تنسيق الراصد الاجتماعي.

V. المنتدى المدني الأوروبي-المتوسطي

تتابع الشبكة "مسار برشلونة"، أي مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية، وكانت جزءاً من شبكة لجان التضامن في بلدان الشراكة، حيث سعت إلى توسيع مشاركة المنظمات الأهلية فيها. وتشارك الشبكة في أعمال "المنتدى المدني الأوروبي" منذ اجتماعه الرابع في مرسيلا (فرنسية)؛ بيد أنها قاطعت رسمياً أعمال هذا المنتدى بعد القرار الفلسطيني بالمقاطعة بسبب المشاركة الإسرائيلية فيه، وقد جاء انعقاده بعد ثلاثة أشهر من اندلاع

الانتفاضة الثانية في فلسطين، وذلك احتجاجاً على الممارسات والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد صدرت عن هذا المنتدى وثيقة مهمة جداً تطالب بالتحرك الفوري لإدانة الممارسات الإسرائيلية ولتطبيق مقررات الشرعية الدولية وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وعرفت بوثيقة "فلسطين تحرك الآن".

كما شارك بعض أعضاء الشبكة في أعمال "المنتدى المدني" في "شتوتغارت" (ألمانيا)، الذي انعقد قبل منتدى مرسيليا المدني بسنتين، ولكنهم لم يشاركوا آنذاك باسم الشبكة.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئاسة البلجيكية كانت قد أعدت اجتماعاً وزارياً للشراكة في تشرين الأول/أكتوبر 2001 فبدأ ذلك مناسبة لتنظيم لقاء للمنتدى المدني في "بروكسل"، سبقه اجتماع تحضيرى انعقد في بيروت نظّمته الشبكة، التي تشارك في لجنة "المنتدى المدني الأوروبي" التحضيرية.

وثمة ملاحظة على "المنتدى المدني" تتعلق بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية المعنية، حيث إن هذه الأخيرة تسعى إلى السيطرة عليه من خلال التمويل. فأتت ترؤس إسبانيا الاتحاد الأوروبي كلفت الحكومة صندوق التنمية في فالنسيا - وهو جهة شبه حكومية - بتنظيم المنتدى المدني. وقد أثار هذا القرار احتجاج المنظمات غير الحكومية الأوروبية واعتراض اللجنة التحضيرية على ما سمته تدخل في شؤونها، بحيث عمدها إلى تعديل صيغة اللجنة التحضيرية فحُرِّكت فيها منظمات غير حكومية، على أن تبقى الشؤون المالية والإدارية مَنوطة بصندوق التنمية. وفتكررت المحاولة نفسها مع رئاسة اليونان للاتحاد الأوروبي ثناء التحضير للاجتماع الموازي للمنتدى المدني في جزيرة كريت بحيث كلفت بتنظيمه مركزاً تابعاً لوزارة الخارجية، ممّا دفع بالجهات المشاركة في المنتدى المدني إلى تخفيف عدد المشاركين وجعلها تقتصر على مشاركة رمزية.

واللافت هو أن الاتحاد الأوروبي طلب من الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان التحضير للمنتدى المدني في وقت سابق، فعمدت إلى تنظيم لقائين شارك فيهما العديد من الشبكات الإقليمية، بما فيها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. وقد أقر المشاركون وثيقة حول مشروع الشراكة تتحدث عن علاقة المنتدى المدني بالجهات الحكومية. [الملحق 4]. ومن جهة أخرى، نظمت الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي، ممثلة بوزارة الخارجية لقاءً حول "دور أوروبا الراهن في العالم" في أثينا، فشارك فيه 12 عضواً من شبكتنا، فضلاً عن مشاركتنا في منتدى موازٍ لاجتماع وزراء الاتحاد الأوروبي نظّمته شبكة المنظمات اليونانية في "تسالونيكى".

VI. الديمقراطية

قامت الشبكة بتنفيذ برنامج عربي حول الديمقراطية بالتعاون مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ("أيديا")، وهي منظمة دولية حكومية مقرها "ستوكهولم" تُعنى بشؤون التعليم في مجال الديمقراطية ومراقبة الانتخابات. هذا، وتموّل المشروع الحكومة الألمانية.

وُجِّعَ على العقد مطلع هذا العام بعد التشاور مع أعضاء المكتب (أُرسل العقد إليهم قبل شهرين من توقيعه، وكذلك من خلال المناقشة التي شارك فيها معظم أعضاء المكتب الذين حضروا اجتماع اليونان في شهر أيار/ مايو الماضي).

يعمل البرنامج في اتجاهين: اتجاه تقويم الديمقراطية في ثلاثة بلدان عربية وهي مصر (نموذج النظام القوي)، الأردن (نموذج النظام الذي يشهد تحولات ديمقراطية جديرة بالاهتمام) واليمن (نموذج تأثير المجتمع القبلي والعشائري). وسيتم تقويم الديمقراطية استناداً إلى ثلاثة معايير: الأنظمة الانتخابية والأحزاب السياسية ومشاركة المرأة. أما الاتجاه الثاني فيتناول موضوع الانتخابات بكل تفاصيله. وستُعدّ ورشنا عمل في كلٍّ من مصر والأردن حول الانتخابات، تتناول مختلف نواحيها الإعلامية والتمويلية والقانونية والرقابية والمشاركة، إلخ... والجدير بالذكر أن البرنامج سيتوسّع، إذا ما نجح، ليشمل المغرب والجزائر والبحرين.

وقد انبثق عن هذا البرنامج مشروع مشترك آخريين كلٍّ من "أيديا" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للانتخابات [مقرها الدانمارك] وُدعي "إيبك" ويهدف إلى تفعيل شبكة الانتخابات الإلكترونية (Website) إدخال معلومات إليها عن عشر دول عربية تعمل الشبكة فيها.

VII. عن بناء قدرات أعضاء الشبكة

هُدِّ مشروع في هذا المجال وُودِّم إلى الاتحاد الأوروبي مباشرة ولكنّ اللجنة لم توافق عليه معتبرة أنّ الشبكة غير مؤهلة كونها الجهة المنفّذة التي يجب يجب أن تكون وطنية لا إقليمية.

بعد ذلك انتقل الأعضاء إلى مناقشة الأوضاع التنظيمية والعضوية في الشبكة، فأشير إلى اجتماع اللجنة المكلفة من قبل مكتب التنسيق في بيروت، بغياب عبد الحميد الكم وحضور باقي اعضائها. وقد دُعي إلى الاجتماع قاسم عينا وتجمع الهيئات الأهلية للتطوُّع في لبنان وجمعية الأمل العراقية، فحضر الأول وغاب الاثنين الآخرين بهُذار معلّلة.

تقدّم صلاح الدين الجورشي بورقة حول العضوية. وبعد المناقشة لأفق على توجيه استمارة لتقويم العضوية القائمة في الشبكة، ليصار في ضوئها إلى إعدام مقرّرات تنظيمية تهدف إلى تطوير عمل الشبكة. وقد أنيطت مهمة إعداد الاستمارة وتحليلها بالمدير التنفيذي وُجّهت الاستمارة فعلاً فلم تتسلّم الشبكة إلا أحد عشر رداً للمنظمات الأعضاء.

أما في ما يتعلق برؤية الشبكة، فقد رأت اللجنة أنّ الوقت لم يحن بعد للقيام بتعديلها وفق مُقَرَّر في اجتماع الجمعية الثانية في برمانا (لبنان). وفي مجال العضوية طرحت الورقة فُكّاراً حول أن تكون العضوية في الشبكة مفتوحة أو مغلقة، وللشركات أو للمنظمات أو لها كلها، وتناولت شروط العضوية ومواصفاتها غير أنّ المجتمعين توافقوا على وجوب خلل في عضوية الشبكة، وهذه مسألة ناقشها أعضاء المكتب باستفاضة وانتهت

المناقشة برفع توصية إلى أعضاء مكتب التنسيق للقيام بالمزيد من التشاور مع باقي أعضاء الشبكة حول ثلاثة خيارات بلا من أن يُعتمدَ أحدها:

1. أن تكون العضوية فقط للشبكات.
2. أن تكون العضوية فقط للجمعيات.
3. أن تكون العضوية للشبكات والجمعيات معاً.

والتفوقَ على أن يصار إلى تحالفٍ ازدواجية العضوية في الحالتين الأولى والثالثة، وعلى أن يُدعى جميع أعضاء الجمعية العمومية إلى الاجتماع لإلاحة مرفقة رباطاً حيث يُقرُّ التوجُّه النهائي في ضوء اقتراح المكتب بعد الانتهاء من المشاورات؛ الملحق [5].

الجلسة الثانية

ترأس الجلسة صلاح الدين الجورشي دُونَ المحضر عبد النبي العكري.

الأوضاع في العراق:

عرض جمال الجواهري الأوضاع في العراق فأشار إلى انتقال مقاً "جمعية الأمل" من الشمال إلى العاصمة بغدادوا إلى مدن أخرى كالبصرة والنجف والموصل. وقال لهُ هُناك وجمال أصبحا يعملان منذ 22 نيسان/ إبريل من بغداد. هذا، وقد نظم اجتماع قبل اندلاع الحرب في دمشق حضر جانباً منه المدير التنفيذي، حيث وضعت خطة طوارئ للحرب وخطة لما بعد الحرب. ويتركز الآن عمل "جمعية الأمل" في بغداد والحلّة و النجف، ويتناول محورين أساسيين هما الصحة والماء.

أما القوى السياسية فتتقسم إلى قومية، سياسية، عشائرية، دينية؛ وعن موقف القوات الأميركية قال لُها تسعى إلى جمع كل هذه القوى لحملها على مناهضة حمل السلاح ومقاومة الأميركيين الذين يصرون على تمثيلها كلها في المجالس الاستشارية التي يُقترح لُ تتشكّل على الأساس التالي: العشائر (بما لا يقل عن 20 %)، القوى السياسية (بما لا يزيد عن 50 %).

وأشار إلى لُ يحاذرون غالباً في التعامل مع الأميركيين. وكُ دُ منظمات المجتمع المدني تتسم بالضعف الشديد، وهناك بعض الجمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان (أحمد الموسوي وهو عضو في الشبكة و عبد الخالق زنكة)، وثمة جمعيات أخرى لحقوق الإنسان ذات أهدافٍ سياسيةٍ بالكامل؛ كما يوجد بعض الجمعيات الوهمية التي أنشئت لتتبع مزار كانت تتبع النظام السابق (كمقر حزب البعث ومراكز الأمن، حيث قامت الأحزاب باحتلال ما لا يقل عن 3 مقاً لكل منها). أما "جمعية الأمل" فقد استأجرت مكاتب لها في بغداد حيث عقد اجتماع للهيئة العامة في 2 حزيران/يونيو، التي حدّدت أولويات العمل بالتالي: الصحة (عيادات متنقلة)، الماء، للتدريب و التأهيل. أما المشكلات اليومية التي تواجهها الجمعية فتتمحور حول قضايا الخصخصة والقانون وحقوق الإنسان والديموقراطية والانتخابات.

وقد اقترح المشاركون تنظيم ندوة عربية بمشاركة عالمية (خصوصاً المنظمات الشريكة مثل "أوكسفام" وغيرها) في العراق، بعد أن تكون الشبكة قد أعدت تقريراً يستند إلى نتائج زيارة ميدانية يقوم بها فريق متخصص من بين أعضائها.

الجلسة الثالثة

تأسّس الجلسة كامل مهنا دوّن المحضر عبد النبي العكري

قدّم مدير الشبكة التنفيذي زياد عبد الصمد عرضاً تضمّن مقترحات لخطة عمل مستقبلية، مشيراً إلى أنّ الوثيقة البرنامجية الراهنة تنتهي مع نهاية العام 2003، وبالتالي فليّ العقود مع الجهات المانحة تنتهي مع انقضاء هذه المدة. والمطلوب هو إنجاز وثيقة برنامجية لفترة 2004-2006 ممّا يستدعي عقد جلسة للتخطيط الاستراتيجي تنتهي إلى وضع خطتي عمل وتجنيد الأموال. أما بالنسبة إلى برنامج عمل الشبكة حتى نهاية 2003 فيتمحور حول التالي:

1. التجارة والعولمة

التحضير لاجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس في "كانكون" وندوة الغد (إشارة إلى ورشة العمل في القاهرة حول منظمة التجارة وتحديات البلدان النامية يومي 12 و13 تموز/ يوليو) هي جزء من هذا التحضير.

سيحضر اجتماع "كانكون" وزراء من 148 دولة، والصراع يتمحور حول موقف البلدان المتقدمة الذي يدعو إلى ضمّ قطاعات جديدة إلى قطاعات اهتمامات المنظمة وتوسيعها لتشمل اتفاقيات جديدة. أما البلدان النامية فتطالب بإصلاح المنظمة من خلال إعادة النظر بالقواعد المعمول بها والمبادئ العامة وآليات التفاوض، لتصبح أكثر شفافية وديمقراطية وتشاركية، ومراجعة الاتفاقيات السابقة وخصوصاً الملكية الفكرية والزراعة والخدمات.

بنتيجة مؤتمر الدوحة، أطلقت المفاوضات في 19 قطاعاً معظمها جديد، في الوقت الذي لم تتمكن فيه معظم الدول النامية من مواكبة كل الاجتماعات التفاوضية. وثمة أكثر من 35 دولة لا وجود لتمثيلها في مقرّ المنظمة بجنيف، فضلاً عن أنّ قسماً كبيراً من البلدان النامية ليس له إلا ممثل واحد، وبالتالي فهي غير قادرة على متابعة التفاوض في كل القطاعات. والجدير ذكره أنّ المفاوضات لم تتوصّل إلى أيّ نتيجة حتى تاريخه، وبالتالي ليس هناك وثائق جاهزة تقدّم في اجتماع "كانكون" الوزاري.

هناك احتمالات لمساومات، ويعتبر الاجتماع الوزاري المصغر في شرم الشيخ، بمشاركة 30 دولة قبل أيام، وما سبقه من اجتماعات وزارية مصغرة في اليابان وما سيليه في كندا، سعيّاً إلى تقريب وجهات النظر وللضغط على البلدان النامية الراضة لحملها على الموافقة.

وتجدر الإشارة إلى عدد أعضاء البلدان العربية، وهو اثنا عشر بلداً، بالإضافة إلى خمسة أعضاء مراقبين (تقدّموا بطلب العضوية وما زالوا قيد التفاوض للانضمام). وتعتبر مصر دولة أساسية في المفاوضات، في حين تتحدث المغرب باسم مجموعة الـ 77 والمجموعة الأفريقية.

2. شبكة مراكز أبحاث آسيا والهادئ

تسعى هذه الشبكة لتنظيم منتدى آسيوي حول "عسكرة العولمة والحرب على الإرهاب" يتناول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك في بيروت مع نهاية آب/أغسطس.

3. الراصد الاجتماعي

يعقد الراصد الاجتماعي جمعياته العمومية في بيروت بين 1 و5 تشرين الأول/أكتوبر، بحضور 80 من المنظمات الأعضاء (هم الذين يشاركون في وضع التقرير السنوية) من مختلف المناطق، فضلاً عن حضور 20 ضيفاً من الباحثين والقياديين على المستوى العالمي.

4. قمة الشعوب في بيروجيا، إيطاليا (6-10 تشرين الأول/أكتوبر)

اقترح تعزيز مشاركة ممثلين من العراق وفلسطين بشكل أساسي.

5. اجتماع البنك وصندوق النقد الدولي السنوي

ينعقد بين 20 و24 أيلول/سبتمبر وقد انضمت للشبكة ولأفق على المشاركة، على أن يكون الحوار مفتوحاً وغير مقنن؛ ومن المحتمل أن يدعى ممثلو الشبكة.

6. التضامن السنوي مع الشعب الفلسطيني في ذكرى مجازر صبرا وشاتيلا

الهدف هو طرح قضية اللاجئين وأوضاع المخيمات أمام المشاركين الأجانب (13-17 أيلول/سبتمبر).

7. انعقاد WSF في بومباي عام 2004

يمكن عمل تحضير إقليمي ونشاطات للشبكة في بومباي.

8. اجتماع المنتدى الاجتماعي العربي التأسيسي

دعت إليه منظمة التضامن الأفرو-آسيوية ومركز البحوث العربية ومؤسسات أخرى كاتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان. ولاحظ أمير سالم الذي يتابع النشاط في القاهرة ببلّ التحضير يتم بالطريقة التقليدية، أي بهدف إصدار بيانات تتشدد في إدانة الإمبريالية والصهيونية، في حين تغيب عنه القضايا الحياتية والهموم اليومية للناس. وقد دأ أمير أن البيان السياسي الذي اعتبر وثيقة هُدّ سلفاً، فضلاً عن الاتجاه الذي يسعى إلى دعوة فقط المنظمات المنسجمة فكرياً واستبعاد الاتجاهات الأخرى، بما يعني تحريف مفهوم المنتدى الاجتماعي المفتوح وفكرته. وفي قائمة المدعوين 19 اتحاداً عربياً وبعض الأفراد. وعرضت تجربة

المنتدى الاجتماعي المغربي الذي يهدف إلى التأثير في المنتدى الأفريقي وفي العمل على قضايا أساسية كالماء والفقر والايديز. وقد أُشير إلى دور الشبكة في المنتدى الاجتماعي العالمي وإلى الجهود التي بذلتها لتنظيم الاجتماع قبل "بورتو أليغري" حيث اختيرت منسقةً للجنة التحضيرية.

وقرر المكتب اعتبار اجتماع الاثنين 2003/7/14 اجتماعاً تحضيرياً، فلا يجوز بأي حالٍ من الأحوال أن ينتهي إلى إعلان المنتدى أو إصدار بيان، في ظل غياب كل القوى وقبل التوسُّع في التشاور ليشمل سائر البلدان ومختلف القوى. وفي حال الإصرار ينسحب ممثلو الشبكة وتترك لباقي الأعضاء حرية المشاركة بشكل فردي.

9. الموازنة

قُرِّئَ التقرير المالي لسنة 2002 والتقرير المالي للنصف الأول من سنة 2003.

الملحق 2

مسودة تقرير
اجتماع التخطيط الاستراتيجي

المحتويات

39 الشبكة وتاريخ تأسيسها
	هيكلية الشبكة التنظيمية
	الجمعية العمومية
	اللجنة التنسيقية
	المدير التنفيذي
	أهداف الخطة الاستراتيجية
	عناصر إنجاز الخطة الأساسية
	التحديات في المنطقة العربية
	تقويم المحيطين الداخلي والخارجي
	نقاط القوة الداخلية
	نقاط الضعف الداخلية
	الفرص الخارجية
	العوائق الخارجية
	المقررات
	القيمتان الأساسيتان
	المهمة
	الرؤية
	الخطوط الاستراتيجية الأساسية
	الاستراتيجيات المستقبلية الأساسية
	دراسة وبحث
	التمثيل والمشاركة
	التشبيك
	تنظيم حملات موجهة للتأثير في الرأي العام
	استراتيجية الإعلام والتواصل
	الحشد والتأثير في السياسات
	تنمية قدرات الشبكة وأعضائها
	تطبيق الخطة الاستراتيجية

الشبكة وتاريخ تأسيسها^(*)

تأسست شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في حزيران/يونيو من عام 1996 من عضوية خمسٍ وأربعين شبكة ومنظمة غير حكومية محلية من اثني عشر بلداً عربياً، إثر مبادرة من مجموعة منظمات مدنية لبنانية وتونسية التقت في العام 1993 في إطار أحد الاجتماعات التحضيرية لقمة التنمية الاجتماعية العالمية التي انعقدت في "كوينهاغن" عام 1995. وقد لمس الحاضرون أهمية الانخراط في التحضيرات لقمة التنمية الاجتماعية وبلورة موقف منظمات المجتمع المدني العربي، بحيث أُفق على عقد اجتماع تحضيري إقليمي في لبنان. وفي هذا الاجتماع طُرحت قضايا رئيسية منها: الفقر والتمهيش الاجتماعي والبطالة والتنمية الاجتماعية. ولاختيار المشاركين من البلدان العربية استُخدمت اللوائح المتوفرة لدى منظمات غير حكومية، حيث شارك منها ثمانون منظمة. وقد أخذت بعين الاعتبار الأهداف العامة لدى المنظمات المدعوة كمعايير لاختيارها، دون التوقف عند أنواع نشاطاتها وبرامجها. وصدر عن اللقاء الإقليمي التحضيري الذي انعقد في عاليه (لبنان)، قراران أساسيان يتعلقان بأبرز تحديات التنمية في المنطقة العربية:

1. إقرار الوثيقة الفكرية التحليلية وملحقاتها المتعلقة بموضوعات قمة التنمية الاجتماعية.
2. إقرار تأسيس إطار عربي لمتابعة مقررات الاجتماع التحضيري الإقليمي.

تشكلت لجنة تحضيرية من ممثلين عن كل دولة، كانت مهمتها استكمال التحضيرات لقمة التنمية الاجتماعية؛ فقامت بإدخال التعديلات المقترحة على الوثيقة الفكرية التحليلية قبل انعقاد القمة بأشهر، ووضعت تصوراً لتأسيس شبكة المنظمات العربية. وأكد المشاركون العرب في قمة التنمية الاجتماعية في "كوينهاغن" على ضرورة تأسيس الشبكة لمتابعة مقررات القمة.

عقد للجنة التحضيرية اجتماعاً في العام 1996 واقتترحت لائحة مبادئ الشبكة العامة وهيكليتها التنظيمية وفي أيار/مايو 1997 عُيِّن خمسة أعضاء من كل دولة للمشاركة في الجمعية العمومية التأسيسية، التي انتهت إلى انتخاب مكتب يتألف من أربعة عشر عضواً، أي ممثل واحد عن كل دولة مشاركة؛ وكلفت اللجنة بتحضير خطة عمل.

كانت هيكلية الشبكة مرنةً من عام 1997 وحتى عام 1999، حيث لم يكن لهلقر، بل مؤسسة مٌضيفة تقوم بدور السكرتارية الإدارية والتنسيق بين أعضاء مكتب التنسيق، الذي ما لبث أن اجتمع في العام 1998 لإقرار الوثيقة البرنامجية الأولى لمدة سنتين.

اجتمعت الجمعية العمومية للمرة الثانية في كانون الأول/ديسمبر من عام 1999، بالتزامن مع الاجتماع التحضيري الإقليمي لقمة التنمية الاجتماعية الثانية [بحضور اثنين وأربعين عضواً من اثني عشر دولة عربية وبحضور ممثلين عن أربع عشرة منظمة غير حكومية أوروبية ودولية]، حيث انتُخب مكتب جديد للتنسيق

(*) كلمة مدير الشبكة التنفيذي زياد عبد الصمد.

يتألف من أربعة عشر عضواً. خاض المجتمعون في نقاش عميق تناول قضايا الفقر والتنمية الاجتماعية في ضوء مقررات قمة "كوبنهاجن". وانطلاقاً من تجارب الأعضاء ورت خلفية "الوثيقة" الفكرية، وكانت قد صدرت في عاليه على قاعدة الاستجابة لدور المجتمع المدني في إطار التجاآت المحيطة؛ لتُقر أيضاً بعد ذلك الوثيقة البرنامجية لفترة 2000-2003.

هيكلية الشبكة التنظيمية

الجمعية العمومية

تتألف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من جمعية عمومية ومكتب تنسيق تنتخبه كل سنتين على أساس ممثل واحد من كل دولة. تقبل الجمعية العمومية الأعضاء الجدد وتقر اللائحتين الداخلية والمالية. كما تقر الجمعية العمومية برامج عمل الشبكة وميزانياتها السنوية وتشرف على تنفيذها. وتجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل كل سنتين في موقع مختلف. تعين الجمعية العمومية مديراً تنفيذياً يكون عضواً في مكتب التنسيق.

مكتب التنسيق

يتألف مكتب التنسيق من 14 عضواً ويراعى في عضويته التوزع الجغرافي والتمثيل النسوي ولا يُنتخب الأعضاء لأكثر من دورتين متتاليتين. يقترح مكتب التنسيق على الجمعية العمومية الوثيقة البرنامجية ويقوم بتنفيذها، كما يعد الميزانيات والتقارير المالية والأدبية، وهو مسؤول عن وضع خطة لتجنيد الأموال والاستعانة بالمستشارين والخبراء عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. يمثل مكتب التنسيق الشبكة في المناسبات المحلية والإقليمية والدولية.

المدير التنفيذي

يدير المدير التنفيذي المكتب التنفيذي ويعين الموظفين بأعمال السكرتاريا الإدارية والمالية. يستعين المدير التنفيذي عند الحاجة بمستشارين للقيام بنشاطات محددة ولمدة محددة. يعاون المدير التنفيذي أعضاء مكتب التنسيق وأعضاء الجمعية العمومية الموجودون في البلد الذي يقع فيمقر الشبكة في متابعة النشاطات وتنفيذ وثيقة الشبكة البرنامجية.

أهداف الخطة الاستراتيجية

تهدف عملية التخطيط الاستراتيجي إلى إيجاد الخطوات المناسبة التي تقوم الشبكة بتنفيذها كالتعبئة والضغط والتأثير، وتركز من ثمّ عليها لضمان مصالح المجتمع المدني ولتحقيق التحول الديمقراطي وبناء السلام ومكافحة الفقر، انسجاماً مع التطورات العالمية المتسارعة، ولضمان انعكاس الأولويات والاحتياجات التنموية والمجتمعية في السياسات العامة المحلية والإقليمية والدولية.

يدرك أعضاء الشبكة أنَّ إنجاز أيّ خطة يجب أن يتلائم مع بناء علاقات التبادل المفتوحة والديموقراطية وبلورة الرؤية حول طبيعة العلاقة التي تحكم الشبكة مع الحكومات الوطنية وكافة الأطراف المؤثرة: كالقطاع الخاص (أو قطاع الأعمال) والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والمجتمع المحلي والهيئات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية، وكذلك مع الشبكات الإقليمية والدولية ووسائل الإعلام، بما في ذلك مع قوات الاحتلال (أو قوات الأمر الواقع).

كما يجمع أعضاء الشبكة على أنَّ تطبيق الخطة الاستراتيجية يستلزم حتماً تطوير البناء المؤسّساتي وبناء القدرات البشرية من جهة، وتفاعلاً بين أعضاء الشبكة وبلورة آليات العمل وطبيعته وتمثيله والتنسيق من جهة أخرى.

عناصر إنجاز الخطة الأساسية

لنَّ الشبكة تتصوّر نجاح الخطة إذا ما وقّرت العناصر التالية:

- ✓ بلورة رؤية الشبكة ومهمتها مع تحديد أهداف استراتيجية.
- ✓ تطوير الشعور بملكية الخطة والالتزام بتحقيق الأهداف للمقرّة.
- ✓ الاتفاق على خطة تنفيذية (خطة عمل) لتحقيق هذه الأهداف خلال ثلاث سنوات.
- ✓ تحديد رؤية داخلية تنظيمية عامة للشبكة، ومسؤوليات الأعضاء ومهمّهم، ولمعايير العضوية.
- ✓ تفعيل أكبر لدور الشبكة على المستوى العربي والمحلي.
- ✓ تفعيل دور الأعضاء في الشبكة في إطار خطة العمل لتعزيز الديمقراطية.
- ✓ وضع تصور حول تأثير برامج الشبكة ومشروعاتها وعملها على المجتمع.
- ✓ وضع آلية عملية للربط والتفاعل في ما بين الأجندة الدولية مع الأولويات والاحتياجات العالمية وبالعكس.
- ✓ تحديد دور كلٍّ من الأعضاء والسكرتاريا ومكتب التنسيق وتفعيله.
- ✓ رسم إطار العلاقة ومضمونها مع الشبكات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى.
- ✓ الاستفادة من دراسة نقاط القوة والضعف والدروس السابقة.

التحديات في المنطقة العربية

لنَّ لهمّ مسألتين مطروحتين في العالم العربي في الفترة الحالية هما الاحتلالات العسكرية في العراق وفي فلسطين. ولكن، هناك تحديات أخرى في العالم العربي على المدى المتوسط والبعيد قد لا تقل أهمية، وتستلزم معالجة جدية وبداية من مختلف فعاليات المجتمعات العربية سوّدي إلى تحسين وثبات في وضع هذه المجتمعات. ويمكن ذكر بعض هذه التحديات ونرتبها ترتيباً معيّن:

- ✓ الديمقراطية في العالم العربي التي يجب أن تبنى على أسس الثقافة والحضارة العربية.

- ✓ انعكاسات العولمة
- ✓ الاتجاه نحو عسكرة العولمة والحرب على الإرهاب
- ✓ تفعيل دور الشباب ومشاركتهم
- ✓ التنوع الثقافي
- ✓ غياب الحكم الرشيد
- ✓ خصخصة الخدمات
- ✓ الاتفاقات التجارية العالمية
- ✓ الإصلاح الاقتصادي
- ✓ قضايا التنمية
- ✓ مسألة الإصلاح المؤسساتي والمساءلة والمحاسبة
- ✓ انتهاكات حقوق الإنسان
- ✓ تفعيل دور المرأة في المجتمعات العربية
- ✓ سيادة القانون
- ✓ تحقيق الأمن والاستقرار

تقويم المحيط الداخلي والخارجي

جرى التباحث والتوافق بين أعضاء الشبكة على لُ أهم نقاط القوة والضعف الداخلية في الشبكة هي:

نقاط القوة الداخلية:

- ✓ الخبرات التنموية وتنوع اهتمامات الشبكة
- ✓ الانتشار الجغرافي للشبكة
- ✓ الحضور الإقليمي والدولي
- ✓ تقارب الرؤيا التنموية بين الأعضاء
- ✓ العلاقات الجيدة بين الأعضاء
- ✓ خبرات القيّمين والإدارة

نقاط الضعف الداخلية:

- ✓ عدم الاستفادة الكلية من قدرات الأعضاء واستغلال مجالات عملهم وخبراتهم
- ✓ تفاوت فعالية المشاركة لدى الأعضاء
- ✓ عدم التوازن بتأثير الشبكة عربياً
- ✓ ضعف التواصل مع الإدارة التنفيذية
- ✓ قلة التنسيق بين أعضاء الشبكة على الصعيد الوطني
- ✓ قلة وضوح معايير العضوية

كما جرى التطرق إلى الفرص والعوائق الخارجية وعرض بعضها:

الفرص الخارجية:

- ✓ تنامي حركة المجتمع المدني إقليمياً ودولياً وتوسع فرص قيام التحالفات
- ✓ الإهتمام بالمنطقة العربية عامة، وموضوعات الديمقراطية وحقوق المرأة والمجتمع المدني خصوصاً، والتضامن الشعبي مع القضايا العربية.
- ✓ حاجة المجتمعات العربية لدور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني
- ✓ العلاقات الإقليمية والدولية الموجودة وبناء التحالفات والتشبيك (المنتدى المدني الأوروبي المتوسطي، المنتدى الاجتماعي العالمي).
- ✓ الإتفاقات الدولية في مجالات حقوق الإنسان، والتنمية والمرأة والطفل.
- ✓ الحصول على تمويل.

العوائق الخارجية:

- ✓ الحرب علناً وإرهاب وتأثيرها على السياسة الأميركية وتصدير الديمقراطية
- ✓ القوانين السائدة في الوطن العربي التي تقيد الحريات، بما في ذلك قوانين الجمعيات وقوانين الطوارئ وسيادة ثقافة الاستبداد والقمع
- ✓ تنامي الاتجاهات الأصولية الإقصائية
- ✓ الحروب والاحتلالات في المنطقة، وصعوبة التنقل بين الدول العربية
- ✓ موضوع الإرهاب [خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر] والنظرة إلى العالم العربي
- ✓ التمويل المشروط

المقررات

بعد تقويم المحيطين الداخلي والخارجي وعرض أهم نقاط القوة والضعف الداخلية والخارجية، ارتأى الأعضاء المشاركون لثمة مقررات يجب أخذها لتحسين أداء الشبكة وبرامجها؛ فجرى التوافق على ثمان نقاط أساسية تؤخذ بعين الاعتبار عند إقرار الخطة الاستراتيجية وعند تنفيذها:

1. زيادة الاستثمار في العلاقات الدولية وتعزيز حضور الشبكة إقليمياً ودولياً بهدف تقوية الحركة الاجتماعية، زيادة الأثر الجغرافي وإقامة تحالفات أوسع بهدف تجبير الاهتمام الدولي بالقضايا العربية لصالح أهداف الشبكة.
2. التركيز على زيادة قدرات المكتب التنفيذي وتحريك الموارد وتفعيل تبادل الخبرات وبناء قاعدة معلومات حول الخبرات المتوفرة.
3. تفعيل تأثير الشبكة عربياً في إطار حاجة المجتمعات العربية لدور مؤسسات المجتمع المدني.
4. تقوية الأعضاء ودعم وثيقة الشبكة البرنامجية وتفعيل التنسيق بين أعضائها على الصعيد الوطني من خلال:

أ. تنظيم نشاطات وورشات عمل في ميادين مختلفة

- ب. الاستفادة من المؤتمرات الدولية كمجال للتعلم والتدريب
- ت. استخدام قدرات الأعضاء المتنوعة
- ث. إعادة النظر في هيكلية الشبكة وتفعيل آليات عملها الحالية لتحسين التواصل بين أعضائها
- ج. الاستعانة بخبرات متخصصة
5. تجنيد المصادر بالتعاون مع المنظمات الأخرى لإقرار قوانين ديمقراطية تضمن حقوق الجمعيات؛ ومن ثمّ تفعيل برامج المنظمات غير الحكومية في نشر ثقافة حقوق الإنسان والديموقراطية. استخدام الحضور الإقليمي والدولي والانتشار الجغرافي للضغط بغية القيام بالإصلاحات السياسية والديموقراطية وإلغاء القوانين المقيدة للحريات.
6. الاستفادة من العلاقات الدولية الجيدة للتأثير في الرأي العام الدولي وحشد الدعم والتضامن مع القضايا العربية. حشد القوى إقليمياً ودولياً لتفعيل الحضور الإقليمي والدولي لمواجهة تداعيات الحرب على الإرهاب والمساعي بتصدير الديمقراطية إلى المنطقة.
7. تفعيل وتكثيف العلاقات مع الجهات المانحة، في سبيل تطويرها وتنويع مصادر التمويل من خلال العلاقات الدولية؛ والتركيز على التشاور المنتظم والآليات الإيجابية لمحاربة أيّ تمويل مشروط.
8. لختيار لجنة متخصصة وغير منحازة لوضع معايير واضحة لعضوية الشبكة وتنظيم آليات عملها.

القيمتان الأساسيتان: الرؤيا والمهمة

الرؤيا (The Vision)

تتحدّد رؤيا الشبكة بقيام مجتمعات مدنية فاعلة ومنتجة وديموقراطية في العالم العربي؛ تؤثّر في السياسات العامة، وتفتح على الثقافات والمجتمعات الأخرى وتتفاعل معها. وفي مجتمعات كهذه تصان كرامة الأفراد وحياتهم وحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار سيادة القانون ودولة المؤسسات، ويعم فيها السلام والأمن والاستقرار.

المهمة (The Mission)

إنّ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة مدنية ديمقراطية مستقلة، تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في العالم العربي؛ وذلك من خلال الضغط والتأثير في السياسات الإقليمية والوطنية في مجال التنمية والتجارة الدولية والديموقراطية، بما ينسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة القانون والمؤسسات وترسيخ قيم الحوار العقلاني واحترام التعددية والتوزيع العادل للثروة والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي التعددي في المنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.

أما رؤيا الشبكة الداخلية فهي في الاستجابة للتحديات والمتغيرات على المستويين العربي والدولي، على أن تتمنّع بحضور مميز ومواقع مؤثرة وفعّالة في مراكز القرار المحلية والإقليمية والدولية فضلاً عن تمتّعها

الشبكة ببناء تنظيمي ديمقراطي مرن ينمو ويتطور ويتسع للمنظمات العربية غير الحكومية العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والبيئة. والشبكة تتبني دائماً تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وممارساته، وتطوير أفضل النماذج لبناء القدرات والتنظيم المؤسساتي.

الخطوط الاستراتيجية الأساسية

الاستراتيجيات المستقبلية

توافق أعضاء الشبكة على أن الاستراتيجية العُرجة أدناه سيكون لها دور مهم في تحقيق أهداف الشبكة ومهامها:

1. تحديث الشبكة وبناء هيكلياتها الإدارية والتنظيمية والمؤسسية (Organizational Development).
2. تقوية التشاور والتنسيق والتعاون والتشبيك، واستعمالها كاستراتيجيات في جميع النشاطات التي تنفذها الشبكة وآليات عملها.
3. تعزيز قدرات الأعضاء باستعمال الاستراتيجيات المناسبة لبناء القدرات، من خلال برامج التدريب والمشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية.
4. تطوير وخلق استراتيجية تبادل معلومات وتواصل (Communication Strategy).
5. استعمال الضغوط والتعبئة والتأثير وبناء المرجعيات والحراك الاجتماعي في كامل مجالات الشبكة، وبطريقة أكثر فعالية.

وبذلك، تطمح الشبكة من خلال الخطوات المذكورة إلى إقرار خطة استراتيجية محددة وواضحة ووحيدة للشبكة، ألا وهي استراتيجية الضغوط والتأثير (Advocacy) في ثلاثة محاور أساسية:

- أ. التنمية الاجتماعية والبشرية
- ب. الديمقراطية
- ج. العولمة والتجارة الدولية

وستحقق الشبكة العربية استراتيجية الضغوط والتأثير هذه من خلال تطبيق الاستراتيجيات السبعة التالية:

1. إعداد الأبحاث والدراسات (Study & Research) :

تأمين مصادر معلومات لحملات الضغوط والتأثير، من خلال إنشاء بنك معلومات ومكتبة، وتفعيل الموقع على شبكة الإنترنت، وإعداد دراسات وإنتاج وسائل للتدريب، وجمع المعلومات بانتظام.

2. التمثيل والمشاركة (Representation) :

تأكيد وجود الشبكة وتفعيله وممثليها في الاجتماعات والمنتديات العالمية والعربية مشاركةً وتنظيماً، وذلك بهدف إحداث قوة تغيير فعالة في مراكز القرار، بما هو في مصلحة تحقيق مهمات الشبكة.

3. التشبيك (Networking):

تطوير برامج تشاورية منتظمة ومركزة مع تبادل معلومات وخبرات بين جميع الأطراف المؤثرة من خلال تنظيم إجتماعات منتظمة وورشات عمل مناطقية أو إقليمية ودولية، القيام بالاستشارات القانونية والتقنية وتنظيم التواصل الإلكتروني (e-groups)؛ وكذلك بناء التحالفات وتعزيزها حول القضايا ذات الصلة.

4. تنظيم حملات هجّهة للتأثير في الرأي العام (Campaigning):

التأثير في الرأي العام من خلال الاشتراك أو الإعداد لبرامج إعلامية وندوات متلفزة وبرامج إذاعية ومقالات ومقالات في الصحافة المكتوبة وإعداد سبوتات (spots) إعلانية حول القضايا ذات الصلة؛ وتبويب موقع الشبكة الإلكتروني بشكل مستمر بما يضمن التواصل مع الرأي العام.

5. استراتيجية إعلامية واتصال (Media & Communication Strategy):

أولاً، يجب تحديد طبيعة الفئات المستهدفة وفهمها، من ثم بلورة الرسائل (Messages) المطلوب إيصالها وتحديدتها كي تلائم الفئات المستهدفة. وأخيراً، إنتاج أدوات ملائمة للحملة الإعلامية (وثائق، أوراق مفاهيم، كراريس، استطلاعات رأي، عرائض)؛ وبعد ذلك يجري إطلاق الحملة من خلال استخدام الوسائل الإعلامية المناسبة. لذا، يجب المحافظة على علاقات جيدة مع وسائل الإعلام في كافة الأوقات وبناء صورة وهوية للشبكة (Brand Image). كما ولا بد من التواصل بين أعضاء الشبكة وتأمين تدفق المعلومات في كل الاتجاهات وعلى كل المستويات.

6. الحشد والتأثير في السياسات (Lobbying):

التأثير في صنع القرار بلضغط على صناع القرارات ومدّخنيها أولاً، وذلك من خلال إعداد ملفات جاهزة ومحدّدة علمية وواضحة؛ وثانياً بالوجود في أماكن القرار والمقابلات مع المسؤولين وإرسال الخطابات والرسائل، وتجميع وبناء مستمر للمعلومات عن مراكز القرار وصنّاعه.

7. تنمية قدرات الشبكة والأعضاء (Capacity Building):

بناء قدرات الشبكة وتمكين مكتبها التنفيذي والعاملين فيه والأعضاء وتدريبهم عند الحاجة، وخصوصاً على المهارات القيادية، وتأمين المصادر المالية ومهارات الضغط والتأثير.

تطبيق الخطة الاستراتيجية

سيبحث الأعضاء مسودة الخطة الاستراتيجية وسيتم تعديلها إذا اقتضى الأمر؛ وحين وافق عليها نهائياً تقوم لجنة مكلفة بصياغة خطة العمل التنفيذية وتطويرها، بحيث تكون أهدافها محدّدة، في حين تكون وسائلها مرنة بما يسمح للمكتب بالتنفيذ بالتحرك مع التغيّرات الإقليمية والدولية.

ستحتوي خطة العمل التنفيذية على العناصر المكوّنة التالية:

- ✓ الاستراتيجية السبعة لتحقيق الضغط والتأثير بشكل مفصل وهرمجي.
- ✓ اعتبار تقويم المحيط المقرّرات الثمانية المنبثقة منه.
- ✓ تحديد أولويات التحرك.
- ✓ تحديد مسؤوليات المكتب التنفيذي والأعضاء ومكتب التنسيق وأدوارهم في تنفيذ البرامج.
- ✓ جدولة البرامج والمسؤوليات في قالب زمنيّ محدّد.
- ✓ ميزانية مالية على المستوى الإداري والتنفيذي لكل برنامج.
- ✓ جداول بيانية للبرامج وأهدافها ولمؤشّرات النجاح وللنشاطات والنتائج والمرتبّب منها في كافة المراحل.
- ✓ خطة رصد للخطة الاستراتيجية ولكل برامجها وتقويمها.

الملحق 3

المشاركون العرب
في صياغة التقارير الوطنية
للمرصد الاجتماعي العالمي

1997		
جمعية النجدة الاجتماعية	لبنان	1. ليلي زحريا
مركز المرأة الجديدة	مصر	2. عابدة سيف الدولة
1998		
الجمعية اللبنانية للتنمية الاجتماعية	لبنان	1. أديب نعمة
مركز المرأة الجديدة	مصر	2. عابدة سيف الدولة
1999		
الجمعية اللبنانية للتنمية الاجتماعية	لبنان	1. أديب نعمه
الجمعية العربية لحقوق الإنسان	فلسطين	2. إيرين هوارى
2000 التقرير الإقليمي		
حسن كريم، أديب نعمه، عزت عبد الهادي		
الجمعية اللبنانية للتنمية الاجتماعية	لبنان	1. أديب نعمة
مركز المرأة الجديدة	مصر	2. عابدة سيف الدولة
جمعية أمل العراقية	العراق	3. ليبيد عباوي
اللجنة البحرانية للدفاع عن حقوق الإنسان	البحرين	4. عبد النبي العكري
2001		
مركز الدراسات الانمائية	لبنان	1. أديب نعمه
مركز بيسان للابحاث والتنمية	فلسطين	2. عزت عبد الهادي
القضاء الجمعي	المغرب	3. حميد الكم وكمال لحبيب
مركز أبحاث ومصادر حقوق الإنسان	مصر	4. -
جمعية الأمل العراقية	العراق	5. ليبيد عباوي
اللجنة البحرانية للدفاع عن حقوق الإنسان	البحرين	6. عبد النبي العكري

تابع للجدول

2002		
مركز الدراسات الانمائية	لبنان	1. أديب نعمة
مركز بيسان للابحاث والتنمية	فلسطين	2. عزت عبد الهادي
الفضاء الجمعي	المغرب	3. حميد الكم وكمال لحبيب
لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين	البحرين	4. عبد النبي العكري
جمعية الأمل العراقية	العراق	5. لبيد عباوي
جمعية أمل	السودان	6. إدريس النيل
2003 التقرير الإقليمي		
زياد عبد الصمد		
ركز الدراسات الانمائية	لبنان	1. زينة عبلة
الجمعية النسائية لمكافحة الأمية	الأردن	2. ناتاشا شوارب
اللجنة البحرانية للدفاع عن حقوق الإنسان	البحرين	3. عبد النبي العكري
الفضاء الجمعي	المغرب	4. -
مركز بيسان للابحاث والتنمية	فلسطين	5. عزت عبد الهادي
المنتدى الوطني المدني	السودان	6. حسن عبد العاطي
لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان	تونس	7. صلاح الدين الجورشي

الملحق 4

الحركة الدولية من أجل عولمة بديلة الحركة الاجتماعية العربية وملامح الدور المستقبلي¹

نشأت في أواخر العقد الماضي اتجاهات دولية تطالب بعولمة بديلة أكثر إنسانية؛ سرعان ما تحوّلت إلى حركة دولية انخرطت فيها المنظمات السياسية والحركات الاجتماعية والاتحادات العمالية والنقابية والمنظمات غير الحكومية و الأطر النسائية والبيئية والشبابية؛ وتمددت لتشمل بلدان الجنوب والشمال على حدّ سواء.

جاءت هذه الحركة العالمية رداً على نتائج العولمة الرأسمالية التي أطاحت كلّ الإنجازات المحقّقة على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين بفضل نضال الشعوب، وخصوصاً في مجال حقوق الإنسان؛ فتوسّعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم بحيث بات المائتا وخمسون شخصاً الأغنياء يملكون ما يملكه ملياران ونصف يشكلون 40% من سكان العالم. هذا، ويقدر مدخول شركتي "جنرال موتورز" و"فورد" ما يوازي الدخل الوطني لكل بلدان جنوبي الصحراء الأفريقية. وفي حين تبلغ نسبة عدد سكان البلدان النامية 70% من إجمالي عدد السكان في العالم²، فإنّ حصتهم من إجمالي الناتج العالمي تبلغ أقل من 30%. وتزداد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية تدهوراً، إذ يزيد عدد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم على المليار شخص (حالة الفقر المدقع)، أما عدد الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم فيساوي ثلث سكان العالم (حالة الفقر). كمثلاً جنوباً في بلدان الشمال، حيث ازداد عدد الفقراء وبلغت معدّلات البطالة رقماً كبيراً، وشهدت التقديرات الاجتماعية تراجعاً وتضاعفت أعداد المشردين.

وبرزت في الوقت ذاته الاتجاهات اليمينية المتطرفة بالتزامن مع تصاعد الاتجاهات الليبرالية الجديدة، فضلاً عن النزعة التوسّعية للرأسمال العالمي، ممّا أدّى إلى تفاقم النزاعات الإثنية والدينية والعرقية المسلحة واندلاع الحروب في أكثر من مكان في العالم.

وفي المقابل، دُت سرعة نمو "الحركة الدولية من أجل عولمة بديلة" إلى عدم تجانسها، كونها تتشكّل من مجموعات ذات انتماءات فكرية وسياسية مختلفة أتية من خلفيات اجتماعية متنوعة. وهكذا، يمكن تحديد اتجاهين رئيسيين يختلف أحدهما عن الآخر ويشكّلان هذه الحركة:

1. الاتجاه الراديكالي الذي يدعو إلى مقاومة العولمة ورفضها كنظام اقتصادي وسياسي وثقافي، حيث يدعو مؤيّدوه إلى إلغاء الآليات التي تستخدمها القوى النافذة في العالم لتفرض من خلالها السياسات النيوليبرالية، وخصوصاً "منظمة التجارة العالمية" والبنك وصندوق النقد الدوليين.
2. ويعتبر أتباع الاتجاه الثاني أنّ العولمة ظاهرة تاريخية وموضوعية، فيها الكثير من الإيجابيات والفرص من خلال ما توفّره من تطور علمي وتكنولوجي وثورة معلومات، إلّا أنّها تتضمن الكثير من السلبيات.

¹ ترتكز هذه المداخلة إلى محاضرة ألقاها الكاتب في "مهرجان المدى" السنوي بدمشق في آذار/ مارس 2002.

² تقرير التنمية البشرية 2002.

ويدعو أتباع هذا التيار إلى العمل من داخل مؤسسات النظام العالمي لتعديل سياساتها وتوجهاتها، ويعتقدون أنَّ ثمة ضرورة لفهم ظاهرة العولمة بعمق والعمل للاستفادة من الفرص التي تتيحها لتمكين المجتمعات المدنية من مواجهة الجوانب السلبية فيها.

وإذا كانت الأحزاب السياسية والحركات العمالية والنسائية والشبابية والجمعيات والأحزاب البيئية قد ساهمت في نمو هذه الظاهرة وتوسُّعها، إلا أنَّ نشوء تيارات جديدة وانخراط المنظمات غير الحكومية فيها جاء نتيجة للشعور بأن الأطر التقليدية القائمة غير مؤهلة لقيادة المعارضة الدولية في ظل الواقع الجديد الذي يتميز بأحادية قطبية وسيطرة مصالح الشركات ورؤوس الأموال. وفي هذا السياق، تحتل مسألة العلاقة مع الأحزاب السياسية حيزاً كبيراً في النقاش الذي يدور داخل الحركة من أجل عولمة بديلة. وتتراوح المواقف من الرفض المطلق لمشاركة الأحزاب في الأطر التنظيمية لنشاطات الحركة، وصولاً إلى المواقف التي تؤكد على ضرورة مشاركة الأحزاب السياسية في كل التحركات والنشاطات.

قد يكمن سبب هذا النقاش في نزعة الأحزاب السياسية إلى الهيمنة على قرار الحركة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني عموماً، وسعي هذه الأخيرة، في المقابل إلى التحرُّر من هذه الوصاية مقابل إقامة علاقة أكثر توازناً تبنى على أسس الشراكة والعمل المشترك والدفاع عن المصالح العامة لكل الفئات الاجتماعية.

وفي هذا السياق، شهدت بلدان الشمال نشوء العديد من الحركات والشبكات التي تنشط في مجال "مناهضة العولمة"، منها ما طابعه سياسي [مثل "أتاك" ATTAC]، ومنها ما هو بيئي الطابع [مثل "أصدقاء الأرض" و"السلم الأخضر"] أخذ بالتوسع نحو بلدان الجنوب. وقد نشأت كذلك حركات في الجنوب حيث تتقلَّص الحريات العامة والخاصة وتقوم الأنظمة بممارسات قمعية غير ديمقراطية [مثل مؤسسة "التركيز على العالم الجنوبي" "Focus on Global South"، و"منتدى العالم الثالث" و"شبكة العالم الثالث"]. كما نشأت شبكات وأطر عالمية تجمع بين الشمال والجنوب [مثل "الراصد الاجتماعي" و"عالمنا ليس للبيع" و"منتدى البدائل"]. وهذه الشبكات تضطلع بـ"بارز" في تعبئة مختلف الفئات الاجتماعية في العالم وتسعى إلى تجنيدها وتوسيع معارفها في ما يتعلق بالقضايا الراهنة والمُحدَّة.

التحركات والنشاطات

وتتنهز "الحركة الدولية من أجل عولمة بديلة"، وخاصة الأطر والشبكات الدولية، المناسبات الدولية لتنظيم حملات الضغط والتأثير على سياسات البلدان الصناعية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية والحكومات. وتتخلَّل تحركات أشكالاً متنوعة كالدعوة، مثلاً، إلى الاحتجاج خارج المقار التي يجتمع فيها ممثلو حكومات البلدان الأغنى والمؤسسات المالية والتجارية الدولية؛ أو الدعوة إلى تنظيم مندييات تتلاقى فيها مختلف الاتجاهات وتتناول الموضوعات الحساسة: كالتجارة الدولية ومسؤولية الشركات متعدِّدة الجنسية ومسألة ديون العالم الثالث ودور المجتمع المدني ووسائل الإعلام وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة والتنمية المستدامة وحركات السلام وغيرها.

"منظمة التجارة العالمية"

ومن أبرز المناسبات التي سلطت الضوء على الحركة الدولية، والتي تُعرف كذلك بـ "الحركة المناهضة للعولمة للرأسمالية" تظاهرات الاحتجاج التي عمّت مدينة "سياتل" (الولايات المتحدة الأمريكية) في أواخر العام 1999 بموازاة اجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الثالث. فقد نجحت من خلال دعمها لمواقف البلدان النامية المعترضة على توسيع صلاحيات "المنظمة" إلى ما يتعدى التجارة ليشمل الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية وتيسير التجارة - أي ميلُ عرف بـ "قضايا سنغافورة" - بالإضافة إلى صناعة الأدوية واستخدام التكنولوجيا والمعرفة. ويخشى أن تستخدم البلدان الصناعية سعيها لإدخال معايير جديدة للعمل والبيئة وائتاق جديدة أمام السلع القادمة من بلدان الجنوب بدلاً من الحواجز والتعريفات الجمركية التي تقضي الاتفاقيات التجارية بإزالتها. وقفكرّر المشهد ذاته في مدينة "كانكون" المكسيكية في العام 2003، وكانت شهدت انعقاد اجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الخامس؛ إذ فشلت البلدان الغنية في فرض الاتفاقيات الجديدة من دون أن تسبقها إعادة نظر في الاتفاقيات السابقة وفي آليات تطبيقها.

مجموعة الدول السبع

وكانت التظاهرات في مدينتي "جنوى" (2001) و"إيفيان" (2003)، احتجاجات على اجتماعي "مجموعة الدول السبع الأكثر غنى" (ولاحقاً الثمانية بعد انضمام روسيا إليها)، الساعية إلى فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجاتها وحركة رؤوس أموالها، بعزلٍ عن الآثار السلبية وانعكاسها على شعوبها. والجدير ذكره في هذا السياق هو أنّ مجموعة الدول هذقررت في قمتها تخصيص أقل من مليار دولار لمكافحة الفقر والأمراض التي تهدد الفقراء (كالسيدا والملاريا والسل)، على الرغم من الوعود بتقديم المساعدة لمكافحة الفقر والأمراض.

"الاتحاد الأمريكي للتجارة الحرة" [في الأمريكيتين]

ومن ثمّ جاءت المظاهرات في عام 2001 بكندا احتجاجاً على انعقاد اجتماع "الاتحاد الأمريكي للتجارة الحرة"، الذي ترى فيه شعوب بلدان الأمريكيتين الجنوبية والوسطى نزعة استعمارية جديدة للهيمنة على الأسواق والموارد. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 عمّت "ميامي" المظاهرات الاحتجاجية الراضة لاتفاقيات هذا الاتحاد مطالبة باعتماد سياسات لصالح الفقراء ولتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك.

المؤسسات المالية الدولية

بعد ذلك في واشنطن، وبموازاة الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين - اللذين يعتبران المسؤولين عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في البلدان النامية، التي أدت إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها - اجتاحت تظاهرات الاحتجاج العاصمة الأمريكية.

المنتدى الاقتصادي العالمي

نظّم المنتدى الاجتماعي العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين في مدينة "بورتو أليغري" البرازيلية، و انعقد فيها ثلاث مرات متتالية بموازاة "منتدى دافوس"¹. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ المنتدى الاجتماعي العالمي شكّل محطة تاريخية في مسار الحركة العالمية من أجل عولمة بديلة؛ وهو يواجه تحديّ المحافظة على التنوع وعلى آليات الحوار المنفتحة، فضلاً عن ضرورة التفرع والتوسّع في المناطق تأمناً للمزيد من المشاركة الشعبية وقد أقرّ المجلس الدولي للمنتدى الاجتماعي العالمي في المراحل التحضيرية للمنتدى الثاني توجّهات بتنظيم منتديات إقليمية، فكان المنتدى المدني في أفريقيا وفي آسيا وفي أوروبا وفي الأمريكيتين، وكانت منتديات حول موضوعات معينة كمنتدى الأرجنتين حول الأزمة المالية، ومنتدى فلسطين حول الاحتلال الأجنبي.

الحرب

وبلغت هذه الحركة بُجّها في تصدّيها للحرب ولعسكرة العولمة عندما شارك عشرات الملايين من السكان في أضخم ظاهرات احتجاج عمّت عواصم العالم ومدنه في مواجهة مخاطر شنّ الحرب على العراق في أواخر عام 2002 ومطلع عام 2003.

مؤتمرات الأمم المتحدة

وبالإضافة إلى ذلك طمّنت الفعاليات المواكبة للمؤتمرات والقمة الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة حول قضايا التنمية المستدامة والمرأة وحقوق الإنسان والزراعة والغذاء والتكنولوجيا؛ حيث كانت تُعقد المنتديات الموازية في سعي المجتمعات المدنية في العالم إلى رفع التوصيات ولورة رىّ وتوجّهاتٍ بديلة وصياغة خطط وبرامج عمل في صدد المسائل المطروحة.

القضايا التي تطرحها الحركة العالمية من أجل عولمة بديلة

يتلخص موقف الحركة الدولية من أجل عولمة بديلة في أنّ تحرير التجارة وفتح الأسواق وتعديل البنى الهيكلية لتشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة وتسهيل مرور السلع وحركة رؤوس الأموال مقابل وضع القيود على حركة الأفراد؛ كل ذلك لن يودّي إلى النمو الاقتصادي ولن يسهم في تحقيق التنمية ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي الوقت عينه، تعتقد هذه الحركة أنّه لا بد من توسيع دائرة المشاركة في وضع الخيارات ورسم الاستراتيجيات وتطبيقها، من خلال اعتماد آليات ديموقراطية، محلية ودولية، وتضع قضايا حقوق الإنسان والتنمية في صلب أهدافها وتوجّهاتها.

وفي الوقت نفسه، تسعى البلدان المتقدّمة إلى فرض معادلة دولية وعلاقات اقتصادية جديدة من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والشراكة، التي أدّت إلى تجريد البلدان النامية والأمل الفقيرة من قدراتها الإنتاجية والتصنيع وفي الحصول على التكنولوجيا والمعلومات. ففي الوقت الذي تشدّد فيه البلدان الصناعية في إلزام البلدان النامية

¹ "دافوس" منتجع سويسري شهير ينعقد فيه "المنتدى الاقتصادي العالمي" منذ عام 1972، حيث يجتمع ممثلو الشركات متعدّدة الجنسية والحكومات وقطاع الأعمال والمؤسسات المالية والتجارية الدولية وبعض الأكاديميين والاقتصاديين للتداول بالأوضاع الاقتصادية العالمية وسبل تيسير التجارة وفتح الأسواق الجديدة.

بتطبيق الاتفاقيات التجارية في مجالات السلع والبضائع والزراعة والخدمات والملكية الفكرية، تحافظ هي على التدابير الحمائية للصناعة والزراعة ونقل التكنولوجيا وتضاعف دعمها صغار المنتجين والمزارعين في إنتاجاً وتصدياً.

وتعتقد الحركة الاجتماعية العالمية بإمكانية قيام عالم آخر يركز إلى العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب إعادة النظر بديون البلدان النامية ووضع آليات لمساعدة الشركات متعددة الجنسية كما يتطلب إعادة تحديد دور المؤسسات المالية والتجارية الدولية والتزام البلدان الغنية بتقديم المساعدة للبلدان النامية كي تتمكن من تجاوز الصعوبات البنوية والهيكلية والإدارية والسياسية، التي تشكل عائقاً أمام تطورها وقدرتها على تجاوز أزماتها والالتزام بسياسات وآليات ناجحة لمكافحة الفقر ضمن رؤية ومفهوم تنمويين شاملين يضعان الإنسان محورياً أساسياً له؛ وأخيراً فرض ضريبة على حركة رؤوس الأموال ليجاد الآلية الضرورية لإنفاقها على برامج تمويل التنمية.

لقد تطورت نشاطات هذه الحركة العالمية من مجرد حركة احتجاجية رافضة للوضع القائم (المنتدى المضاد لـ "دافوس" والمنتدى الاجتماعي العالمي الأول في "بورتو أليغري") إلى حركة تطالب بإقامة عالم آخر بديل عن العولمة الرأسمالية (الشعار الذي طرحه "المنتدى الاجتماعي العالمي": "ثمة عالم آخر ممكن، بالإضافة إلى البيان الذي صدر عن ممثلي المنظمات والشبكات الأساسية المشاركة التي عرضت فيه مطالبها)؛ وأخيراً إلى حركة تسعى إلى طرح البديل وتنظيم البدائل (الدعوة التي صدرت عن الحركات الاجتماعية المشاركة في "بورتو أليغري" الثالث لتشكيل شبكة عالمية).

ومن المتوقع أن يشكّل المنتدى الاجتماعي الرابع، الذي سينعقد في الهند محطة مهمة بعد عام حافل بالتطورات الخطيرة التي سترك آثارها على مستقبل البشرية (تهميش دور الأمم المتحدة وتجاوز مجلس الأمن من خلال شنّ الحرب وتوريث العالم بتداعياتها، فشل اجتماع "كانكون" نتيجة تمسك البلدان الصناعية بمواقفها المتشدّجة وردود فعلها على ذلك بالدعوة إلى الثنائية والإقليمية).

العولمة والنزعة إلى عسكرة العالم

وفي ظلّ هذا الصراع العالمي المحتدم بين قوى الليبرالية الجديدة الساعية إلى الهيمنة من جهة، وبين الحركة الاجتماعية العالمية الساعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة ثانية؛ تتفاقم أزمات العولمة لتتخذ شكلاً مختلفاً للتعبير عن نفسها. أمّا النزعة نحو العسكرة فهي أخطر أشكال التعبير عن هذه الأزمة، لأنها تعبّر في الواقع عن المأزق السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تتخبط فيه. وتتصاعد هذه النزعة مع نموّ الاتجاه الساعي إلى الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد والأسواق العالمية وعلى الموارد الطبيعية والثروات.

وفي هذا السياق، تحتل مسألة الإرهاب والأمن في العالم موقعاً محورياً في برنامج "الحركة الدولية من أجل عولمة بديلة"، خصوصاً عند أخذها المنحى المأساوي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وهي تدعو إلى إيلاء القضايا الاجتماعية اهتماماً أكبر تلافياً لتنامي الإرهاب ودور الحركات الإرهابية. ولجذور

الإرهاب تكمن في غياب العدالة الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان؛ ولذا فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يشكّل في حدّ ذاته حرباً على الإرهاب تثمر مُناً واستقراراً وسلاماً .

لنّ دوائر صناعة الأسلحة في البلدان المتقدّمة تقف وراء طلب الإدارة الأميركية زيادة حصة الدفاع نحو 43 مليار دولار في موازنة عام 2003، لترتفع بذلك موازنة الدفاع الأميركية إلى أربعماية مليار دولار تقريباً ، أي ما يزيد عن المليار ومائة مليون دولار يومياً . هذا، وتقدر تكاليف الحرب على العراق على الخزينة الأميركية بأكثر من سبعة وثمانين مليار دولار أميركي كما أقرها الكونغرس الأميركي مؤخراً ، وهذا مبلغ يفوق المبلغ الذي قدّره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسيف لتأمين مياه الشرب المأمونة وتعليم الأطفال ورعاية الأمهات وضمان التغذية المعقولة في العالم. وتجدر الإشارة إلى أنّ تقرير البنك الدولي السنوي لعام 2002 أورد أنّ القضاء على الفقر في العالم بعد خمسة عشر عاماً يحتاج إلى مئة مليار دولار سنوياً^(*)، وجاء تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليؤكد على ذلك؛ في حين يبلغ مجموع ما عرضته الولايات المتحدة الأميركية من مساعدات للبلدان النامية في قمة تمويل التنمية في "مونتيري" خمسة مليارات دولار تدفع خلال ثلاث سنوات "التزاماً" منها بتحقيق أهداف الألفية للتنمية التي وقع عليها 191 رئيس دولة وحكومة.

الحركة العربية من أجل عولمة جديدة

انطلق النقاش حول قضايا العولمة وآثارها على العالم العربي منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي حيث قام بعض المفكرين والباحثين السياسيين والاجتماعيين والمتقنين العرب بجهود عميقة وبالغة الأهمية لتحليل ظاهرة العولمة والوقوف عند آثارها والسعي إلى تكوين فهم وموقف منها. إلا أنّ تركيز هؤلاء اقتصر على الجوانب الإيديولوجية والثقافية فقط، في حين أنّ الجوانب الاجتماعية والسياسية لم تولّ الاهتمام المطلوب، الأمر الذي أدّى إلى بقاء هذا الحوار نخبياً لا يطال إلا فئة معينة ، ولا يصل إلى الفئات الشعبية الواسعة في المجتمع. وهذا ما ساهم، بالتالي، بإبقائها بعيدة عن الصراع الدولي وأضعف مشاركتها في الحركة الدولية والتفاعل معها، كما أضعف قدرتها على التأثير في الأحداث الدولية والإقليمية والوطنية خصوصاً، وعلى حكوماتها وسياستها الاجتماعية تحديداً .

أضف إلى كل ذلك الوهن الذي أصاب الحركة السياسية والاجتماعية نفسها نتيجة لعوامل موضوعية، لعلّ أهمها غياب الممارسات الديمقراطية في البلدان العربية، ثقافةً وتقليداً، وتسلب الأنظمة التوتاليتارية والقمعية وانتشار ظاهرة الفساد إلا أنّ العوامل الذاتية تسببت أيضاً بهذا الوهن، كغياب المراجعات النقدية الجريئة عن هذه الحركة، وتهميش المطالب الاجتماعية والدفاع عن مصالح الفئات الشعبية وتغليب الصراع الفكري والقومي، وانتشار ظاهرة عبادة الفرد على حساب تناول مواقع القرار والشفافية والمساءلة والمحاسبة.

ويتوافق ذلك مع الأحداث الدولية والهجمة الشرسة على المنطقة التي كان لها تأثير كبير تمثّلت باندلاع الصراع العربي-الإسرائيلي وحروب الخليج المتعاقبة، بالإضافة إلى النزاعات المحلية وانتشار القواعد العسكرية في الخليج حيث منابع النفط، وفي آسيا حيث منابع الغاز، وأخيراً احتلال العراق.

(*) البنك الدولي.

لقد أدّى كل ذلك إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم أزمة المديونية العامة والعجز، ففقدت الحكومات الوطنية استقلاليتها وسيادتها وضعفت قدراتها على مواجهة تحديات العولمة، مما ضاعف من مقاومتها لنشوء الحركات الشعبية والاجتماعية وتطوّرها خوفاً على سلطانها ونفوذها. وتأتي المؤشّرات للتأكيد على الدرك الذي وصلت إليه الأوضاع في البلدان العربية، إذ تبلغ نسبة السكان في البلدان العربية 5% من مجموع السكان في العالم في حين يقلّ الناتج المحلي الإجمالي فيها -البالغ 539 مليار دولار أميركي- عنه في إسبانيا حيث يبلغ 595 مليار دولار^(*).

وتفوق معدّلات الأمية نسبة 40% في حين سجّل أن عشرة ملايين طفل بين السادسة والخامسة عشرة غير مسجّلين في المدارس؛ فضلاً عن الفجوة الكبيرة بين التعليم واحتياجات السوق نتيجة العولمة. كما يبلغ متوسط البطالة 15% (مصدر هذه الأرقام المراجع الرسمية، ويرجع، بالتالي، أن تزيد النسبة على بكثير)؛ وهذا يتطلب معدلات نمو تبلغ 5% لاستيعاب العاطلين عن العمل، في حين لا تتعدّى هذه المعدلات نسبة 1,5%.

وعلى الرغم من كون معدلات الفقر المدقع (نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم) ليست عالية في البلدان العربية إلا أنّ نسبة الفقراء تفوق 20% (نسبة الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم)¹.

في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أنّ التقدم الذي بدأ يحصل على المستوى العالمي في سبيل الديمقراطية وإرساء الأنظمة العادلة -حيث تصان حقوق الإنسان- لم يصل بعد إلى المنطقة العربية التي تمتلك ما يكفي من الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق مؤشّرات أفضل بكثير لواقعها الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يتطلب إقامة الحكم السليم وإطلاق الحريات وبناء القدرات المعرفية وخفض نسبة الفقراء وإعادة توزيع الدخل والثروة بما يضمن العدالة الاجتماعية.

وحتى تتمكّن الحركة الاجتماعية في العالم العربي من الارتقاء في عملها إلى المستوى المطلوب، يجب أن تضع في أولويات أهدافها إقامة أنظمة ديمقراطية تؤمّن بمشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية تخوّع آليات تحمي المؤسسات المدنية والسياسية والأحزاب والجمعيات والحركات الاجتماعية، وتعتمد قوانين انتخابية تفسح في المجال أمام التداول السلمي للسلطة، وتحترم استقلالية القضاء، وتعتمد آليات محاسبة حقيقية تجعل من المراقبة وللمساءلة أدوات تغيير حقيقية في المجتمع.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية²

تأسّست شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) عام 1997، وهي تضم 35 شبكة وطنية وجمعية غير حكومية تشمل عضويتها 263 منظمة في 12 دولة عربية. وتتلخص أهدافها الأساسية في

(*) تقرير التنمية الإنسانية، 2003.

¹ وردت هذه الأرقام في تقرير "البنك الدولي" عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2002.

² www.annd.org

تقوية المجتمعات المدنية العربية والمنظمات غير الحكومية وتمكينها لتحقيق التنمية الاجتماعية، وتفعيل الأطر الديمقراطية في المجتمع وفي الدولة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والدفاع عن قضايا المرأة والبيئة والفئات الضعيفة.

وكما هو الحال بالنسبة إلى الحركة الاجتماعية العالمية، تعتقد الشبكة ببل آثار العولمة جاءت سلبية على التنمية وعلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية، ولأن هناك ترابطاً وثيقاً بين العمل على المستوى العالمي والعربي والوطني، مما جعلها تدعو إلى المشاركة في النشاطات التي تنظمها الحركة العالمية. وقد أصبحت الشبكة عضواً فاعلاً في العديد من الشبكات القائمة أهمها: الرائد الاجتماعي وتحالف "عالمنا ليس للبيع". وفي عام 2001 انتهزت فرصة الإعلان عن انعقاد اجتماع "منظمة التجارة العالمية" الوزاري الرابع في الدوحة فتمت المنندى العالمي حول العولمة والتجارة الدولية¹.

وقد ساهم تنظيم المنندى في تعريف المنظمات العربية على الحركة الدولية، ممّا ساعد لاحقاً في تنظيم المننديين الاجتماعيين في المغرب وفلسطين، وتنظيم اللقاء الوطني المصري الذي يسعى إلى تأسيس المنندى الاجتماعي في مصر. والتحضيرات جارية لتنظيم المنندى الاجتماعي العربي الذي يفترض أن يكون ثمرة مداولات واسعة تشمل كل المنظمات في كافة البلدان العربية والشبكات الإقليمية والدولية المعنية. وفيه رضى أن يكون المنندى الاجتماعي العربي فسحة للحوار المفتوح، تشارك فيه كل الحركات والمنظمات العربية من مختلف البلدان العربية ومن مختلف الانتماءات والتوجهات والآراء.

وتتساعد المساهمة العربية في الحركة الدولية من خلال توسيع المشاركة والحضور العربيين في المننديات والمناسبات العالمية. وتعبيراً عن تنامي هذا الدور وأهميته انتخبت الشبكة عضواً في اللجنة التنسيقية الدولية للراصد الاجتماعي وفي الهيئة الدولية المنسقة لشبكة العالمية "عالمنا ليس للبيع" العالمية، التي كان لها دور بارز في تنظيم مظاهرات "سياتل" والدوحة و"كانكون" أثناء انعقاد اجتماعات "منظمة التجارة العالمية" الوزارية. وهي، أي الشبكة، إلى ذلك، عضو في المجلس الدولي للمنندى الاجتماعي العالمي.

كما يشهد العالم العربي تشكّل مجموعات وطنية وعربية وشبكات ومنظمات ومنابر، تساهم في خلق ديناميّة جديدة في إطار مواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة على البلدان العربية، وتسرع عملية الانخراط في الحركة العالمية.

هذا، وتشارك المنظمات غير الحكومية العربية، وخاصة تلك التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، بفاعلية وتأثير كبيرين في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان، في إطار الدور السنوية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في مقر الأمم المتحدة بجنيف، حيث تطرح تقارير بديلة تضيء على القضايا المتعلقة بالديموقراطية وحقوق الإنسان والحق في التنمية، وكذلك بالنسبة إلى الاحتلال الأجنبي وحق تقرير المصير.

¹ انعقد هذا المنندى العالمي في بيروت بحضور أكثر من 2500 مشارك، بينهم 125 مشاركاً ملوا حركات اجتماعية واتحادات عمالية وشبابية واجتماعية وسياسية من 22 دولة في العالم؛ وهو أول منندى عالمي من نوعه ينعقد في المنطقة العربية (راجع: جريدة السفير عدد 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2001).

إلا أن الدور الفاعل والمؤثر في سياسات البلدان العربية ما زال بعيداً عن الحركة الاجتماعية العربية التي لم تتحوّل بعد إلى أداة تغيير اجتماعية وسياسية حقيقية، بسبب الخلل الكبير في العلاقات السياسية، وفي ظل غياب الديمقراطية في معظم البلدان العربية؛ وبسبب غياب الرؤية الواضحة والأهداف المحددة لدى هذه الحركة التي ينقصها الكثير من البحث والتحليل والمعرفة، فضلاً عن حاجتها إلى علاقة واضحة وشفافة مع المجتمع المدني تمكنه من المساهمة الفاعلة فيها.

ويتطلب ذلك أيضاً أن تنشأ علاقات واضحة وسليمة بين مختلف أطراف الحركة الاجتماعية ولا سيما بين المنظمات غير الحكومية والحركة السياسية والاتحادات النقابية، بحيث تمكن كل منها من المحافظة على استقلالية نسبية وإقامة تعاون متين في ما بينها وفق رؤية وأهداف محدّدة وواضحة.

زياد عبد الصمد¹

بيروت، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003

¹ المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

الملحق 5

بيان صادر عن المنظمات الأهلية العربية المشاركة
في المنتدى الاجتماعي العالمي
"بورتو أليغري"

شكل انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي في "بورتو أليغري" -البرازيل، حيث يشارك ممثلون عن الحركات الاجتماعية من كل أرجاء العالم عن مختلف القطاعات العمالية والنقابية والاجتماعية والثقافية والنسائية والبيئية والسياسية والشبابية، فرصة مهمة للمنظمات الأهلية العربية للالتقاء والتداول في امور وموضوعات مختلفة ذات صلة بمستقبل العمل الأهلي المشترك في العالم العربي، وافاق تطوره المستقبلي. كما اتاح المنتدى لممثلي العمل الأهلي العربي الالتقاء بالوفود الدولية المختلفة والتداول معهم حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وخاصة احتمالات الحرب على الشعب العراقي وتداعيات الصراع العربي -الإسرائيلي.

لقد شكل انعقاد المؤتمر أيضاً ، فرصة مهمة لتعزيز التشبيك والتنسيق والتعاون والتشاور بين مختلف الحركات الاجتماعية والمنظمات الدولية. اننا في المنظمات الأهلية العربية، ومن خلال تفاعلنا وحوارنا في "بورتو أليغري" نود التأكيد على النقاط والتوجهات التالية:

1. ارتياحنا البالغ لانعقاد المنتدى الاجتماعي المغربي، والنتائج المهمة التي تمخّض عنها في تقوية وتعزيز الحركات في المغرب، وتعزيز التوجه للنضال المشترك مع بقية الحركات الاجتماعية الإقليمية والدولية. كما نعرب عن ارتياحنا لانعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي في فلسطين، الذي شكل محطة مهمة من محطات النضال الفلسطيني والعربي، باتجاه تعزيز التأييد والتضامن مع الشعب الفلسطيني في صراعه المستمر ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية. في هذا الإطار أيضاً ، فاننا نؤيد وندعم انعقاد منتديات اجتماعية أخرى في بقية البلدان العربية، لما لهذه المنتديات من اهمية على صعيد بلورة رؤى واستراتيجيات مهمة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد ناقش المشاركون والمشاركات أيضاً ، اهمية تأسيس وانعقاد منتدى اجتماعي عربي في اقرب فرصة ممكنة، والذي يعد خطوة مهمة على طريق تعزيز النضال العربي المشترك وتمكين وتمتين العلاقة مع الحركات الاجتماعية العالمية الأخرى المناهضة للاستغلال والقهر والهيمنة والكولونيالية. لقد اتفق المشاركون والمشاركات على ضرورة اجراء تشاور اوسع حول هذه الفكرة المهمة، بحيث يمكن بعدها تهيئة الظروف لانعقاد أول منتدى اجتماعي عربي.

2. اننا ندعو إلى تشكيل اوسع ائتلاف اقليمي ودولي لمناهضة ومنع الحرب على الشعب العراقي، لما قد تجره هذه الحرب من دمار واسع وانعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية وبالغة الخطورة على مستقبل الأمن والتنمية والديموقراطية في العالم العربي. كما اننا نخشى في هذا الإطار، من استغلال الحكومة الإسرائيلية لهذه الحرب لتوسيع نطاق حريها على الشعب الفلسطيني، وامكانية لجوئها إلى تدابير قمعية في غاية الخطورة كالترحيل الجماعي والابعاد. اننا من هذا الموقع، ندعو جميع الاصدقاء والحلفاء والشبكات الإقليمية والدولية إلى تأمين حماية دولية مباشرة للشعب الفلسطيني، ورسال الوفود المختلفة للأراضي المحتلة فوراً.

3. اننا ننظر بخطورة بالغة لتداعيات العدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد على الشعب الفلسطيني، وسياسات الحصار والتهمير والتهميد والقتل وهدم البيوت التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة. كما نحیی نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة وسعيه المستمر إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين لبعاً على قرارات الشرعية الدولية.

4. اننا نعرب عن قلقنا البالغ من تردي أوضاع حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية في العالم العربي. لقد اشار تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى مؤشرات خطيرة على صعید احترام الحريات العامة في العالم العربي، وخاصة على صعید التكافؤ والمساواة بين الرجل والمرأة، واحترام حقوق الاقليات. اننا نلتزم ومن خلال مشاركتنا في هذا المنتدى المهم الاستمرار في نضالنا من اجل العدالة والديموقراطية والحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان والتنمية المتوازنة الإنسانية، باعتبارها شروط اساسية لاية تطور حضاري حقيقي في العالم العربي.

5. نعلن عن تأييدنا ومساندتنا لنضال جميع الحركات الاجتماعية الأخرى في نضالها المستمر، لمناهضة الجوانب السلبية والضارة للعولمة، وخاصة عولمة الشركات عابرة القارات والاستغلال والتهميش والاستعمار والهيمنة المطلقة. اننا نؤيد بدون شروط عولمة النضال المشترك الانساني والدولي، عولمة قائمة على التسامح والتعددية والديموقراطية والحق في الاختيار. ان عالماً اخر هو حقاً أمر ممكن الحدوث.

المنظمات الأهلية العربية

2003/1/28

الملحق 6

لقطات من "المنتدى الاجتماعي العالمي"

الأجواء التي هيمنت على موضوعات المنتدى

طغت على موضوعات المنتدى الاجتماعي العالمي هذه السنة مسألتان أساسيتان: التحضيرات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية لشن حرب على العراق، وانتصار "لولا دو سيلفا" في الانتخابات الرئاسية البرازيلية بنسبة فاقت 60 % في انتخابات شارك فيها ما يربو عن 90 % من الناخبين في بلد يحتل اقتصاده المرتبة الثامنة في العالم.

بعض الأرقام

فاق عدد المشاركين في المنتدى 100 ألف شخص، من بينهم 21 ألف مندوب يمثلون 717 منظمة من 156 بلداً. شارك في المخيم الشبابي ما يزيد عن 25 ألف شاب يمثلون 700 منظمة شبابية. كما شارك ما يزيد عن 4000 إعلامي من بينهم 1400 شبكة إعلامية من 51 بلداً. نظم خلال أيام المنتدى الذي امتد من 24 إلى 27 كانون الثاني/يناير أكثر من 1800 نشاط شارك فيه ما يزيد عن 1200 مفكر وباحث وسياسي وناشط اجتماعي.

إشكاليات تنظيمية

تسببت إشكاليات تنظيمية ببعض البلبلة في برنامج المنتدى. الفجوة المكلفة بإعداد برنامج النشاطات وتوزيعها على الأماكن والقاعات وتحديد مواعيدها أبلغت المنظمين قبل يومين من الافتتاح عن عدم قدرتها على القيام بذلك، نظراً لصعوبات في البرمجة ولكون عدد الطلبات قد فاق الألفين؛ ممّا دفع بالمنظمين إلى تجنيد أكبر عدد ممكن من الإمكانات التطوعية التي عملت خلال يومين لبلاليتها على إعادة تنظيم برنامج المنتدى، انتهت من إعداده بعد ساعتين فقط من افتتاحه. تسبب ذلك ببلبلة الجهات التي نظمت نشاطات، إذ لُغها لم تتمكن من الإعلان عنها في وقتٍ مناسب بسبب جهلها بإمكانة انعقادها ومواعيدها.

الموقف المدوّي ضد الحرب

شكل المنتدى الاجتماعي العالمي تظاهرة عالمية ضخمة ضد حرب الولايات المتحدة على الشعب العراقي ودانة لنزعتها العدوانية حياله. لقد كان ذلك جلياً في تظاهرة الافتتاح التي سارت من وسط "بورتو أليغيري"، حيث الأسواق الشعبية إلى باب الشمس عند مصب النهر الكبير في المحيط الأطلسي؛ وقد طغت عليها الشعارات المنذرة بالحرب والداعية إلى السلام. والجدير ذكره، لُغ عدد الذين شاركوا في التظاهرة فاق مائة ألف شخص جاءوا من كافة أرجاء المعمورة ليعيّنوا عن معارضتهم الشديدة للنظام العالي الراهن الذي يحدّد خطوته العريضة المنتدى الاقتصادي العالمي الذي ينعقد في مدينة "دافوس" السويسرية؛ وليساهموا أيضاً في النقاش الدائر على مختلف المستويات حول إمكانية التأسيس لعالم آخر تسوده العدالة الاجتماعية والأمن.

نوعية الحضور العربي

تميز الحضور العربي هذه السنة بالنشاط المميّز في تنظيم الندوات والمساهمة في العديد من الفعاليات. وقد ساهم مفكرون وقياديون وناشطون اجتماعيون في ندوات فكرية متخصصة عديدة، من أبرزهم: المفكر الاقتصادي العربي د. سمير أمين، ود. نوال السعداوي، ود. محمد حسن خليل، وهاني شكر الله، وعلاء شكرالله ورحمة رفعت (مصر)؛ وعزت عبد الهادي، ود. علام جرار، وراجي الصوراني، و.إ. باد أبي ردينة، ورندة السنيورة، وريما عوض، وقاسم عينا (فلسطين)، وزياد ماجد، ود. علي درويش، ورائيا المصري، وروان ناصيف، وزياد عبد الصمد (لبنان)؛ وبشرى بلحاج حميدة، وسهير بلحسن (تونس)؛ وسعيد طييل وعصام الموسوي (المغرب)، و.إ. ميلي نفاع (الأردن)؛ وناديا العيسوي (الجزائر).

نشاطات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

نظمت الشبكة ندوة حول مستقبل الحركة الاجتماعية العربية حيث تقرر فيها إنشاء المنتدى الاجتماعي العربي والتحضير لانعقاده في أواخر هذا العام. كما نظمت ندوة ثانية حول تأثير العولمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان وخاصة على المرأة العربية. وصدر بيان باسم المجموعة العربية المشاركة في المنتدى الاجتماعي العالمي يدين سياسات الحرب، مطالباً بتجنيد أوسع حملة تضامن مع الشعوب العربية ولا سيما في فلسطين حيث يمعن شارون في سياسة التكتيل والتهجير، وفي العراق حيث تستمر الولايات المتحدة في قرح طبول الحرب. ودعا البيان القوى الاجتماعية في العالم إلى تجنيد أكبر الطاقات لتأمين الحماية للمدنيين.

الملحق 7

تقرير عن أعمال ندوة "منظمة التجارة العالمية وتحديات البلدان النامية" القاهرة 12-13 حزيران/ يونيو 2003

بدعوة من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ومركز البحوث العربية والأفريقية ومنظمة التضامن الأفرو-آسيوي، وبالتعاون مع مؤسسة "هنريش بل" الألمانية، عقدت ندوة "منظمة التجارة العالمية وتحديات البلدان النامية" في القاهرة (12-13 تموز/ يوليو 2003) بمشاركة عدد كبير من الخبراء والنشطاء والباحثين في هذا المجال. وقد جاء المشاركون من بلدان مختلفة في العالم الثالث والوطن العربي، إضافة إلى عشرات المشاركين من مصر.

انعقدت الندوة في سياق الشعور العام بالمأزق الذي تتعرض له البلدان النامية شعوباً وحكومات، لحماية مصالحها في الحوار الدائر حالياً داخل "منظمة التجارة العالمية" في ما يبدو أنه مرحلة متقدمة لإحكام قبضة التنظيم الدولي للتجارة لصالح الشركات متعددة الجنسية والدول الغنية على حساب إمكانيات شعوب الجنوب في إنجاز التنمية، سواء ببناء قاعدة اقتصادية وطنية قادرة على المنافسة، أم حماية مكاسب الطبقات الدنيا والمتوسطة وحقوقها وتطويرها، أم حتى الحفاظ على الاستقلال الوطني والهوية الخاصة.

ومما يزيد الأمر خطورة أن يتم هذا كله في سياق عملية عولمة قسرية، تكتسي طابعاً عسكرياً وتدخلياً، وتحاول إعلاء نموغ أحادي للنمو هو النموذج الليبرالي الجديد الذي يهدف في النهاية إلى تعظيم استغلال الشعوب -وخصوصاً الفقراء- إلى أقصى حد، وتتوسل في سبيل ذلك المؤسسات المالية الدولية، وأخيراً "منظمة التجارة العالمية" التي أنشئت لإكمال حلقة الهيمنة والاستغلال على شعوب البلدان النامية.

جلسة الافتتاح

جرت وقائع الندوة على مدار سبع جلسات، عدا الجلسة الافتتاحية التي ترأسها الأستاذ عبدالغفار شكر (نائب رئيس مركز البحوث العربية) الذي أكد أهمية الندوة التي تأتي كجولة ثانية بعد الندوة الأولى التي عقدت عشية مؤتمر الدوحة، والتي صدر عنها إعلان القاهرة ورسالة موجهة من شعوب البلدان النامية إلى المجتمعين في الدوحة. كما أكد أن الاستعداد الجدي لمؤتمر "كانكون" الذي ترمع المنظمة عقده يتطلّب التسلح بالحقائق حتى يمكن استنتاج مطالب صحيحة وأساليب ناجحة للمقاومة.

ومن جانبه، أكد الأستاذ زياد عبد الصمد (المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية) أن نجاح البلدان الصناعية في تحقيق أهدافها خلال اجتماع "كانكون" سوف يزيد من الهوة القائمة في التجارة العالمية، ومن ثم إلحاق أضرار بالتنمية في البلدان النامية، وخصوصاً أنّ اجتماع الدوحة أكد على وجود الخلل وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن 9 قطاعات. ودعا إلى ضرورة تصدي البلدان النامية الموحد لمحاولات الإملاء من جانب الدول الصناعية الكبرى، ولتكن الخطوة الأولى في هذا الصدد التوصل إلى برنامج عمل موحد

يضمن تنسيق المواقف الرسمية والشعبية إزاء اجتماع "كانكون".

وركز الأستاذ **نوري عبد الرزاق** (سكرتير منظمة التضامن الأفرو-آسيوي) في كلمته على مهاجمة الفلسفة الليبرالية الجديدة التي تحكم عمل "منظمة التجارة العالمية"، وما نتج عن ذلك من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الجنوب، خصوصاً مع وُأيد انخفاض صادرات بلدان الجنوب وعجزها عن الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية بسبب مختلف السياسات الحمائية، بما فيها المعايير غير التجارية؛ فضلاً عن الآثار الماحقة لما يسمّى "حقوق الملكية الفكرية". وألمح إلى أن كثيراً من الدول النامية تشعر الآن أنها تورطت في التزامات لا طاقة لها بها، في حين أن البلدان الصناعية لم تقدم شيئاً يذكر ممّا التزمت به من المساعدات والاستثمارات ونقل التكنولوجيا.

وتحدثت الأستاذة **هديل القزاز** (ناشطة فلسطينية ومنسقة البرامج في مؤسسة "هنريش بل" الألمانية بمكتب الشرق الأوسط العربي) عن أهمية نقل أصوات الشعوب إلى صناع القرار، بما يدعم مواقفهم في المفاوضات غير المتكافئة في "منظمة التجارة العالمية"، ومن ثم ضرورة نقل الجدل من المستوى النخبوي إلى المستوى الشعبي.

واختتم الأستاذ **حلمي شعراوي** (مدير مركز البحوث العربية) الجلسة الافتتاحية بالتأكيد على أهمية المعلومات الصحيحة التي توضع في إطار جدل ديموقراطي يعتبر السبيل نحو مواقف سليمة وفعالة. ودعا المشاركين إلى التداول المكثف في كيفية دعم مواقف الحكومات أو تبديلها، بحسب الحال، بما يضمن تجنب شعوب الجنوب المزيد من المعاناة.

الجلسة الأولى

"منظمة التجارة العالمية" من الدوحة إلى "كانكون"

ترأس الجلسة الدكتور **إبراهيم سعد الدين**، المفكر المصري المعروف، فأكد على أهمية تتبّع مسيرة مفاوضات "منظمة التجارة العالمية" بدقة بين اجتماعي الدوحة و"كانكون"، حتى يكون بالإمكان الوصول إلى برنامج عمل مشترك.

وقدم د. **أحمد السيد النجار** (محرر التقرير الاقتصادي العربي) ورقة بعنوان "الدول النامية والعربية ومنظمة التجارة العالمية: من التلقي إلى التفاعل"، ناقش فيها أولاً دور المنظمة كتعبير مكثف عن طبيعة التغيرات العاصفة والمتواصلة في البيئة الاقتصادية الدولية منذ عقد ونصف من الزمن. وأشار إلى التناقضات التي ينطوي عليها واقع العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات النازمة لها والمنظمات التي تقوم على تطبيق هذه الاتفاقيات، وخاصة الصراع بين القوى الدافعة في اتجاه تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية والقوى الدافعة في اتجاه المنطقة وعقلنة عملية التحرير بمراعاة الأبعاد الاجتماعية، وكذلك الصراع بين القيم المطلقة للعولمة الاقتصادية على المستوى النظري والسلوك الانتقائي في تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية حتى من قبل أعتى الدول المنادية بالتحرير الاقتصادي. وهكذا، فإنّ عولمة الاقتصاد العالمي اتّسمت بطابع انتقائي وجزئي يتوافق

مع مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي تميّزت بظلة من التودُّش الواضح إثر انتصارها في الحرب الباردة.

وبعد عرض موجز لآثار اتفاقية "الغات"، ثم الاتفاقيات التالية لإنشاء "منظمة التجارة العالمية" في مجال تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية والعلمية والتكنولوجية والاتصالات، تطرق إلى انفجار تناقضات العولمة الاقتصادية من داخلها وبفعل الهجوم الشعبي عليها بدءاً من مؤتمر "سياتل" (1999)، وخاصة إصرار اليابان وكندا والدول النامية على ضرورة مراجعة القوانين الأميركية الخاصة بمكافحة الإغراق. كما تصادمت الولايات المتحدة وكندا وسلتراليا من جهة مع دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى بسبب دعمه مزارعيه ومنتجاته الزراعية؛ وكذلك الصراع بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة بشأن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة. وأشار الباحث بشكل خاص إلى الاعتبارات البيئية التي توجه إلى العالم الثالث ولا توجه إلى لولايات المتحدة، ومعايير العمل التي تستخدم بشكل انتهازي ضد منتجات العالم الثالث، لأنَّ الرأسمالية العالمية لا يمكن أن تتحوَّل فجأة إلى مدافع عن حقوق العمال في البلدان النامية، كما أنه من الأفضل أن يحصل العمال في هذه البلدان على حقوقهم في إطار التفاعلات الاجتماعية الداخلية، أو حتى عبر اتفاقات في إطار "منظمة العمل الدولية" وليس بضغط أميركية وأوروبية.

ورغم تقدير الباحث لأهمية زيادة الاعتماد المتبادل بين البلدان في مجال إنتاج السلع والخدمات، فإن التفاوت الرهيب في القوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في "منظمة التجارة العالمية" لن يفضي إلا إلى زيادة الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً.

وفي ختام ورقته دعا الباحث إلى ضرورة أن تضطلع الدول النامية والعربية بالعمل على إصلاح اقتصاداتها، والقضاء على الفساد المستشري من خلال قيام نظم ديموقراطية، والعمل على دعم قوتها الاقتصادية بدءاً من تصنيع المواد الخام وتصديرها كمنتجات نهائية، وصولاً إلى تطوير الصناعات عالية التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي وربطه بالإنتاج. كما دعا، بشكل خاص، إلى تعزيز التعاون بين الدول النامية لبناء تكتلات اقتصادية يمكن أن تشكل ورقة حاسمة في تحسين شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتحدث "ياو غرامهم" (منسق "شبكة العالم الثالث" في أفريقيا، غانا) عن تحليل العمليات السياسية والتجارة متعددة الأطراف في الدوحة، حيث ركز بشكل خاص على التنازلات التي تجبر البلدان النامية على تقديمها في إطار "منظمة التجارة العالمية" رغم أنها تشكل أغلبية العضوية في المنظمة، ولكن توازنات القوى الدولية هي التي تقضي إلى احتكار الدول الصناعية تقريباً لعملية صنع القرار في المنظمة. ولفت النظر إلى أنَّ حكومات الدول النامية ونخبها الاجتماعية تقدم التنازلات على حساب الطبقات الشعبية في بلدانها دون أن تكون موضع مساءلة أمام الجماهير. وأوضح أن طبيعة المفاوضات المفروضة في السرية تساعد كثيراً في عزل الجماهير عما يجري، لتفاجأ هذه بالقرارات المؤدية إلى توزيع أكثر سوءاً للثروة على مستوى العالم أجمع، وداخل كل بلد. ودعا إلى مواقف واضحة من اجتماع "كانكون"، وخاصة مقاومة توسيع الصلاحيات الممنوحة لمنظمة التجارة العالمية، وضرورة مواجهة الممارسات غير الديمقراطية داخلها.

وتحدث "جوتشين ين" (ممثل "شبكة العالم الثالث" في ماليزيا) عما أدى إليه تحرير السوق العالمية من إغلاق العديد من المصانع في البلدان النامية، والأفريقية على وجه الخصوص، كما أصبحت البطالة من النتائج الأساسية لتحرير التجارة العالمية بالمواضع الحالية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث تنتظر الزراعة والخدمات في البلدان النامية منافسة غير متكافئة البتة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التمهّل في تحرير هذين القطاعين، خاصة مع ميل توقّع من خسائر كبيرة في موازين المدفوعات بالبلدان النامية. وأشار إلى أن الدول الصناعية المتقدّمة تريد ضمانات واسعة لاستثماراتها، في وقت لا يكون هناك أي ضمان لزيادة الاستثمارات في مجالات تنمية تحتاجها المجتمعات النامية بشدة. وتطرق إلى أهم تحديين سيبرزان في "كانكون"، أولهما يتعلق بالضغط الهائلة من أجل تحرير المشتريات الحكومية، وثانيهما يتعلق بمدى النجاح في ضمان الشفافية في عمل "منظمة التجارة العالمية" وآلياتها.

وأعقب ذلك مناقشات مكثفة تناولت طائفة عريضة من الموضوعات. ومن أهم الاتجاهات التي اتضحت في النقاش ضرورة التأكيد على الفصل بين تحرير التجارة العالمية وأجندتي الدول الكبرى الاستراتيجية والأمنية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية. ودعا البعض إلى ضرورة اعتماد نظرة بنوية إلى العولمة باعتبارها مرحلة متقدمة في التطور الإنساني ولكنها ليست نهاية التاريخ، وكمرحلة متقدمة في التطور الرأسمالي القائم على عدم التكافؤ، وكتصعيد للاستقطاب الاجتماعي المؤدّي إلى تهميش الغالبية على المستويين العالمي والمحلي. وبرزت الرؤية القائلة له لا يمكن اللحاق بالدول المهيمنة من داخل المنظومة الرأسمالية، إنما من خلال فك الارتباط (وليس الانعزال) وهيكلية الدول النامية للدخول في الأسواق العالمية كفاعل، وضرورة العمل من أجل هيكلية السوق العالمية لمصلحة البلدان الفقيرة. ولما كان التهميش الاقتصادي يؤدّي إلى تهميش سياسي، فإنّ هذا يمثل خطراً شديداً على مستقبل الديمقراطية على كافة الأصعدة، وهو تنظيم المقاومة على أسس نضالية شعبية وليس نخبوية. وأشار البعض إلى أنّ نمط الإنتاج والتنمية المحليين هو الأساس في تحديد الموقف من العولمة والتجارة العالمية. كما ألمح البعض إلى أنّ تبلور قطاع الإنتاج الوطني وتطوره هو الأساس في مقاومة الآلية غير المتكافئة لمنظمة التجارة العالمية. ودعا المشاركون إلى ضرورة أن تستمع السلطات في البلدان النامية لأصوات شعوبها، وأن تشركها في اتخاذ القرار، وأن يستهدف التحرك الشعبي -بالمقابل- في هذه المرحلة الحيلولة دون إقدام حكومات على تقديم التزامات جديدة دون الحصول على الاستحقاقات المقررة من المعونة الفنية والمالية، ومراعاة مقتضيات مراحل النمو التي تمر بها بلدانها. وفي النهاية، تظل الديمقراطية هي الضمانة الأساسية للحفاظ على الحضارة والثقافات المتباينة والبيئة وعدالة العلاقات الاجتماعية والسياسية على المستويين المحلي والدولي.

الجلسة الثانية

الطريق إلى "كانكون"

ترأس الجلسة "روبرتو بيسيو" (المدير التنفيذي للراصد الاجتماعي أور غواي)، الذي أبدى ملاحظات أولية مهمة أوضح فيها أنه لا يمكن الاندماج السليم في السوق العالمية دون وجود سوق وطنية قوية، وأنّ تحرير التجارة الدولية وفق المفهوم الليبرالي الجديد سوف يؤدّي أيضاً إلى تدمير الطبقة المتوسطة في البلدان النامية، وليس الطبقات الشعبية وحدها. وأشار إلى أنّ القضية المطروحة ليست الانسحاب من النظام العالمي رغم كل

مواصفاته الحاليًا، بما هي كيف نتفاوض مع القوى الكبرى، بما يكفل الحفاظ على مصالحنا في آن واحد.

وعقد مقارنة ذات مغزى بين التجمع الإقليمي في صورة "الأفتا" لبلدان أميركا اللاتينية مع الولايات المتحدة، وتجمع "ميركوسور" الإقليمي بين دول متقاربة في مستويات النمو.

ثم عرضت ورقة د. سمير أمين (مفكر اقتصادي) المعنونة "الدعم العام وحماية الزراعة: المشاكل المزيفة والتحديات الحقيقية" وقد أكد فيها أن مستقبل المجتمعات الزراعية، التي تشمل ما لا يقل عن نصف البشرية، مستبعد من اهتمامات "منظمة التجارة العالمية"، وأن القضايا الموضوعية على جدول أعمال المنظمة قد جرى اختيارها وصياغتها بما يخدم هدف فتح أسواق الجنوب أمام صادرات الشمال الزراعية والفائضة عن حاجته. وإن كانت هناك خلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا الصدد فإنها لا تطغى على هدف بلدان الشمال المشترك.

وأوضح الباحث القضية في التناقض بين الزراعة الرأسمالية من جانب، والزراعة الفلاحية في بلدان الجنوب من جانب آخر. ففي الزراعة الرأسمالية نجدها لا تستخدم سوى بضع عشرات الملايين من المزارعين الذين لم يعودوا "فلاحين" تقريباً، سواء من حيث كثافة الآلات وتطورها، أم من حيث حجم المساحة المزروعة، أم من حيث الإنتاج الذي يتراوح بين 10 و20 ألف قنطار مكافئ من الحبوب للفرد. بينما زراعة الفقراء تشمل حوالى 3 مليارات نسمة، وتنقسم إلى زراعة استفادت من الثورة الخضراء (أسمدة، مبيدات، بذار منقى) ولكنها تستخدم القليل من الآلات وتتراوح إنتاجيتها بين 100 و500 قنطار مكافئ للفرد، ثم الزراعة التي لم تلحق بالثورة الخضراء وتدور إنتاجية الفرد فيها حول 10 قنطارات مكافئة. وحذر الباحث من أن المزارع الحديثة تستطيع -إذا ما حصلت على الأراضي الإضافية ورؤوس الأموال اللازمة- أن تسد احتياجات جميع سكان المدن القادرين، دون الحاجة إلى الإنتاج الريفي؛ موضحاً أن هذا سيعني استبعاد مليارات المنتجين الريفيين من المنافسة خلال عقود قليلة.

وقال إن الهدف الذي تقنفيه "منظمة التجارة العالمية" هو فتح أسواق الجنوب أمام صادرات الشمال الزراعية، التي تتمتع بميزة هائلة في الفوارق الإنتاجية، حتى دون الدعم الإضافي للصادرات، وأنه حتى لو فتحت أسواق الشمال أمام الصادرات الزراعية من الجنوب فإن فوائده لا تقارن البتة بالتدمير الذي يحدث في الاتجاه المضاد.

وأوضح أن الدعم الحكومي لزراعة والمزارعين بلغ عام 1995 نحو 286 مليار دولار، أنفق 90% منها بلدان الثالوث (أميركا وكندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان). وأشار إلى جانب آخر للسياسات العدوانية يتمثل في دعم الوضع الاحتكاري من خلال "حقوق الملكية الفكرية"، وهي سياسات تقضي مباشرة إلى تدمير التنوع البيولوجي والاستيلاء على المعارف التي راكمها الفلاحون في بلدان الجنوب على مدى مئات السنين.

واتهم الباحث الخطاب الذي تتبناه "منظمة التجارة العالمية" بالزيف العلمي المبطن بالأيديولوجيا الليبرالية الجديدة التي تهدف إلى إلغاء التقنين ومنح رأس المال حق اتخاذ القرار دون شريك.

وعلى طريق بناء استراتيجية بديلة لبلدان الجنوب يرى سميير أمين إخضاع السياسات الوطنية والإقليمية لمناقشات انتقادية شفافاً ولتطوير إرادة بناء سياسات وطنية فعالة وحمائتها.

وفي تعقيبه أكد د. محمود منصور (أستاذ الاقتصاد الزراعي) أن الهدف العام للرأسمالية العالمية هو كسر أي قيود وطنية على حركة رأس المال والسلع والخدمات، وتقسيم العمل الدولي بما يخدم مصالح القوى المهيمنة، وتطرق إلى مشروعات الشراكة باعتبارها موجة جديدة في العولمة تهرول نحوها النظم العميلة، حيث أكد أن الشراكة تفقد معناها في ظل وجود تفاوت هائل في القدرات. ودعا إلى ضرورة فضح المؤسسات المالية الدولية إلى جانب "منظمة التجارة العالمية"، وضرورة أن تبذل الدول النامية كل الجهود الضرورية لإعادة تفعيل مجموعة الـ 77 و"مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (أو نكتاد UNCTAD).

وقد دارت المناقشات حول تأكيد فكرة أن الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة تعني السقوط الحتمي للدول النامية، ولم تطور استراتيجيات وطنية وإقليمية وجنوبية بديلة. وقد دُعي وجه خاص على أهمية الاكتفاء الغذائي، وكذلك على أهمية إعطاء دفعة قوية للتكامل الاقتصادي العربي لحماية التنمية العربية، بل حماية مقومات الأمة العربية السياسية والثقافية. وتحفظ البعض على الاكتفاء في المواجهة بالتحليلات والخطاب السياسي العام لكشف جوهر العولمة الليبرالية الجديدة الظالم، وعدم بذل الجهد الكافي على مستويات المعرفة والمهارات والحكم للمصالح الشفاف كعناصر ضرورية لقيام حوار ناجح على طريق صياغة استراتيجية البديل.

الجلسة الثالثة

خبرات البلدان النامية في التفاوض مع "منظمة التجارة العالمية"

ترأس هذه الجلسة السيد محمد خان (عضو البرلمان الهندي) الذي أكد على أهمية تبادل الخبرات وتنسيق المواقف بين بلدان الجنوب (حكومات وحركات شعبية) قبل الذهاب إلى "كانكون"، وأضاف أن التحدي هناك سيكون بالغ الشراسة بسبب ما يبديه الشمال، وخاصة الولايات المتحدة، من عزم شديد للسيطرة على المنظمة.

وتحدث الأستاذ محمد بن عياد (أمين عام المجلس الوطني للتجارة الخارجية في المغرب) فأكد في البداية على ضرورة التعامل مع "منظمة التجارة العالمية" وكذلك البنك وصندوق النقد الدوليين في إطار المحافظة على السيادة الوطنية، ولكن هذا يرتبط أولاً بتطور الاقتصاد الوطني، حيث إن النتائج من المعاملات تأتي دائماً انعكاساً لمحصلة توازن القوى. كما لا يمكن الحديث عن الأمن الغذائي مثلاً لتنسيق إقليمي عربي. وحتى إذا تمكنت منتجاتنا من الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية فإن قدرتها على المنافسة ستكون محل شك كبير. وقال ضرورة التفرقة بين حرية تدفق الاستثمارات الأجنبية وبين لبرلة القطاع المصرفي، وكذلك أهمية إعداد دراسات تقييمية جادة لأثر تحرير الخدمات على قطاع الخدمات المحلي، وأيضاً ضرورة مراعاة حماية البيئة الوطنية (الطبيعية والثقافية) لدى استقبال الاستثمارات الأجنبية. وأشار إلى أهمية تبلور دعوة وطنية وشعبية لتفضيل المنتج المحلي، على أن يتحقق هذا التفضيل على حساب المواطن والميزانية العامة للدولة معاً. وفي

النهاية أبدى اندهاشه من قيام الدول الأوروبية الصناعية بصياغة ملفاتها التفاوضية بطريقة جماعية، بينما تتفاوض الدول العربية والجنوبية عموماً مع "منظمة التجارة العالمية" بشكل فردي. ورأى أن المجتمع المدني يجب أن يتصدى لسد هذه الثغرة.

وقدم د. أحمد غنيم (أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مستشار وزير الصناعة المصري لشؤون التجارة الخارجية) ورقة بعنوان "كيف يمكن للبلدان العربية أن تصبح مؤثرة في منظمة التجارة العالمية: الدور المنتظر للمنظمات غير الحكومية"، تعرّض فيها أولاً للتحديات التي تواجه البلدان العربية في ما يتعلق بقضايا "منظمة التجارة العالمية" وخصّ منها بالذكر نقص القدرات والخبرات البشرية والإدارية التي يمكنها التعامل مع المتطلبات المختلفة للانضمام إلى المنظمة، ومشكلة عدم اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في المنظمة، وغياب آلية شفافة في المجتمعات العربية للتعامل مع تدابير التجارة الخارجية، والافتقار إلى قواعد بيانات موثوقة، ونقص الوعي العام، وتغلب الطابع الشخصي على المؤسسي، والافتقار إلى التنسيق الإقليمي.

وفى طريق التغلّب على تلك التحديات رأى الباحث أنّ المنظمات غير الحكومية تملك ميزة عدم الالتزام بالإجراءات البيروقراطية، ويمكنها التعامل مع مشكلة اللغة والترجمة من خلال ما لديها من كفاءات، وهي أيضاً تستطيع نشر المعرفة والوعي من خلال مختلف النشاطات، كما يمكنها التصدي للقرارات السلبية من جانب الحكومات من خلال حملات التعبئة، فضلاً عن قدرتها على حلّ مشكلة التنسيق الإقليمي عن طريق المجتمع المدني.

ثم قدم د. جعفر الصائغ (باحث بحريني) ورقة بعنوان "الأثر الاقتصادي لانضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية: دور مجلس التعاون كنموذج" تطرّق فيها إلى تقديم رؤية عامة للمعنى الحقيقي للانضمام إلى المنظمة، ثم عدّد الشروط الضرورية الواجب تحقيقها للحفاظ على القدرة التنافسية، وفي مقدّماتها توفّر التكنولوجيا المتقدمة، وتوفّر المعلومات للمستثمرين وإعمال مبدأ الشفافية في كافة المجالات الاقتصادية ومرآة متطورة للتدريب والتعليم، وبنية أساسية متطورة.

وذكر البحث بعض الآثار الإيجابية لانضمام كتحقيق دول مجلس التعاون مكاسب كبيرة من تحرير تجارة البتروكيماويات والألومنيوم؛ إلا أنّ الآثار السلبية ستظلّ أضخم بكثير وخاصة في ما يتعلق بعدم تحرير الصادرات النفطية وارتفاع تكلفة واردات السلع الغذائية، وتضرر الصناعات الناشئة، وتراجع عائدات الدولة من الرسوم الجمركية، وعدم قدرة قطاع الخدمات المحلي على المنافسة مع الخدمات الأجنبية.

وأشار إلى الأسباب التي دفعت بدول مجلس التعاون للانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية"، ومنها أن عدم التوقيع يعني فقدان التعامل مع 80% من التجارة العالمية، وعدم الاستفادة من مزايا الدولة والأولى بالرعاية والتخفيضات الجمركية المتبادلة، فضلاً عن رغبة تلك الدول في رفع مستوى الجودة في الإنتاج المحلي، والحد من مشكلة الإغراق، والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

وفي سبيل تحقيق هذا، مهدت مملكة البحرين بدايةً عملية تخصيص شاملة، وإزالة إعانات السلع أو خفضها، وتحرير الأنظمة التجارية، ووضع تشريعات حماية الملكية الفكرية، والسماح للأجانب بتملك الشركات والعقارات الكاملة، وإصدار نظام جديد للاستثمارات.

وتحدث **د. عبد الله رزق** (أمين سر المجلس الثقافي للبنان الجنوبي)، فأشار أولاً إلى أن الأرضية التي تجري عليها المفاوضات تعاني من نقص الإحصاءات الذي يحول الأرقام إلى هجوة نظر وبدول دون بناء مواقف موضوعية محدّدة. كما أوضح أنه ليس في مقدور البلدان النامية الوقوف موقف المتفرج، حتى لو اختارت عدم الانضمام إلى المنظمة، لأن هذا لن يدول دون تأثيرها بأحكامها. ولكنه دعا إلى عدم الدخول في مزيد من المفاوضات قبل بناء عناصر القوة الذاتية على كافة الأصعدة بما يكفي لتحقيق التوازن.

وانتهى بالقول إلى أن دور المنظمات غير الحكومية ينصب أساساً في ممارسة الضغوط على حكومات البلدان العربية والنامية قبل مطالبة الغرب أو "منظمة التجارة العالمية" بهذا المطلب أو ذلك.

الجلسة الرابعة

مشكلات التنمية والتجارة الدولية

ترأس الجلسة الأستاذ عزت عبد الهادي (مدير مركز بيسان للبحوث والإثراء، فلسطين) فطالب في كلمته بضرورة بلورة استراتيجيات واضحة للعمل في كل مرحلة على حدة، لأن قضايا تحرير التجارة لن تنتهي، وسيكون لها أثر كبير على مستقبل التنمية في الوطن العربي.

وتحدث "روبرتو بيسيو" (المدير التنفيذي للراصد الاجتماعي العالمي) بشكل خاص عن خطورة تحرير تجارة الخدمات، لأن الخدمات تشمل كل مراحل حياة الإنسان ومناحيها. والمشكلة الكبرى في هذا الصدد هي مطالبة البلدان النامية بإعطاء الشركات الأجنبية ربما معاملة أفضل من الشركات المحلية في مجال الخدمات الأساسية، خاصة في ظل الإصرار على "البرلة" كل الخدمات الحيوية، كالمياه والطاقة والتعليم والصحة والإسكان، وهذا أمر في غاية الخطورة لأنه من واجب الحكومات أن توفر الخدمات الأساسية للفئات الشعبية محدودة الدخل. واستهجن المتحدث إصرار الغرب على تحقيق هذا المطلب، بينما يعمل هو نفسه ومن خلال قوانين الهجرة على منع الأفراد العاملين في الخدمات في بلدان الجنوب من العمل في بلدان الشمال.

وركز المتحدث بشكل خاص على ضرورة أن تتوفر الشفافية الكاملة أمام المجتمع المدني في ما يتعلق بالخدمات المطلوب تحريرها وبأي درجة؟ ومن الواجب إشراك المجتمع في مناقشة واسعة للقائمة المطروحة حتى يمكن تحديد الموقف الوطني السليم من التفاوض بشأنها، وتقديم البدائل والمقترحات المضادة والتنسيق بين بلدان الجنوب في مواجهة الإملاء من الشمال.

وتقدم **د. محمد رؤوف حامد** (أستاذ علم الأدوية، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الدواء بالاتحاد المصري للصناعات) بورقة "اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة: لماذا هي عرضة للانهايار؟" تحدث فيها عن التناقضات الذاتية في الاتفاقية، مثل فرض عشرين عاماً كحد أدنى لحماية براءة الاختراع في كافة

المجالات رغم اختلاف دورة حياة المنتج من قطاع لآخر، وصعوبة قيام الدول النامية في تطبيق حق الترخيص الإجباري بسبب إجراءات الدول المهيمنة العقابية، وعدم توفر القدرة الفنية على تنفيذ هذا الحق، فضلاً عن التراخي في نقل التكنولوجيا إلى الجنوب. وأشار بوجه خاص إلى احتكار البلدان المتقدمة لبراءات على مكتشفات في جسم الإنسان أو في العمليات الحياتية للكائنات.

وتطرق الباحث إلى الإفشال المتعمد للمفاوضات بشأن تطبيق الفقرة رقم (6) الخاصة بحق الترخيص الإجباري، وذلك لصالح شركات الأدوية العالمية الكبرى (و الأميركية خاصة)، التي لجأت إلى سلوكيات تتراوح بين التهديد بالتدخل في شؤون البلدان النامية السياسية، وتجريب أدوية على مرضى في البلدان النامية بعيداً عن الأخلاقيات المتعارف عليها دولياً.

وتحدث الباحث عن صعوبة ثبات الاتفاقية بوضعها الراهن، وخاصة عدم قدرة معظم البلدان النامية على الاستفادة من المرونة المزعومة الواردة فيها، ومساهمة الاتفاقية في عرقلة التقدم التكنولوجي لبلدان الجنوب، وتوازي تطبيق الاتفاقية مع أنشطة عولمية أخرى، كعمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات عبر الحدود، وغياب الشفافية بخصوص اقتصاديات أنشطة الابتكار في الشركات متعددة الجنسية، مما يؤدي إلى فوزها بعائدات ريعية لا تستحقها، وعدم مراعاة المنظمة لمصالح الدول النامية في التنمية.

وطالب الباحث أخيراً، بعدم النزول عن مستجدات الدوحة والاجتهاد الجماعي في تطويرها، وإجراء الدراسات العلمية المشتركة بين البلدان النامية في هذا الشأن، وتعظيم التفاعل الإيجابي بين المجتمع المدني والدولة.

وتحدث "ياو غرامهم" (منسق "شبكة العالم الثالث" في أفريقيا) عن قضية تحرير المشتريات الحكومية وقال بدايةً إنه من حق كل حكومة في بلد نامٍ أن تعطي أفضلية لصناعة محلية أو لمنطقة ما، بهدف خلق فرص عمل أو تحقيق تنمية. ولكنه ألفت النظر أيضاً إلى أن المشتريات الحكومية هي أحد منابع الفساد السياسي في البلدان النامية ولا بد من تنظيفها من الشوائب، حتى لا يستخدم الفساد كأداة لضرب استقلال القرار الوطني في هذا الصدد. وقال إنَّ المشتريات الحكومية هي في البداية مسألة ملك المجتمع وليس "منظمة التجارة العالمية"، ولكن شريطة أن تصبح أداة للتنمية وتلبية الاحتياجات الوطنية.

وعقب د. منى طعيمة الجرف (أستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة) فأكدت مشروعية حقوق الملكية الفكرية، مع وجوب مراعاة الوضع الحرج الذي تعانيه البلدان بسبب ضعف قاعدتها العلمية والتكنولوجية، وخصوصاً أنَّ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة لم ترد بها أيُّ آلية لتحقيق نقل التكنولوجيا، أو تحقيق التوازن بين المنتج والمستخدم. وركزت بشكل خاص على القهر المعرفي الذي تمارسه البلدان الصناعية من طريق مساعيها لخصخصة المعرفة التقليدية التي تراكمت عبر قرون. وأشارت أيضاً إلى خطورة خصخصة البحث العلمي الذي أنفقت الحكومات النامية الكثير على بنيته التحتية. وقالت إنه لم تقم

صناعة في أيّ مكان في العالم دون إجراءات حماية حتى تحقق من المزايا المقارنة ما يمكنها من المنافسة، ومع ذلك فهناك ضرورة لخلق آلية للتحكيم في ما يتعلق بتكلفة الملكية الفكرية.

ودارت مناقشات مكثفة أعيد فيها التأكيد على ضرورة تأهيل واختيار المفوضين الصالحين، وفتح الحوار على المستوى القطري والإقليمي لتقريب المواقف وتوحيدها. واتفق كذلك على أنه من حق البلدان إعادة التفاوض بعدما تبين من آثار وخيمة للالتزامات التي فرضت عليها. وأوضح البعض أن الخطر الأساسي ليس من العولمة في حدّاتها، وإنما في انعدام الديمقراطية في مجتمعاتنا وهو ما يؤدي إلى إضعاف التزامات الحكومات بالرؤية الوطنية والشعبية. أثير أيضاً إلى كوارث اجتماعية واقتصادية وبيئية وصحية ستتجم عن تحرير تجارة السلع والخدمات بسبب أنانية الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسية، التي تقترض مثلاً حقوق الملكية على المنتج وليس على الابتكار، وبما يحرم المبتكر من ابتداع طريقة جديدة للوصول إلى المنتج ذاته.

الجلسة الخامسة

المجتمعات النامية وقضايا التجارة العالمية

ترأس الجلسة الأستاذة شهيدة الباز (خبيرة في التنمية) فبدأت بورقة د. حسن كريم (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت) "انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية: الآثار السلبية والإيجابية والفرص والتحديات" التي تناول فيها أوضاع الدول العربية الاقتصادية، حيث قسمها إلى مجموعات مختلفة بحسب الدخل وتوزيع الثروات والسكان والنماذج التنموية وهيكل الصادرات. وبعد ذلك، تطرق إلى أهم الاتفاقات في دورة أور غواي والمؤتمرات الوزارية التي عقدت بعد ذلك في "سنغافورة" و"جنيف" و"سياتل" والدوحة. ثم صنّف الدول العربية بحسب موقفها من الانضمام إلى المنظمة دولاً أعضاء وأخرى تقدمت بطلب عضوية وثالثة عبرت عن رغبتها في ذلك ورابعة لم تفصح عن رغبتها.

وقال الباحث إن تنوع اقتصادات الدول العربية أدّى إلى اختلاف درجة اهتمامها بالموضوعات التي تتناولها الاتفاقات الدولية. وبعد استعراضه الآثار الإيجابية والسلبية للانضمام على قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة في البلدان العربية، دعا إلى تعظيم المنافع وتقليل الأضرار، ورأى أن أفضل طريقة في ذلك هي التحول عن الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج القائم على تنوع الصادرات، بالاعتماد على الموارد البشرية المتاحة، وعلى سياسات تعليم وتدريب وأبحاث مناسبة، واستقطاب رؤوس الأموال المهاجرة التي تبلغ حجمها ما يفوق الناتج القومي في البلدان العربية. إلا أن أهم استراتيجيات التكيف تكمن في التكامل الاقتصادي في المنطقة الذي يمكن أن يوفر منافع متبادلة من خلال الاستفادة من الاقتصاد الكبير وتقسيم العمل. فضلاً عن أن هذا يوفر قوة تفاوضية متزايدة للبلدان العربية ككل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب زيادة التعاون مع البلدان النامية الأخرى. ودعا أيضاً إلى تكامل أدوار الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، الأمر الذي يوجب إعادة النظر في دور الدولة نفسها وإجراء إصلاحات شاملة للهياكل والمؤسسات، بما يكفل إشراك الجميع في وضع السياسات العامة.

وفي ورقة د. نادية رفعت (باحثة في مركز الفسطاط للدراسات) المعنونة "منظمة التجارة العالمية والمرأة والفقير" أشارت إلى أن النساء يشكلن 70% من فقراء العالم، وتتراوح نسبة الأسر التي تعولها نساء بين

20 و 50 % في البلدان النامية، ومن هنا أهمية تحليل السياسات التجارية الدولية وآثارها من منظور النوع الاجتماعي.

وتحدثت الباحثة عن أن إلغاء التعريف الجمركية أو تقليصها يعني تراجع إيرادات الدولة، ومن ثم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تهم المرأة بالدرجة الأولى وتستنتج أن سياسات تحرير التجارة تستنزف طاقات المرأة في مجال الإنتاج حيث تضطر إلى دخول سوق العمل لتوفير دخل إضافي للأسرة أو تصبح عائلها الرئيسي، بالإضافة إلى عبء إعادة الإنتاج الاجتماعي.

وتطرقَت الباحثة إلى ظاهرة تأنيث قوة العمل في البلدان النامية نتيجة اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى إعادة توزيع عملياتها على صعيد عالمي. ورغم الفائدة التي قد تعود على المرأة من الوظائف الجديدة فلا يجب إغفال إطار ذلك الاجتماعي، حيث إنه لا يكون نتيجة اختيار حر وإنما لعدم وجود بديل أمامها.

وتحدثت عن اتساع القطاع غير الرسمي في البلدان النامية نتيجة سياسات التكيف الهيكلي التي أنتجت الكساد والأزمات الاقتصادية، وبالذات اتساع المكون الذي تنشط فيه النساء.

وناقشت ظاهرة الهجرة إلى المناطق الحضرية نتيجة توجه الاستثمار الأجنبي أساساً إليها، وقالت إن هجرة الرجال تؤدي إلى زيادة الأعباء الأسرية والإنتاجية الملقاة على عاتق النساء، أما هجرة النساء فتتم في أطر جديدة للاستغلال. وينطبق الأمر نفسه على تحرير الخدمات والزراعة وتطبيق حقوق الملكية الفكرية، التي تؤدي إلى آثار مباشرة وغير مباشرة على حياة النساء وتطورهن.

وعقبت الأستاذة **عزة خليل** (باحثة في مركز البحوث العربية) فأكدت على ضرورة الاهتمام بدراسات أكثر تخصيصاً لأوضاع النساء الملموسة في ظروف مكانية وزمنية محدّدة ثم أوضحت أن إفقار النساء يبدأ أساساً من نقطة إضعاف قدرتهن على المنافسة في سوق العمل، وحصرهن في الأعمال الأقل دخلاً، ومن ثم توجّههن إلى العمالة الهامشية وغير المؤمّنة في القطاع غير الرسمي.

وتحدثت الأستاذة **صلاح الدين الجورشي** (نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان) عن "البعد الثقافي للعولمة" فكدت على أن العولمة مرحلة متقدمة للنظام الرأسمالي يدفع معها منظرو الليبرالية الجديدة وحلفائهم إلى رفع كل الحواجز أمام حركة السلع والخدمات والرياح.

ولكن هذه الظاهرة تأتي تجلياً أكثر تعقيداً لظاهرة ذات طابع شمولي وليس اقتصادياً فحسب، ومن ثم فإن إسقاط الثقافة لدى التعاطي مع العولمة سيزيد من عدم الفهم ويضعف من القدرة على المواجهة. وقال إن محاولة التمييز لقيم ليست جديدة في تاريخ الرأسمالية منذ أن خرجت من أوروبا بحثاً عن الأسواق، ولكن مع إنشاء "منظمة التجارة العالمية" ونهاية الحماية تسارعت وتيرة الإدماج الثقافي؛ ولكن كثيراً ما يكون لهذا نتائج خطيرة على الاستقرار والتوازن الحضاري، خصوصاً أن موازين القوى الحالية تجعل عملية التمييز تلك تتم لحساب النموذج الأميركي، وهو ما أزعج أوروبا نفسها.

وعدّد المتحدث النتائج السلبية لعولمة الثقافة الأميركية، وفي مقدمتها تهديد العديد من الثقافات الوطنية بالانقراض، وكذلك توليد أشكال يائسة وغير ناضجة لمقاومة العولمة كالميل إلى العزلة أو الإرهاب دون حل أي مشكلة سوى إعطاء المبرر للقوى المهيمنة باستخدام كل هيمنتها، وأيضاً عسكرة العولمة واستخدام الحرب لفرض النموذج النمطي، ومن ثم تهديد مناطق كثيرة بالفوضى.

ودعا إلى ضرورة إعادة الاعتبار للثقافة الوطنية باعتبارها ربما المجال الوحيد الذي يسجل فيه إبداع وطني في مواجهة العولمة، خاصة في ظل كسر احتكار الدولة للمعلومات والإعلام وتطور التعددية.

ثم دارت المناقشات كثيفة فأشار البعض إلى أهمية دراسة الفوارق بين المجموعات المختلفة من الدول النامية، وهو ما يؤدّي إلى تباين مقارباتها من "منظمة التجارة العالمية"، وذلك بهدف التوصل إلى كيفية ألا تضر هذه التفاوتات بالمشاركات العامة بين بلدان الجنوب في مواجهة هيمنة الشمال.

كمُحدث البعض عن ملامح عودة الاستعمار المباشر مرة أخرى، وأن ما يحدث الآن ليس إدماجاً ثقافياً، بل هو هيمنة. ونبه آخرون إلى أن صناعة المعلومات والإعلام أصبحت جزءاً مهماً من اقتصاد العولمة، ودعوا إلى اختراق شبكات الإعلام والمعلومات المعولمة لمناهضة الهيمنة ذاتها.

الجلسة السادسة

مائدة مستديرة حول دور المجتمع المدني في مواجهة خطط "منظمة التجارة العالمية"

قدم الأستاذ زياد عبد الصمد ورقة بعنوان "منظمة التجارة العالمية ومصالح البلدان النامية" بسط فيها عرضاً تاريخياً موجزاً للاختلالات القائمة في اتفاقيات "الغات"، وأشار تخصيصاً إلى أن البلدان الصناعية التي حققت تفوقها الكامل من خلال سياسات الدعم والحماية ومساهمة القطاع العام في دعم التطوير التقني والفني للقطاع الخاص، في حين أن البلدان النامية بدأت تطالب بتحرير اقتصاداتها بوتيرة متسارعة مستخدمة في البداية المؤسسات المالية الدولية. وفي الوقت نفسه، ظلت البلدان الصناعية ترفض مجرد البحث في إزالة الدعم عن الزراعة والملبوسات والأقمشة، رغم أن هذين القطاعين يشكلان الأولوية بالنسبة إلى الاقتصاد في البلدان النامية.

وإثر التتبع التاريخي أشار عبد الصمد إلى أن أجندة التفاوض التي أطلقها اجتماع الدوحة لهي أكثر تعقيداً بما لا يُقاس، من المفاوضات التي دارت في أوروغواي، حيث تشمل 19 مجالاً؛ إلى أن المهم الآن هو كيفية تحسين شروط الانضمام وتحسينها. وأشار إلى ضرورة تطوير الفريق المفاوض وبناء قدراته وتوسيعه، بحيث يشمل كل التخصصات، والتوسع في التشاور مع القطاع الخاص والقطاع الحرفي والقطاع الأهلي وإقامة تحالفات ولا سيما بين البلدان النامية، بشأن المفاوضات متعددة الأطراف، وتحديد الأهداف والمصالح الوطنية بشكل دقيق في كل قضية تطرح في المنظمة. وأخيراً وليس آخراً، تحسين الوضع الداخلي من خلال اعتماد الشفافية وبناء المؤسسات وتعزيز اللامركزية وتفعيل الدور الاقتصادي وتطوير الإنتاج.

وتحدث الأستاذ أمير سالم (رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية) معقباً عن أهمية الاستعانة بالخبراء في قضايا التجارة العالمية، حتى لا تكون مشاركتنا محدودة في المنتديات العالمية. ونبه إلى وجود انقطاع بين المجتمع المدني والحكومات في ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية بسبب الافتقار إلى المعلومات والموقف الاستبعادي الذي تتخذه الحكومات.

واقترح الأستاذ عزت عبد الهادي تبادل المعلومات بشكل أفضل بين المنظمات الأهلية العربية، مثل موقع إلكتروني وخلافه، مع الاهتمام بتتقية المعلومات المتاحة وعرضها بطريقة منظمة. وطالب بنقل المناقشات الدولية والإقليمية إلى المستوى القطري والمحلي، والاهتمام بالتوجه للرأي العام من خلال استراتيجية إعلامية فعالة.

وأشار الأستاذ عبد النبي العكري (مسئول التدريب والتثقيف في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان) إلى ضرورة وضع دليل عملي للقضايا التي يجري التفاوض حولها، والبدائل، وإمكانية التغيير. ودعا إلى عمل مشترك بين الجمعيات الاقتصادية العربية وغرف التجارة والشبكة الأهلية والحكومات والبرلمانات.

ودعا د. كامل مهنا (المنسق العام لتجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان) إلى ضرورة توحيد المعلومات وتوزيعها على الجمعيات، وإثارة اهتمام المنظمات الأهلية بإعطاء جهد أكبر لمواجهة العولمة و"منظمة التجارة العالمية". وأشار إلى إعداد ملفات متخصصة في القضايا، مع ضرورة تضمين البعد السياسي والاجتماعي والثقافي إلى جانب الجوانب الاقتصادية.

وأكد الأستاذ زياد عبد الصمد على ضرورة المطالبة بعدم فتح دورة جديدة للمفاوضات، وعدم توسيع "منظمة التجارة العالمية" وإعادة النظر في قواعد التفاوض وآلياته واقترح ضرورة إجراء دراسات معمقة لأثر الاتفاقيات الموقعة والمزمع توقيعها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في بلداننا.

وتحدث الأستاذ مصطفى مجدي الجمال (باحث في مركز البحوث العربية، القاهرة) عن ضرورة الانتقال من مرحلة النقاش إلى مرحلة الفعلية في لحظة تاريخية محددة، ودعا إلى ضرورة البحث الجدي في إقامة منتدى اجتماعي عربي.

ودعا الدكتور عادل عبد الرازق (مدير عام إدارة المنظمات الأفريقية بقطاع التعاون الدولي بوزارة الخارجية المصرية) إلى إنشاء قاعدته بيانات سليمة يهتم بها المتخصصون واللجان والهيئات الرسمية على الأصعدة المحلية والإقليمية.

وطالب الأستاذ مدحت أيوب (رئيس القطاع الاقتصادي في الاتحاد التعاوني الاستهلاكي، مصر) بضرورة المطالبة برفض الأغذية المعلنة وراثياً حتى تثبت ملاءمتها لصحة الإنسان والبيئة. ودعا إلى ربط تحرير

الاستثمارات بالتمكين التكنولوجي للدول النامية، مع ضرورة بناء القاعدة الوطنية الملائمة لاستقبال هذه التكنولوجيا وتكييفها مع متطلبات البيئة الوطنية. ودعا إلى أن تركز منظمات المجتمع المدني على المطالبة بفترة انتقالية إضافية.

وتحدث الأستاذ محمد بن عياد عن ضرورة توطيد الانخراط في الحركة العالمية المناهضة للعولمة وعدم الانكماش في خصوصياتنا، وتطوير خبراتنا المحلية في ضوء الانفتاح على العالم.

وأكدت الأستاذة هديل القزاز على أهمية قاعدة المعلومات وتعميم خبرات التفاوض وزيادة مستويات التنسيق بين المنظمات الأهلية وتنظيمها.

واقترح الدكتور سيد عبد الرسول (أستاذ في كلية هندسة الأسكندرية، رئيس الجمعية العربية لحماية المنتج الوطني) ضرورة تبني مطلب إلغاء اتفاقية الملكية الفكرية وليس تأجيلها فقط.

وتحدث الأستاذ ممدوح حبشي (عضو الجماعة المصرية لمناهضة العولمة) عن ضرورة تحديد كيفية بناء مجتمع مدني دون الوقوع في الوصاية الحكومية، ووضع معايير للمنظمات الأهلية المشتركة في المعركة مع الليبرالية الجديدة وفي العمل الديمقراطي.

الملحق 8

مؤتمر "شبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ" السنوي الخامس

"الحرب على الإرهاب: عسكرة العولمة وحقوق الشعوب" 3-5 تشرين الثاني / نوفمبر 2003

ملخص تنفيذي عن أعمال المؤتمر

أخذت الحرب على الإرهاب بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر اتجاهات توسعية في السياسات الدولية، فالحرب على أفغانستان والعراق غيّرت طبيعة العلاقات الدولية جذرياً، بما في ذلك "منظمة التجارة العالمية"، إذ سهلت الضغط على الدول لدفعها إلى الاستجابة لمتطلبات مجموعة الدول الثماني بالدخول في مفاوضات متعددة الأطراف.

بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أطلقت الحرب على الإرهاب صمتاً بالإرهاب المقاومة الشعبية وكل الحركات المناهية بالحرية والاستقلال والسيادة والرافضة لسياسات المؤسسات المالية الدولية، وخصوصاً "منظمة التجارة العالمية".

ونتيجةً لهذه "الحرب العالمية على الإرهاب التي شُذت على العديد من الدول النامية، برزت حاجة الشعوب والحركات الاجتماعية إلى فهم أعمق لآليات العدالة واتجاهاتها وتطوير برنامج عمل لمواجهةها، ولوضع بدائل تساهم في إرساء قواعد العدالة الدولية والسلام.

نظراً من هذا، ساهمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بتنظيم المؤتمر السنوي الخامس لشبكة مراكز الأبحاث في آسيا والباسيفيك، الذي انعقد برعاية معالي وزير الثقافة الأستاذ غازي العريضي تحت عنوان: "الحرب على الإرهاب: عسكرة العولمة وحقوق الشعوب" في فندق الميريديان-كومودور، الحمراء، بيروت (3-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2003). وقد شارك في المؤتمر 62 مشاركاً من 22 دولة عربية وآسيوية، وحضره المئات من الباحثين وممثلي الجمعيات الأهلية اللبنانية.

جلسة الافتتاح

استهل المؤتمر أعماله صباح يوم الإثنين في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، بكلمة للمدير الشبكة التنفيذي زياد عبد الصمد أشار فيها إلى انفجار الحرب على الإرهاب في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتحديدًا بعد هجوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لتشمل مناطق واسعة من الكرة الأرضية، وأنَّ هذه الحرب جاءت تعبيراً عن الأزمة التي يواجهها النظام العالمي في معالجة الاختلالات وفي تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وفي احتواء التنوع الثقافي. وأشار إلى أنَّ هذه الحرب أدت حتى الآن إلى توسيع دائرة

العنف واستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا بشكل مشوه، والتفؤن في القتل والتدمير عن بعد، وتشريد عشرات الملايين من البشر من دون أن تتضح غاياتها وأفاقها.

وألقى أنطوني توجان (المدير التنفيذي لشبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ) كلمة أشار فيها إلى أن الشبكة التي يمثلها إقليمية وتعدُّ أبحاثاً تضعها في تصرف المنظمات غير الحكومية بهدف تبادل المعلومات عن التحديات الدولية، بالإضافة إلى الخبرات والتقنيات ووسائل البحث. وهي تضم 33 منظمة عضواً من 16 بلداً. ولفت إلى أن "الأهداف التي تسعى إليها الشبكة تكمن في إيجاد نوع من التعاون بين المنظمات الأعضاء من أجل إيجاد صوت دولي يكون له وقعته".

ثم تحدث راعي المؤتمر، وزير الثقافة معالي الأستاذ غازي العريضي، فرأى أن العولمة في مفهومها الإنساني سقطت "لأن الترجمة العملية لهذا المشروع كانت وما تزال تحاول فرض مفاهيم وقيم يحميها الجهل والفقر والفوضى والقمع"، وأشار إلى دور الولايات المتحدة في رفض مبدأ التنوع الثقافي قائلاً: "هذا الأمر وجه منذ أعوام عبر منظمات شعبية وشبابية وطلابية وغير حكومية أفت دوراً أساسياً، في حين لم تصل بطبيعة الحال إلى تحقيق نوع من التوازن، ولكن أصبح الموضوع مطروحاً في عواصم عدة من العالم، في مؤتمرات وتنظيمات. وارتفعت أصوات كثيرة، فينبغي بالتالي تعميم هذا النوع من الثقافة و هذا النوع من العمل، كما ينبغي التركيز عليه خصوصاً في الإعلام". وأضاف: "تعقد هذا المؤتمر في بيروت العاصمة التي احتلتها إسرائيل، وتعرض للتهديد المستمر من إسرائيل وأميركا في منطقة كانوا يتحدثون فيها عن سلام بعد مشروع العولمة، ولكن الممارسات التي نراها في اللقطة تحول العولمة حرب إرهاب فكري على كل العرب وعلى كل المسلمين وعلى كل الذين يتمتعون بالحس الإنساني. لذا، نرى القمع والضغط ومحاولة تشويه الحقائق واستخدام كل المؤسسات والهيئات والأساليب في إتهامهم الآخرين".

الجلسة الأولى

"الإرهاب في إطار العولمة"

وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية وعسكرة العولمة

رئيس الجلسة: زياد عبد الصمد

المتحدثون: سمير أمين، مايكل شوسيوودوفسكي

قدّم د. سمير أمين (مدير عام منتدى العالم الثالث) حملت عنوان "جيوسياسة الإمبريالية المعاصرة"، حيث أسهب في الكلام على الأوضاع في العالم والمنطقة تحديداً، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والتحويلات التي جرت بعد ذلك. وقال إن معظم بلدان شاطئ المتوسط الشمالي التي كانت بالأمس شركاء مخلصين للولايات المتحدة في صراع الغرب والشرق، تظل اليوم ملتحقة باستراتيجية الهيمنة الأميركية إزاء العالم الثالث، ولا سيما البلدان العربية ومنطقة البحر الأحمر والخليج. أما البلدان الأخرى البلقانية والدانوبية، التي انخرطت بالأمس بصورة أو بأخرى في صراع الغرب والشرق فقد كفت عن كونها عوامل فاعلة في صراع الشمال-الجنوب الدائم وأصبحت أهدافاً سلبية للتوسع الغربي. وأضاف أن مشروع سيطرة الولايات

المتحدة الأمريكية هو مشروع احتلال، لذلك "فقد أسميته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 إمبراطورية الفوضى"، وتوقّعت أنه سيواجه حتماً بتصاعد مقاومات الشعوب والأمم في العالم القديم الذي يرفض الانصياع له، وستضطر الولايات المتحدة إلى التصرف بوصفها "دولة مارقة" بامتياز، فتستبدل القانون الدولي بالحرب الدائمة (التي بدأت في الشرق الأوسط لتستهدف من ورائها روسيا وآسيا) وتنزلق في منحدر فاشستي.

وأعقب د. سمير أمين، الأستاذ "مايكل شوسيوودوفسكي" (مدير مركز الدراسات والأبحاث الكندي) فألقى ورقة بحث حملت عنوان "هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وعسكرة العولمة" فاعتبر أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هي الحدث العسكري الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت خوض مغامرة عسكرية تهدد مستقبل الإنسانية جمعاء. وقال لـ أجهزة الحرب الأمريكية هذه كانت واضحة المعالم من خلال خطة نشرت عام 2000، تحت عنوان "مشروع من أجل قرن أميركي جديد"، وكان ذلك قبل وصول بوش إلى البيت الأبيض بعدة أشهر؛ مشيراً إلى لـ أحد أهم أهداف هذه الوثيقة الأمريكية توَضَّحت من خلال أحد الفصول تحت عنوان: "بناء قدرات أميركا الدفاعية والاستراتيجية: القوى والمصادر في القرن الجديد". وقد تبين بجلاء الهدف من خلال هذه الوثيقة الأميركية المعبر عنه بالقتال وحتمية الفوز بحروب مخيفة ومتتالية. واعتبر أن الرأي العام كان مضللاً، وعليه أن يعلم أن الحرب الأميركية التي تستعمل أكثر الخطط تعقيداً وتطوراً تشكل تهديداً كبيراً للأمن العالمي.

الجلسة الثانية

"الإرهاب والحرب والعولمة

في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرق آسيا"

رئيس الجلسة: الأستاذ أنطونيو توجان

المتحدثون: كريم مروة، أدميرال باغوات، البروفسور ميتسيو أوكاموتو

ترأس الجلسة الثانية الأستاذ أنطونيو توجان، وتناول الأستاذ كريم مروة موضوع "الإرهاب والحرب والعولمة في الشرق الأوسط" فاعتبر أن العولمة ظاهرة تاريخية موضوعية، تتمثل في الميل الطبيعي التاريخي لاتصال العالم بعضه ببعض ولتحويله وتغييره، متجراً أن الجانب المتعلق بالإنجازات العلمية هو الجانب الإيجابي الذي يمثل التقدم للبشرية ويهيئ الشروط لإقامة علاقات إنسانية بين الشعوب والأمم. بيد أن الجانب المظلم المتوحش المرافق لهذا التطور يتمثل في أن الرأسمال هو الذي يتحكم بالمنجزات العلمية وبالعلاقات وبالصيغة التي تجري فيها عملية توحيد العالم، وهو جانب ليس جديداً بل كان قائماً بقوة حتى أيام المعسكرين/القطبيين. ورأى مروة أن الالتباس الأكثر إثارة للجدل هو ربط الناس العاديين ما بين مظاهر التقدم التي تشكل الجانب الإيجابي من العولمة وبين العدوان الذي يأتي إلى بلداننا من العالم الرأسمالي ومن ساداته والمتحكمين به والمهيمنين على القرارات فيه، الأمر الذي خلق في بلداننا حالة من العداء ضد الغرب باسم الدفاع عن الهوية. وأكد أن أخطر ما ولده هذا الالتباس بعض أعمال العنف التي صدفت بالإرهاب الذي تنزع به أصحاب الشهوة للعدوان على بلداننا.

أما أدميرال فيتشنو باغوات الذي تناول موضوع "الحرب والإرهاب والعولمة في جنوب آسيا" فقد ربط بين ما حصل ويحصل في العراق وفلسطين وغيرهما من المناطق الساخنة في العالم ليخلص إلى القول أنّ الإمبريالية لا تطمح إلى الهيمنة والسيطرة وحسب، بل إلى الاستفادة من الموارد أيضاً. وتحدث عن الموازنات العسكرية الضخمة منكرًا بالتوجه الأميركي القائل بأن أميركا على استعداد للدفاع عن التحسن الاقتصادي المستجد، عبر التجارة الحرة إذا كان ذلك ممكناً، وبالقوى العسكرية إذا كان ذلك ضرورياً.

أما البروفسور ميتسيو أوكاموتو فقد تناول الموضوع نفسه ولكن في إطار شرق آسيا، فقد رأى أنّ شريعة الغاب أصبحت الشريعة السائدة في عصرنا؛ وهذا ما نشهده في مناطق مختلفة من العالم. ففي أميركا أصبح رجل من تكساس دون عقل رئيساً، لا بالانتخاب بل بالتعيين من قبل قضاة كان والده عيّنهم أيام رئاسته، ليكمل ما كان بدأه وليحيي قانون الغاب، متوقفاً عند ذريعة "خطر أسلحة الدمار الشامل"، و"الحرب في العالم" و"فقدان السلام" فيه.

الجلسة الثالثة

ورشات العمل

قسّم المشاركون إلى خمس مجموعات عمل، تناولت كل مجموعة موضوعاً من الموضوعات التالية: إرهاب الدولة، حقوق المجتمع والمقاومة، الإرهاب والقانون الدولي، الاحتلال الأجنبي، الإرهاب والمقاومة، الحرب والنفط.

ورشة العمل الأولى (4 تشرين الثاني/نوفمبر)

أسباب عسكرة العولمة والحرب،

الكارثة الاقتصادية،

انبثاق التيارات الفاشية،

والإشكالية الصناعية للنفط والعسكرة

رئيس الجلسة: الأستاذ طاهر لبيب

المتحدثون: منير الحمش، زياد ماجد، حسن كريم، وعبد العزيز شودري

رأس الجلسة الصباحية طاهر لبيب (باحث في علم الاجتماع، تونس)، ثم قدم د. منير الحمش (باحث اقتصادي، مدير عام المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سورية) ورقة بحث في موضوع أسباب عسكرة العولمة والحرب تحت عنوان "الاقتصاد السياسي للعولمة والحرب" انتقد فيها الطريقة التي عالجت أو تعاملت بها الولايات المتحدة مع أحداث 11 أيلول/سبتمبر ابتداءً من شنها الحرب على أفغانستان، نؤهاً بحربها المستمرة على العراق، مروراً بالإجراءات التي اتخذتها تحت عنوان "مكافحة الإرهاب". وقال أنّ الوفود الأميركية العديدة التي تزور العراق، أو التي استقرت فيه لإعادة ترتيبه كما يعلن، إنما هي وفود ذات طابع اقتصادي، هدفها رسم

النظام النقدي والمصرفي في العراق ووضع برامج الخصخصة ورسم السياسات التجارية. وأشار إلى أن الأوضاع الاقتصادية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالدور الأبرز في التحضير للحرب العدوانية على العراق.

وتحدث الأستاذ زياد ماجد (باحث في الشؤون السياسية والاجتماعية) عن الأزمة الاقتصادية وانبثاق التيارات اليمينية، فتناول اليمين المتطرف وعوده في أوروبا في أواخر الثمانينات واستمراره إلى اليوم، مترافقاً مع سيادة حال العولمة، أثيراجع اللمسات الفاشية، ولو ظاهرياً، في معظم مكونات اليمين المتطرف المتقدم في الانتخابات. واعتبر أن هذا اليمين يمثل مفهوم السلطة القومية والقيم المحافظة، الأمر الذي يجذب إليه عائلات من طبقات مختلفة متديئة بأغليبيتها. واعتبر أن اليمين المتطرف يخشى من تعدد الثقافات لأن ذلك يهدد الخصوصية المسيحية الموجودة في عدد من الدول، كما أنه يقف موقفاً مناقضاً من موضوع السامية التي يجري الحديث عنها، فهناك من يؤيد إسرائيل وسياستها، فيما يعلن في الوقت نفسه عنصريته ضد اليهود.

وعن مرصد اتفاقية "الغات"، تحت إطار الكارثة الاقتصادية وانبثاق الحركات اليمينية، تحدث الأستاذ عبد العزيز شودي مشيراً إلى التلازم بين التجارة والحروب، حيث أصبحت الأطراف التجارية والعسكرية هي نفسها، وقال إنه مع تزايد احتياطات النفط نرى أن شعوب البلدان النفطية فقيرة، لافتاً إلى معارضة السكان الأصليين في أفريقيا استخراج النفط باعتباره الشريان الحيوي للأرض. وخلص إلى القول بأن ثمة رابطة ما بين هذه الشركات وبين الإدارة الأمريكية، وأن الاتفاقات الاستثمارية تُنجز تحت راية البنك الدولي، ولكنها تهدف إلى نفاذ غير محدود إلى كل الأسواق، وهذا ما سوف يؤثر في قدرة الحكومات على وضع جدول أعمالها بالنسبة للطاقة، مؤكداً أنه علينا مواجهة هذه الترسانة من الأسلحة التي توفرها الشركات متعددة الجنسية.

ثم تحدث د. حسن كريم (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في بيروت) عن الإشكالية الصناعية للنفط والعسكرة، فاعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة من حيث حجم النفقات العسكرية في العالم، ذلك لأن ميزانيتها العسكرية السنوية تصل إلى ما يقارب 4005 مليار دولار، أي نحو 34% من مجمل النفقات العسكرية في العالم.

وأشار إلى أن كبريات شركات التصنيع العسكري العملاقة موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، مضيفاً أن المجمع العسكري-الصناعي يعتبر أكبر تكتل صناعي في الولايات المتحدة الأمريكية. فموازنته المخصصة تبلغ نسبتها نحو 65% من الأموال الفدرالية، وهذه كلها تذهب لتطوير الأبحاث في المشروعات العسكرية. وأوضح أن حجم الاحتياطات الاستراتيجية للنفط العراقي يصل إلى 112,5 مليار برميل من مجموع الاحتياطي العالمي، ومن الممكن أن يصل إلى 300 مليار برميل إذا ما كُتبت حقول جديدة.

ورشة العمل الثانية
آثار العسكرة والحرب على حقوق العمال والمرأة والفلاحين
الاقتصادية والاجتماعية

رئيس الجلسة: أنطونيو توجان
المتحدثون: علي أرسلان، عزرى سايب

ألقى الأستاذ علي أرسلان (المؤسسة الباكستانية للعمل والعلم والأبحاث) كلمة تحدثت فيها عن سياسات العولمة النيوليبرالية وردود فعل باكستان، كنموذج عن جنوب آسيا، على هذه السياسات التي تمحورت حول تزايد العسكرة، والدعم المباشر وغير المباشر للتناقضات الداخلية والخارجية، وتطبيق الخصخصة وفتح الباب أمام الرساميل الأجنبية؛ مما أدى إلى ضعف توفر الخدمات العامة وتزايد البطالة والديون - حيث تزيد مشروعات المانحين العبء على الفقراء الذين يحصلون فقط على منافع قليلة من هذه القروض - وصناعة أميركا للسياسات الاجتماعية والاقتصادية في باكستان وتعزيز الأصولية الدينية - مما تسبب بالهجرة - والعنف الثقافي، وتشنيت الشعب عن حقوقه الاقتصادية ليستمر في صراعه مع الهند، وعدم المساواة في معالجة مسألة الأراضي والتملك - مما ينتج عنه استغلال الفلاحين والعمال - تكاثر المجموعات الأصولية بسبب فشل الدول في تلبية حاجات الناس ولجوء الناس، بالتالي، إلى الدين لحل مشكلاتهم، والاتفاق بين الجيش والحكومة المدنية على انتقال النظام الزراعي إلى شراكة تقيد الأسواق المستقبلية بدلاً من معالجة الحاجة إلى الإصلاح الزراعي.

ومن ثم ألفت عزرى تالات سايب (جمعية Routs of Equity) كلمة تحدثت فيها عن المرأة ووضعها في باكستان في إطار مشاركة تأثيرات العولمة والحرب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، فتساءلت عن واقع المرأة وعن وضعها: "أين هي المرأة، وما هي صورتها في الحرب؟" وأضافت قائلةً "إنه على الرغم من دعم الولايات المتحدة لوجهة النظر الأنثوية، إلا أن شعار أميركا الذي اتخذته في أفغانستان لتعزيز دور المرأة لم يكن حقيقياً، بل كان ذريعة للأعمال الإرهابية"، التي ترعاها الولايات المتحدة هناك، مما فاقم من وضع المرأة وجعلها سجيناً المنزل وقرينة للفقرو الأمية.

كما وربطت سايب بين دخول الولايات المتحدة إلى باكستان وبين تردي حالة النساء هناك ورأت أن من نتائج العسكرة جعلها النساء بلا صوت وفي أدنى مرتبة مما يتيح استخدامهن لأغراض جنسية.

ثم تلت الكلمات جلسة نقاش طرحت فيها أفكار لبعض المشاركين حول أهمية النظر إلى الجانب الإيجابي في موضوع تحرر النساء واتخاذ إيران مثلاً على ذلك، حيث إن قمع الدولة الإسلامية هناك أنتج مقاومة نسائية قوية. وتبنت الفكرة ذاتها أهمية الاعتماد على الحركات الشعبية الأخرى، كحركات العمال والفلاحين وليس فقط حركات تحرر المرأة من أجل تغيير وضعها. ونادت فكرة أخرى بأهمية تضامن الطبقة العاملة في كل بلدان العالم النامية وتوحيد صفوفها لإيقاف الهيمنة التي تصاحب العولمة ومواجهة الشركات متعددة الجنسية التي تنتهك اتفاقيات "منظمة العمل الدولية".

و جرى تناول فكرة أخرى تتمثل بتغيير الصورة النمطية للمرأة من خلال الإعلام وأهمية تعاون النساء على الصعيد الدولي لمكافحة الفقر والاستغلال واللامساواة. وطرح إحدى الأفكار أسئلة حول ما إذا كان يجب على المنظمات المناهضة للعولمة أن تقف ضد المبادئ التي تطالب بها كونها ناتجة عن منظمات أخرى لديها مصالح وأهداف مختلفة؟ وكيف ينبغي تخطي التناقضات بين المنظمات المناهضة للعولمة والنقابات العمالية التي يتجلّى من ضمن أهدافها استقطاب استثمارات لتوفير فرص العمل؟

وأخيراً، برز التساؤل حول كيفية التمكن من الوصول إلى رؤية مشتركة بين العالم الأول المشجع للعولمة بسبب توفيرها للعمالة الرخيصة، وبين العالم الثالث الذي يريدها لتوفير فرص العمل؟

جلسات ورشات العمل (5 تشرين الأول / أكتوبر)

قُسم المشاركون إلى أربع مجموعات عمل تناولت: آثار الحرب والعسكرة على الفلاحين والقطاع الريفي، آثار الحرب والعسكرة على المهاجرين، آثار الحرب والعسكرة على العمل، آثار الحرب والعسكرة على الشباب.

الجلسة الأولى

البدائل والعدالة والسلام العالمي والحركات الاجتماعية

رئيسة الجلسة: د. فهمية شرف الدين

المتحدثون: د. فهمية شرف الدين، د. سمير أمين.

تناولت رئيسة الجلسة د. فهمية شرف الدين (أستاذة العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية) موضوع "البدائل والعدالة والسلام العالمي والحركات الاجتماعية"، ولستفرت بدايةً عن معنى البدائل في ظل ما جرى من تحولات في العالم يطلق عليها مفهوم "العولمة المتوحشة"، وأعربت عن اعتقادها أنه في رد الفعل أو المواجهة لم نستطع أن نبني البديل ضد هذه العولمة، وأن نقدم أساسها النظري والعملي. وأوضحت أنّ إنتاج البديل ليس سهلاً، وقد آن الأوان لنفكر ملياً في إنتاجه.

وتحدث د. سمير أمين (مدير عام منتدى العالم الثالث) فرأى أن ما نحتاج إليه بعد تحليل نتائج الحرب، هو استقاء الدروس ووضع الاقتراحات من وجهة نظر بناء القوى الشعبية على كل المستويات لمصلحة أكثرية الشعوب. ولفت إلى أنه من الصعب من الناحية النظرية اقتراح عالم آخر ونمط آخر من العالم والعلاقات السياسية التي تتماشى مع المبادرات الاجتماعية.

الجلسة الثانية

تخلّلت الجلسة ورشات عمل جهوية تناولت أوضاع الحركات الاجتماعية وتحدياتها، استراتيجيات دعم العدالة الاجتماعية، تحديد مجال الأبحاث، حملات الدعم والتأثير في كل من الشرق الأوسط وجنوب وشرق، وجنوب-شرق آسيا والهادئ.

ومن أهم التوصيات والخلاصات والمقرّرات التي خلص إليها المؤتمر وتعلق بورشة العمل الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، نجد أنّ أهمها يتلخص في خصوصية ساحة الشرق الأوسط مجالاً أساسياً في تحقيق السياسات المواكبة لعسكرة العولمة على مختلف مستوياتها:

- ✓ إشكالية عملية مواجهة العولمة التي تنتج عن المستويين الوطني والمدني الديمقراطي، وذلك لإعادة الاعتبار إلى البعد الديمقراطي.
- ✓ اختلاف الأجندة الأهلية والوطنية عن تلك التي تطرحها المنظمات العالمية لمناهضة العولمة.
- ✓ الموقع المميز للشباب في الفئات والأطر غير الحكومية المعنية بمواجهة العولمة.
- ✓ إشكالية التفريق بين الأهلي والمدني في عمل المنظمات غير الحكومية.

أما التلخيصات المتعلقة بورشة عمل جنوب آسيا فهي كالآتي:

- ✓ الحاجة إلى مركز إقليمي أو حزب إقليمي سياسي نضالي.
- ✓ تحديد مفهوم المنظمة الأصلية بسبب تأثير المنظمات الإمبريالية الجديدة على سياسات الدول.
- ✓ الإحالة دون تحويل الحركات الاجتماعية إلى وسائل تكميلية للمنظمات الأهلية، مع السماح للمنظمات بالمشاركة في هذه الحركات.
- ✓ وضع استراتيجيات لبناء العدالة الاجتماعية.
- ✓ توحيد الاتحادات والنقابات.
- ✓ تشجيع الحركات الاجتماعية للاعتماد على نفسها، لأنّ التمويل الخارجي يستخدم للسيطرة عليها.
- ✓ القيام بأبحاث سياسية، ووضع المقترحات في إطار مشروع سياسي يعتمد على هذه الأبحاث.

وتتمثل المقترحات المعدّة للبحث، التي سينفذها مجلس المؤتمرين في شبكة مراكز الأبحاث في آسيا والهادئ" في غضون عدة أشهر في:

- ✓ دراسة مقارنة عن المجموعات الإرهابية.
- ✓ دراسة عن دور الأمم المتحدة وأعمالها في محاربة الإرهاب أو دعمه.
- ✓ دراسة عن الإمبريالية وموارد الطاقة.
- ✓ دراسة عن سياسة الدول لوضع برامج إنمائية بديلة.
- ✓ دراسة عن مبدأ استقلالية الشعوب، خصوصاً في مسألة النفط.

- ✓ دراسة عن حق الشعوب في مواردها.
- ✓ التدقيق في القوانين المرعية الأجراء.
- ✓ بحث في تأثير الحرب على الديمقراطية.
- ✓ دراسة عن الحركات العمالية في مواجهة العسكرة والحرب، ودراسة عن المهاجرين واللاجئين ووضع المرأة.
- ✓ العمل على مشروع نشر المفاهيم الاقتصادية.

جلسة العمل الختامية

قدّمت تقارير عن ورشات العمل والجلسات التي استمرت ثلاثة أيام، أُدِّد فيها على أنّ نتائج عولمة الشركات وسياسات توسيع الاسواق كانت سلبية على شعوب الدول النامية في كل من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، حيث ازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء واشتدت الأزمات المالية وتفاقت معدلات البطالة وحالات التهميش، وخاصة في البلدان العربية، حيث اتخذت الهيمنة شكلاً مختلفاً تتعدّى الاقتصادي والسياسي والثقافي منها لتصل إلى حدّ التدخل العسكري المباشر لحماية المصالح وتكريس الهيمنة.

الملحق 9

المنتدى المدني الأوروبي-المتوسطي

اللقاءات التشاورية الوطنية

بيروت، لبنان

2003/10/9

انعقد في التاسع من شهر تشرين الأول/أكتوبر في فندق الكومودور ببيروت اجتماع تشاوري حول المنبر الأوروبي-المتوسطي بدعوة من اللجنة التحضيرية للمنبر الأوروبي-المتوسطي، وبالتنسيق مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية والجمعية اللبنانية للشفافية.

تناول النقاش نقطتين أساسيتين على جدول الأعمال:

1. مشروع تأسيس المنبر على أن يكون له لجنة متابعة في لبنان، فضلاً عن تداول المجتمعين بالمواصفات التي يجب أن يتمتع بها المنتدى وبمبادئه العامة وهيكلته.
2. المشاركة في المنتدى المدني المزمع عقده في نابولي (28-30 تشرين الثاني/نوفمبر).

رؤية المنبر المدني ومبادئه العامة وأهدافه

الرؤية:

يبني مشروع للشراكة الأوروبية-المتوسطية على أسس العدالة الاجتماعية ومبادئ المساواة واحترام حقوق الإنسان مع التأكيد على ضرورة تفعيل كل المسارات: السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، في الوقت نفسه وعلى المستوى نفسه. فبناء الأمن والاستقرار في المنطقة هو شرط أساسي لنجاح مشروع الشراكة. كما أننا لعلنا يقين بأن تحقيق الشراكة-الأوروبية المتوسطية أهدافها لن يكون من غير تفعيل المشاركة الحقيقية والفاعلة للمجتمع المدني.

المبادئ العامة:

- ✓ الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان والشرعة الدولية والعهود والاتفاقيات.
- ✓ الحاكمية والحكم الرشيد: المشاركة والمحاسبة والمساءلة.
- ✓ ترشيد استخدام الموارد وضمان استمراريتها والحفاظ على البيئة.
- ✓ التبادل الثقافي واحترام التنوع والاختلاف.
- ✓ تفعيل دور لؤلؤة والشراكة مع القطاع الخاص وإرساء مفاهيم التنمية المستدامة الجديدة.
- ✓ تفعيل مشاركة الشباب في مشروع الشراكة.

تحديد الأهداف:

- ✓ تعزيز المجتمع المدني وتطوير أدائه وتمكينه.
- ✓ المشاركة في رسم السياسات والتأثير فيها، باتجاه تعزيز التنمية المستدامة وشروط التعاون.

آليات العمل:

- ✓ تمكين المجتمع المدني وتنمية قدراته، وخاصة المؤسسات التي تعمل في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والبيئة.
- ✓ تحسيس المجتمع المدني ومؤسساته على قضايا الشراكة وموضوعاتها.
- ✓ رصد الاتفاقيات والبرامج الخاصة بالشراكة.
- ✓ تنظيم حملات ضغط وتأثير في السياسات.
- ✓ التحضير للمنتدى المدني والمشاركة فيه وفي النشاطات الأخرى ذات العلاقة بالمشروع.
- ✓ استنهاض وسائل الإعلام وتفعيلها.

العضوية:

- ✓ المنظمات والأندية الشبابية.
- ✓ المؤسسات والجمعيات الأهلية والشبكات الوطنية والقطاعية.
- ✓ التعاونيات المهنية والزراعية والإنتاجية.
- ✓ مراكز الأبحاث والدراسات العاملة في مجالات الشراكة.
- ✓ وسائل الإعلام.
- ✓ (الأفراد ذوو الخبرات والاختصاصات المتمتعون بعضوية مراقبة أو مساندة).

شروط العضوية:

- ✓ الموافقة على الرؤية والمبادئ والأهداف.
- ✓ أن تنشط في تحقيق الأهداف من خلال آليات العمل.
- ✓ أن تكون مستقلة عن الحكومة.

الملحق 10

تقرير عن ورشة عمل

"الديموقراطية والانتخابات في الأردن"

نظمت المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات (أيديا) مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتعاون مع المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الأردني ورشة عمل إقليمية (عمان، 28-30 تموز/ يوليو 2003) حول "قضايا الديمقراطية والانتخابات في مصر والأردن واليمن". وقد تناولت الورشة موضوعات عديدة منها "الكوتا" النسائية، الإعلام والانتخابات، المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وقد عرّضت تجارب الدول المشاركة من اليمن ومصر ولبنان والأردن.

وقد ابتدأت أعمال الورشة بكلمة للدكتور عاطف عضيبات (مدير المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الأردني) الذي أشار إلى أهمية الورشة كونها تنصّدَى لقضية من أهم القضايا التي يتوقف عليها حاضر المجتمع العربي ومستقبله. وأكد أنّ الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً فحسب، بل هي نظام متكامل من القيم والعادات والتقاليد والميكانيكيات التي تدخل جميع مجالات الحياة.

أما الأستاذ عزت عبد الهادي (عضو مكتب تنسيق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية) فقد تعرض في كلمته إلى أهمية عقد هذه الندوات وجمع خبراء من الدول العربية لبحث قضايا الديمقراطية، التي تعتبر الهم الأكبر على أجندة المنظمات العربية. وقد نوّه بأهمية تكريس توزيع جديد للعمل السياسي والاجتماعي على أساس القدرة والكفاءة، لا على أساس الجنس. وأشار إلى أنّ المساواة والديموقراطية هما أساس التنمية الاجتماعية والسياسية على حدّ سواء.

واستعرض الأستاذ مارتين أنجبي (ممثل المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، "أيديا") أهمية البرنامج المنعقد في الدول الثلاث (مصر، الأردن، اليمن). وأكد على ضرورة المشاركة السياسية بين المجتمع المدني والحكومة، وأيضاً بين الأفراد والحكومة. وأكد على أهمية إيجاد علاقة تشاركية مبنية على الانتفاع المتساوي والمتبادل لعملية الشراكة.

ابتدأت أعمال الورشة بورقة الأستاذة أسمي خضر التي تناولت موضوع "المرأة والانتخابات في الأردن"، فتحدثت عن التطور التاريخي للحركة النسائية التي بدأت منذ عام 1954 بالمطالبة بحقوق المرأة الكاملة غير المنقوصة وحتى يومنا هذا. وأشارت المحامية في حديثها إلى أنّ مشاركة المرأة في كافة المجالات خاصة السياسية وعلى جميع المستويات ضرورة وشرط لازم لأي تنمية أو عدالة أو تقدم منشود؛ واختتمت بالحديث عن تجربة المرأة والانتخابات النيابية في ظل إقرار مبدأ "الكوتا" فأشارت إلى أنه بالرغم من كل القيود المفروضة على مشاركة المرأة -سواء في نظام قانون الصوت الواحد وطريقة اقتسام الدوائر الانتخابية، أم في طريقة احتساب

الفئات بمقاعد "الكوتا" وعدد المقاعد المخصصة للنساء- إلا أن تطبيق نظام "الكوتا" يعتبر نقطة تحول مهمة جداً في حياة المرأة. فمشاركة المرأة في تنظيم الحملات الانتخابية والخروج إلى الناخبين وخوض المعركة الانتخابية برمتها تعتبر كلها أموراً مهمة جداً وذات أثر إيجابي على المرأة وفرص مشاركتها في الحياة السياسية.

وقد أثار الحضور موضوع مساندة المرأة عشائرياً خلال الانتخابات، ووقشت أسباب عدم انخراطها في التشكيلات السياسية. وقد أكدت المعقبة على ضرورة اندماج المرأة في الأحزاب، مذكّرة أن التجربة البرلمانية أكدت على ضعف الأحزاب في دعم مرشحيها، سواء رجالاً أم نساء.

الجلسة الثانية

تناول الأستاذ جميل النمري موضوع "علاقة الإعلام بالانتخابات في الأردن"، فكّز على انعكاس النظام الانتخابي الذي يقوم على الطابع الفردي والعشائري مع غياب دور الأحزاب في الإعلام حيث يعمل على تحديد نمط تعاطيه مع الانتخابات وشدّد على أنّ الإعلام يتأثر بدرجة الانفتاح الديمقراطي وتوفر الإرادة السياسية لدفع العملية الديمقراطية وتعميقها؛ وطالب بأن تملك الصحف الإرادة والرغبة في متابعة المسار الانتخابي وذلك لتحقيق تغطية صحافية كفوءة.

وتوافقت المعقبة الأستاذة ليما نبيل مع ما أدلى به الأستاذ جميل النمري في ورقته بأن قانون الانتخاب هو الذي يضع قيوداً على الصحافة والإعلام ويحرمها من كثير من الجوانب في تمكّنها من التعبير عن رأيها بحرية أكثر، لكنها أكدت على أنّ القيود العديدة التي فرضها قانون المطبوعات والنشر الأردني، التي مثلت تناقضاً مع العملية الديمقراطية، هي أساس لحدّ من حرية الإعلام. ونفت أيضاً أن يكون هناك تغطية صحافية كفوءة، لأنّ الصحافة المحلية ما تزال تتأثر بالتوجهات الحكومية- أو شبه الحكومية- وأن معظم الصحف مملوكة للدولة فيما يُطالب غير المملوك منها بالتقيد بالتعليمات. وفي نهاية الجلسة أجمع الباحثان على أنّ انتخابات 2003 لم تختلف عن سابقتها، وهي إجمالاً تقليدية وغير مميّزة، إذ أظهرت مدى برود الشارع وعدم اهتمامه بها.

الجلسة الثالثة

تحدثت فيها الدكتورة "درود دلفورت" عن "الكوتا النسائية" وركزت على التجربة الإسكندنافية، وأشارت إلى أنها لا تعتبر المثال الأنسب على أهميتها، لأنّ النساء استغرقن ما يقارب الثمانين عاماً ليصلن إلى هذا الحد، فيما نساء العصر الراهن لسن مستعدات للانتظار كل هذا الوقت. وأشارت في حديثها إلى أنّ فاعلية "الكوتا" يجب أن تقاس بعدد النساء المشاركات، إضافة إلى نوعية النساء اللواتي يصلن إلى مناصب سياسية ومدى وعيهم بالوضع السياسي المحيط. فوّهت المعقبة بأن "الكوتا" النسائية يجب أن تطبق في ظل استراتيجية ورؤية واضحة المعالم، تمكّن المرأة من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. كما أبرز النقاش ضرورة استنباط مؤشّرات تمكّن من قياس فاعلية مشاركة المرأة سياسياً وتوضع على أساسها استراتيجيات لتفعيلها.

أما موضوع دور المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات فقد عرض من خلال استعراض التجربة اللبنانية قدمه الباحث الأستاذ زياد ماجد، حيث أبرز إضاءات اعتبرتها المناقشات التي تلتها مفيدة وتتقاطع في جوانب متعددة مع التجربة الدولية وتجربة كل من اليمن والأردن.

وعند الحديث عن دور المجتمع المدني فلا بد من تناول "دور الأحزاب"، وهذا ما قدمه د. عمر الشوبكي في ورقته التي أثار حواراً تناول واقع الأحزاب حالياً في الدول المشاركة فورها المأمول في المرحلة القادمة.

استعرضت الندوة كذلك "تأثير القبليّة على مسار العملية الانتخابية"، وذلك من خلال عرض للواقع اليمني قدمه د. محمد علي السقاف، الذي أبرز جوانب تشابهها مع تأثير العشائرية في الأردن والطائفية في لبنان على الانتخابات بشكل عام، وعلى الانتخابات النيابية بشكل خاص. وقد استنتج المشاركون في معالجتهم مسألة إمكان تحويل العشيرة إلى مؤسسة تدعم التحولات الديمقراطية في مجتمعاتنا أنه يمكن لها (أي العشائرية) أن تضطلع بدور اجتماعي مهم، إلا أن الدور الريادي على الصعيد السياسي يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

وفي موضوع "إدارة الانتخابات" قدم د. عز الدين سعيد الأصبحي عرضاً لإدارة الانتخابات في اليمن، تضمن الإطار الثانوي والمؤسسي للمشاركة السياسية في اليمن، مستعرضاً الانتخابات النيابية على مدى الأعوام المتعاقبة وفي فترة التي سبقت توحيد شطري اليمن وفي الفترة التي تلتها، مشيراً إلى الانتخابات الرئاسية وانتخابات الحكم المحلي والاستفتاء على التعديلات الدستورية. كما استعرض الباحث آليات عمل هيكل إدارة الانتخابات؛ كاللجنة العليا للانتخابات وآليات التعيين والأدوار والمسؤوليات النظرية والتطبيقية؛ فضلاً عن تعرضه لدور القضاء في الانتخابات وتأثير الأمية على فعالية الانتخابات وحجم المشاركة الشعبية فيها. وخلص د. الأصبحي إلى أن هناك نواة لتجربة جديرة بالاهتمام والرعاية والتطوير المستمر، مقترحاً أن يقتصر دور اللجنة العليا للانتخابات على الدور الرقابي فقط، على أن لا يكون لها دور تشريعي لأنها أصبحت تشريعاً شرطاً تعقيدية غير دستورية.

الملحق 11

تقرير عن ورشة عمل

"الديموقراطية والانتخابات"، القاهرة

2-4 آب / أغسطس 2003

ملخص تنفيذي

نظمت كل من "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" ومركز دراسات واستشارات الإدارة العامة" كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة" و"المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات" ("أيديا") ورشة عمل في القاهرة (2-4 آب / أغسطس 2003) حول "قضايا الديمقراطية والانتخابات". وقد اندرج هذا النشاط ضمن برنامج تتابع تنفيذه الشبكة العربية بالتنسيق مع المعهد، ويشمل في مرحلة أولى كلاً من الأردن ومصر واليمن، ليتسع في مرحلة ثانية ليشمل كلاً من المغرب والجزائر والبحرين.

في جلسة الافتتاح عرض الأستاذ زياد عبد الصمد (مدير الشبكة العربية التنفيذي) للعلاقة العضوية والاستراتيجية بين التنمية والديموقراطية، مستعرضاً في هذا السياق المهام الأساسية التي تعمل الشبكة على تحقيقها، مؤكداً على وجه الخصوص أنّ الورشة تتعقد بعد زلزال أصاب المنطقة تمثل في احتلال العراق، في ظل ظروف تتكاثر فيها الدعوات لقيام أنظمة ديموقراطية في المنطقة. ولرفع كل التباس، فقد أوضح أنّ الشبكة تعمل وفق فناعة مفادها أنّ الديمقراطية الحقيقية يجب أن تبقى ضمن سياق تطور طبيعي وذاتي؛ وهي مسألة احتلت مكانة أساسية في إشغال الورشة.

أما د. كمال المنوفي (عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، رئيس مجلس إدارة "مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة") فقد عرض في كلمته لمختلف الإشكاليات التي تناولتها الورشة بالتفصيل، ملاحظاً في بديلة أنّ التعديدية تصطدم بالضرورة مع مفهوم التقييد، مبرزاً أنظمة التداول السلمي للسلطة. واعتبر أنّ نزاهة الانتخابات تتطلب ثلثاً قضاياً والتزام الإدارة الحياد الإيجابي والحدّ من تأثير المال في العملية الانتخابية.

وتميّزت جلسة الافتتاح بكلمة رئيس جمهورية موريشيوس السابق السيد كسام أوتيم (عضو مجلس إدارة "أيديا")، الذي أكد بدوره على أنّ الديمقراطية ليست عائقاً للتنمية، مشيداً إلى أنّ ما يجري في العراق وفلسطين والمخاطر التي تهدد عدداً من الدول العربية من شأنها أن يعرقل التحولات الديمقراطية الجارية.

بعد ذلك، انطلقت أعمال الورشة ببحث عن "النقابات والانتخابات البرلمانية" قدّمه منسق عام "دار الخدمات النقابية والعمالية" الأستاذ كمال عباس، ملاحظاً أنّ المجتمع المدني المصري الذي تميّز منذ نشأته بالحيوية أصابه التغيير في طبيعة علاقته مع الدولة بصورة كيفية بعد سنة 1952، حيث تمكّنت من هذه من ابتلاعه. كما لاحظ أنّ التنظيم النقابي العمالي القائم في مصر يمر بأزمة هيكلية ويعاني من خلل بنيوي. كما

استعرض أوضاع النقابات المصرية التي تشكو بحسب رأيه-من التدخل الحكومي. وانتهى إلى القول بأن هذه النقابات ليست قادرة في الوقت الراهن على التأثير في الانتخابات البرلمانية المصرية. وكشف النقاش أن هذا الحكم ينطبق أيضاً على حالات عربية أخرى.

إثر ذلك استمع المشاركون لعرض قدمته الأستاذة ليلي الرهيوي (المغرب) سلطت فيه الضوء على دور المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات منطلقاً في ذلك من التجربة المغربية. وأبرزت على وجه الخصوص أهمية نجاح التنسيق بين عدد من الجمعيات المختلفة في توجهاتها واهتمامها حول آلية لمراقبة العملية الانتخابية التي جرت في أيلول/ سبتمبر 2002. وقد نجحت المبادرة في تجنيد نحو أربعة آلاف مراقب مستقل، ونشر تقرير مفصل عن ذلك شمل تحليل العينات والجوانب القانونية.

في الجلسة الثالثة حضرت ورقة الأستاذ عبد الرحمن النعيم الذي مُنِع من دخول مصر، وكانت مخصصة للحديث عن المصالحة الوطنية والانتخابات في البحرين، وقد أبرزت "مظاهر التحول السياسي" الذي تحقق بفضل الإرادة السياسية للشيخ حمد بن عيسى بن خليفة بعد توليه الحكم مع الإشارة إلى أنها لم تقلل من جهة أخرى من العوامل الخارجية. وأشار الباحث في ورقته إلى ما يواجهه المشروع الإصلاحى الملكى من صعوبات جمة، نظراً لاعتماده الحول الوسطى التي يقبل بها الحرس القديم وتثير الانتقادات من قبل القوى الإصلاحية الشعبية. وأعرب عن اعتقاده بأن الموقف الرسمي لا يستطيع التراجع إلى الوراء، طالما أن المعارضة تتمسك بالنهج السلمى ورفض العنف.

بعد ذلك ناقش المشاركون ورقة بحث تقدم بها د. نواف سلام (أستاذ جامعي) وعرض فيها لدور المال في الانتخابات، متخذاً من واقع التجربة اللبنانية منطلقاً لصياغة ملاحظاته ومقترحاته التي ضمنها في وثيقة مرفقة بالورقة (مشروع قانون) طالب فيها باستحداث فصل خاص بـ "تفقات الحملات الانتخابية" في قانون الانتخابات، وذلك كإجراء وقائي بغية التقليل من مخاطر تدخل أصحاب المال في تخريب العملية الانتخابية.

وقد حصل تقاطع ملحوظ بين المداخلة السابقة ومداخلة الصحفي اللبناني الأستاذ بول أشقر الذي اعتمد بدوره على المثال اللبناني لإبراز علاقة وسائل الإعلام بالانتخابات. وقد ائتم بالحدز في التأكيد على تأثير الإعلام على الرأي العام أثناء الحملات الانتخابية، نظراً لتناقض المؤشرات والأمثلة في هذا السياق، غير أنه انتقد بشدة الإعلام المرئي في لبنان وشكك في نزاهته وابتعاده عن الحيادية المطلوبة أثناء الانتخابات.

ومن لبنان عاد الحديث مجدداً إلى مصر مع مداخلة د. نيفين مسعد التي تميزت بالجرأة وأثارت جدلاً واسعاً بين المشاركين بمحاضرتها التي تناولت مسألة "الانتخابات والأقليات" معتبرة أن الأقباط في مصر يشكلون أقلية وفق عدد من المقاييس والمؤشرات. ولأحظت أنهم يتعرضون لنوع من التهميش خلال المحطات الانتخابية ولم يرفض مسألة "الكوتا" أو صيغة التعيين لتجاوز مسألة عدم تمثيلية الأقباط عندما سقط مرشحهم في الانتخابات البرلمانية. وكُتبت كثيراً على أهمية التنشئة السياسية وعادة تعميق الوعي الوطني الذي ميّز مصر في المراحل التاريخية السابقة.

وفي آخر ورقة قُدِّمت في الورشة تناول الأستاذ صلاح الدين الجورشي نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) وضوع "الإسلاميين والانتخابات" فقال لـ الإسلاميين ينقسمون بين رافضين للمشاركة ومتحمسين لها، وإن كـ لا الموقفين يستند إلى رؤية سياسية مختلفة ولاحظ لـ هذا الاختيار مرهون بعاملين أساسيين، يتعلق الأول بمواقف الأنظمة التي تتفاوت بين الرفض لكل أشكال إدماج الإسلاميين في اللعبة السياسية والحياة العامة (تونس مثلاً)، وبين من يسعى إلى احتواء المعتدلين منهم. وأغلب الأنظمة مطالبة بطرح سؤال جوهري هو: هل أتت تجارب الإسلاميين الانتخابية على أدائهم السياسي وساعدتهم على استيعاب الفكر الديمقراطي؟

هكذا، لامست الورشة جوانب متعددة من الواقع السياسي العربي الراهن؛ وهو واقع يتميز بالحركية من جهة وبتعدد العوامل وقوى الجذب إلى الخلف من جهة أخرى إذ تعددت التساؤلات وتضاربت الآراء حول دور الضغوط الخارجية في كسر مظاهر السيطرة والاحتكار على الأصعدة الداخلية، فإن الجميع لميز الون يؤمنون بأن الديمقراطية لا بد أن تكون رهاناً وطنياً نابعاً من الداخل.

الملحق 12

تقرير عن ورشة عمل بيروت

تنفذ "المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات" ("أيديا")، بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، برنامجاً في العالم العربي حول الديموقراطية في الأردن ومصر واليمن، يتضمن إعداد ثلاثة أوراق بحثية في كل منها حول: الأنظمة الانتخابية، مشاركة المرأة، الأحزاب السياسية؛ وذلك بهدف بلورة أفكار إصلاحية. في هذا السياق، عقدت ندوة في بيروت (24 تشرين الأول/ أكتوبر 2003) لعرض أوراق المشروع البحثية.

وقد ابتدأت أعمال الورشة بكلمة الأستاذ **زياد عبد الصمد** (مدير الشبكة التنفيذي) عرف بالمشروع القائم بين "المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات" و"شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية"، وبالندوات والدراسات التي أنجزت في هذا السياق حتى الآن. وأمل أن تكون مرحلة المشروع الأولى التي أنجزت خلال العام المنصرم بمثابة جزء من برنامج أوسع وأشمل، بحيث يتطور ليشمل بلداناً عربية أخرى وقضايا أوسع تتعلق بالديموقراطية ومشاركة المجتمع المدني السياسية، خصوصاً أن الدراسات والتقارير في المنطقة تشير إلى تراجع حاد في الممارسات الديموقراطية وتساعد ملفت في انتهاكات حقوق الإنسان. وانتقل بعدها إلى التعريف بالشبكة وبنشاطاتها وأهدافها وبرامجها، مشيراً إلى أن التنمية تشكل المحور الأساسي لبرامج الشبكة وأنشطتها وأهدافها.

وركّز **عبد الصمد** في كلمته على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الحقيقية، مؤكداً على أن الشبكة تعمل وفق قناعة مفادها أن الديموقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان يجب أن ينبثقاً من سياق تطور طبيعي وذاتي في داخل المجتمعات العربية ومن خلال إصلاحات سياسية وآليات تتيح توسيع المشاركة الشعبية. ومن هذا المنطلق، جاء اهتمام الشبكة في طرح قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان وموافقته على الانخراط في البرنامج العربي الذي وضعته "مؤسسة الديموقراطية والانتخابات". وختم كلمته بتقديم الشكر إلى كل الذين شاركوا وساهموا في نجاح هذا النشاط.

وعرف **السيد مارتين أنغبي** (ممثل المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات) بالمؤسسة التي تهدف بشكل أساسي إلى عقد مؤتمرات كهذه لمناقشة موضوعات الديموقراطية وعرف بعدها ببرنامج المؤتمر حيث سيعرض لثلاث دراسات في كل من مصر و الأردن واليمن عن الأنظمة الانتخابية والأحزاب السياسية ومشاركة المرأة. وأكد أنه بالرغم من خصوصية كل بلد، ولكن هناك قواسم مشتركة وتحديات مشتركة يجب مواجهتها. وهدف المؤتمر هذا هو التعليق على الدراسات التي أعدها الباحثون والخروج بخلاصات عن وضع الديموقراطية فيها.

الجلسة الأولى: مصر

رئيس الجلسة د. محمد فايق (رئيس المنظمة الدولية لحقوق الإنسان)

د. عبد الغفار شكر (باحث في مركز البحوث العربية):

عرض في مداخلته للأحزاب السياسية المصرية والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال سبعينات القرن العشرين، وكيف أدت إلى التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. وأعطى اهتماماً خاصاً لوضع مصر تحت قيادة أنور السادات، حيث اتجهت إلى اقتصاد السوق وتغيرت تحالفاتها الإقليمية والدولية في اتجاه علاقات وطيدة مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، وتساعدت حدة الصراع الطبقي نتيجة لهذه التطورات وتزايدت قدرة اليسار على معارضة هذه التوجهات.

كما وألقى الضوء على الإطار القانوني للتعددية الحزبية في مصر: فهي تنشط وتتأسس في إطار قانوني يقيد حرية تأسيس الأحزاب ويحكم نشاطها، فمواد قانون الأحزاب (رقم 1977/40) يفرض قيوداً على تأسيس الأحزاب ونشاطها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قانون الطوارئ -الذي ما يزال مطبقاً منذ 22 سنة على الحياة الحزبية- وقوانين العمل الأهلي والنقابات المهنية. وكل ذلك أدر على حيوية الأحزاب السياسية وفعاليتها وأدت إلى عجزها عن تحقيق الهدف الأساسي لأي تعددية سياسية، ألا وهو تداول السلطة بوسائل سلمية، أي من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

وأوضح في مداخلته شكل التعامل الرسمي والقانوني مع الأحزاب والآليات التي يتبعها الحكم لمواصلة السيطرة على التعددية الحزبية، كآلية استخدام التشريع وتعديل القوانين القائمة لمواصلة محاصرة الأحزاب وسد الثغرات التي تنشأ في الواقع من هذا الحصار، وآلية احتكار أجهزة الإعلام الجماهيرية من قبل الحزب الحاكم، وآلية السيطرة على النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وآلية محاصرة نشاط الأحزاب الجماهيري وحرمانها من الموارد المالية، وآلية تجميدها باستخدام سلاح الانشقاقات الداخلية والتنازع على المواقع القيادية.

كما أعطى وصفاً للخريطة الحزبية وسماتها الرئيسية، وبيّن أوجه التمايز بين هذه الأحزاب: فتمّأحزاب تتوفر فيها مقومات الحزب السياسي وتعبر بالفعل عن قوى اجتماعية، وتمّأحزاب هامشية تفتقر إلى مقومات الحزب الأساسية وهناكأحزاب تعاني من انشقاقات وخلافات داخلية. وخلص من هذا كله إلى استنتاج السمات المميزة للتعددية الحزبية في مصر وانعكاس ذلك كله على موقف المواطن المصري من الأحزاب ومن الانتخابات البرلمانية والمحلية، ما يشكل سبب انصرافه عنها.

وختم دراسته باستعراض المشاكل التي تواجهها الأحزاب السياسية والتحديات الحائلة دون تطورها والمؤدية إلى ذبولها وتهددها بانقراضها. وعرض اتجاهات الرأي الأساسية للخروج من هذا المأزق بالسير على طريق الإصلاح السياسي والديموقراطي، وخلص أخيراً إلى تحديد برنامج متكامل -من هذه الاتجاهات- للإصلاح السياسي، يعالج مختلف جوانب المشكلة، عارضاً الآليات المناسبة لوضعه موضع التنفيذ.

د. عمرو هاشم ربيع (باحث في مركز الأهرام للدراسات):

تطرق في مداخلته عن الأنظمة الانتخابية في مصر إلى الأبعاد التي تنحكّم في عملية الانتخابات البرلمانية من النواحي الدستورية والقانونية والسياسية، وإلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالانتخابات؛ منطلقاً من افتراض وجود علاقة ارتباط بين النظام الانتخابي والعملية الانتخابية برمتها من ناحية، وبين البيئة السياسية والاجتماعية في مصر من ناحية ثانية مؤكداً كذلك على وجود علاقة بين مناخ الممارسة الانتخابية وبين الثقافة المصرية المؤسسة على المركزية المطلقة للسلطة السياسية في مصر منذ قرون طويلة.

وتكلم، أخيراً، عن وجود علاقة ارتباط قوية بين المطالبة بانتخابات حرة ونزيهة، وبين فاعلية الأحزاب والقوى الرئيسية في النظام السياسي ونشاطها.

وقد انطلق الباحث في دراسته من فترة زمنية محدّدة (1984-2000)، حينجرّبت ثلاثة أنظمة انتخابية (قائمة نسبية، قائمة مطعمة بفردي، فردي)، وحين وضع أكثر من نظام للتعامل مع المرأة (نظام "الكوتا" أو الحصة، النظام الحر) وجرّت انتخابات تحت إشراف متباين تراوح ما بين إشراف قضائي عام وإشراف قضائي كامل على دوائر الاقتراع.

د. هالة مصطفى (رئيسة تحرير مجلة الديمقراطية، جريدة الأهرام، القاهرة):

[قدم ورقتها الأستاذ محمد حسين السيد نجار]

بدأت المداخلة بالقول أنّ المرأة والتحديث هما موضوعان يكتسبان أهمية كبيرة ومضاعفة لكونهما يجمعان بين قضيتين شكلتا -وما تزالان تشكلان- جوهر مشروع النهضة المصرية والعربية والإسلامية، الذي كانت أولى انطلاقاته في أواخر القرن الثامن عشر. فالنهوض بقضية المرأة سيظل مرتبطاً بالنهوض بمشروع التحديث. ومن هنا، كان لا بد من تعريف مفهوم "التحديث" الذي يقوم على التفرقة بين التقليدية والحداثة، وينطوي على عمليات تغيير مستمرة، تتطلب نضالاً شاقاً في أغلب الأحيان، مثلما يعني شموله على عدة مستويات دستورية وقانونية ومؤسسية، تتعلق بتحديث الأبنية والمؤسسات؛ وأخرى اقتصادية-اجتماعية، وكذلك مستويات ثقافية تتعلق بنظام القيم وطبيعة الثقافة السائدة. وربما يكون هذا المستوى الأخير أصعب المستويات المذكورة، لكونه يتحقق ببطء قوياً في كثير من الأحيان، بسبب تجذر بعض العادات والتقاليد التي لا تستطيع التكيف مع متطلبات العصر. وطرحنا بعدها عدداً من القضايا المتعلقة بمسار مشروع التحديث في العالم العربي وفي لقلب منه قضايا المرأة والديموقراطية والأبعاد الثقافية المرتبطة بها حيث يمكن أن تشكل إطاراً تحليلياً نطلق منه.

وأشير إلى أنّ غياب التوافق العام في الفكر العربي أو ضعفه أدّى، وما يزال يؤدي، إلى عدد من المظاهر الثقافية السلبية، لعل في مقدّماتها الجمود الثقافي واستفحال ظاهرة الازدواجية الثقافية التي تندرج تحت إطار ما يسمى بـ "إشكالية العلاقة بين الأصالة والمعاصرة". كما أشير في الورقة إلى أنّ واقع حال المرأة في الحياة السياسية العربية في تدهور، وأنّ هذا الجمودين الفكري والسياسي ينعكسان على دورها ومشاركتها في الحياة العامة، واتخذت من قضية مشاركة المرأة السياسية نموذجاً على هذه الحقيقة. فهذه المشاركة السياسية تتركز حول بعدين أساسيين: الأول يتعلق بالإطار الدستوري والقانوني، ويتعلق الثاني بالمناخ السياسي والبعدين

الثقافي والاجتماعي. وأكدت على وجود فجوة ملحوظة بين ما تقره الدساتير والقوانين وبين التطبيق والممارسة الفعلية. فالتقدم الدستوري لم ينعكس فعلياً على وضع المرأة وعلى تمثيلها في الحياة السياسية. وأعطت مؤشرات رقمية تفيد بأن ضعف تمثيل المرأة السياسي لا يقتصر على المجالس النيابية ومشاركتها في الانتخابات العامة، وإنما يمتد إلى مجمل وجودها في الحياة السياسية بشكل عام، وفي مقدّماتها الأحزاب السياسية. كما أشير في الورقة إلى أن الموروث الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمعات العربية جعل المرأة تعاني من ضعف الثقة في قدراتها ومكاناتها.

ولكنّ الباحثة أشادت بالدور الذي تضطلع به المرأة في مجال المجتمع المدني، أي على مستوى العمل الأهلي والجمعيات التطوعية، وأعطت لمحة سريعة عن نشاط المرأة في مجال المجتمع المدني لتؤكد أن غيابها أو ضعف وجودها على الساحة السياسية يرتبطان بالثقافة التقليدية السائدة وليس بنقص في القدرات والإمكانات.

واستخلصت من عرضها نتيجة مؤداها أن علاقة قضية المرأة بالتحديث لها جانباً متميزاً: الأول هو النظر إلى قضية المرأة باعتبارها هدفاً للتحديث أو موضوعاً للتحديث، لأنه لا يمكن الحديث عن مجتمع حديث وعصري بمعزل عن مكانة المرأة فيه؛ والثاني هو الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في عملية التحديث، أي المرأة بوصفها فاعلاً في عملية تحديث وقوة للتغيير.

الجلسة الثانية: الأردن

رئيس الجلسة:

د. عاطف عضيبات (مدير مركز الأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الأردني):

د. ابتسام العطيّات (باحثة في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة):

تناولت الباحثة موضوع مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة، الذي اكتسب أهمية حيوية في المدة الأخيرة، وخصوصاً في ضوء التغييرات السياسية التي بدأ الأردن يتمتع بها مؤخراً، والتي حصلت المرأة في خضمها على جملة من الحقوق تمثلت ببراءة تعديلات مهمة على بعض التشريعات والقوانين. وكان من أهمها تطبيق "الكوتا" الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز مشاركة المرأة السياسية ومكانتها في المجتمع.

كما بحثت في التساؤلات المتعلقة بواقع المشاركة هذه وشكلها، وهي تساؤلات يتخطى تعريفنا لها أبعاد المشاركة السلبية في الانتخابات (كالإقتراع) إلى المشاركة الإيجابية في عمليات صنع القرار وموقعه على مستوى الدولة والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الباحثة إلى مناقشة العوامل والمتغيرات التي تؤثر في شكل وحجم مشاركة المرأة هذه وتحديدها وخصوصاً تلك التي تعيقها وتحد منها.

بعد ذلك انتقلت الباحثة إلى تقييم السياسات الموجودة والجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والدور الذي تضطلع به الدولة ومؤسساتها والمجتمع المدني، وخصوصاً منظمات المرأة ضمن هذا الإطار. وعرضت المواقف أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة وأهمها: أولاً، على المستوى المجتمعي: تتضمن الثقافة السياسية العامة في الأردن، المتفق على أنها ثقافة بطيريكية، آليات وأسس اختيار الناخبين وسيطرة العشيرة

ضمن هذا الإطار، وتتضمن أيضاً ثقة الناخب الأردني بقدرة المرأة على تسييس قضاياها وخدمة الدائرة الانتخابية التي رشحتها، ثانياً، على مستوى الدولة، الذي يتضمن القوانين والتشريعات المؤطرة لعملية المشاركة السياسية، وتحديدًا قانون الانتخاب الجديد وأثر الصوت الموحد على مشاركة المرأة السياسية وإجراءات إدارة الحملات الانتخابية وتكاليفها. وثالثاً، العوامل المتعلقة بالمرأة ذاتها، التي تتضمن الكفاءة والخبرة السياسية والقدرة على إدارة الحملة الانتخابية والقدرة المالية. وخلصت الاحثة إلى جملة من الاقتراحات التي قد تسهم في خدمة صانعي السياسات العامة والقرار السياسي والمشتغلين على قضية المرأة في الأردن، وتمكنهم من الحصول إلى مادة تحليلية لصورة واقعية لمشاركة المرأة، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى تطوير المشروع الديمقراطي في الأردن وجعله أكثر حساسية لقضايا الجندر وعلاقاته.

د. سليمان صويص (رئيس المنظمة الأردنية لحقوق الإنسان):

بدأ الباحث مداخلته عن الأنظمة الانتخابية في الأردن بتأثرها بالبيئة المحيطة بها والواقع الذي ينطبق عليها فكما أن النظام يؤدي إلى إبراز ممثلين للمواطنين يؤثرون في قرارات البلاد التشريعية والسياسية والاقتصادية، فليّ الشروط المجتمعية والسياسية تؤثر، بدورها، في طريقة تطبيقه وفي تطوره ومدى انسجامه مع شروط التمثيل الصحيح وفي السير على طريق الديمقراطية. وبين أبرز المحطات التي شهدت تعديلات على القانون الانتخابي نظراً لدلالاتها السياسية والاجتماعية الأساسية.

وانتقل بعد ذلك إلى تحليل النظام الأردني، فعرض سمات النظام الانتخابي وعناصره موحلاً مضامينها ومدى تطابقها مع المعايير الدولية الخاصة بالانتخاب وحقوق الإنسان ومدى انسجامها مع درجة تطور المجتمع المدني في المرحلة الحالية؛ وذلك من خلال عرض مراحل العملية الانتخابية وخطواتها وكيفية إدارتها للقوى المشاركة فيها وبرامجها وكيفية إدارتها للحملات الانتخابية، ومدى توفر حرية الدعاية الانتخابية. وهنا تطرق لدور الإعلام والمال ومؤسسات المجتمع المدني في العملية الانتخابية، وللأسس التي يحدد الناخب اختياره وفقاً لها، ولرقابة المجتمع المدني والمنظمات الدولية على الانتخابات ولرقابة وسائل الإعلام، وأخيراً للبيئة العامة التي تجري فيها العملية الانتخابية. وأنهى الباحث مداخلته بتقديم مقترحات من أجل نظام انتخابي يتيح تمثيلاً أفضل للمواطنين ويسهم في تنمية المجتمع الأردني سياسياً وفي تطوير الديمقراطية.

د. موسى شتيوي (مدير المركز الأردني للأبحاث الاجتماعية):

بدأ عرضه عن الأحزاب السياسية في الأردن باعتبار هذه الأخيرة ركناً أساسياً في عملية التحول الديمقراطي. وتكتسب هذه الأحزاب أهميتها نظرياً من خلال كونها الشكل الأهم والتعبير الأكثر تقدماً عن مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، وكونها تشكل الإطار الفكري والتنظيمي للمشاركة الشعبية أو الجماهيرية. وهي تقوم كذلك بدور حاسم في عملية المشاركة في الحكم. وانتقل بعد هذه المقدمة إلى تقديم عرض ملخص ومركز لتطور الحياة الحزبية في الأردن منذ أن أنشئت الإمارة حتى اليوم، مع التركيز على المحطات المهمة في تحول الحياة الحزبية؛ لينتقل بعد ذلك إلى معالجة التشريعات والقوانين الناظمة للأحزاب السياسية في الأردن، ومركزاً بشكل خاص على تطور التشريعات الخاصة بالأحزاب السياسية وعلى قانون الأحزاب المعمول به حالياً (1992) وعلى القيود المفروضة على الممارسة الحزبية. ثم تقدم بعرض عن واقع لأحزاب السياسية في الأردن

الفعلي من الجوانب التالية: حجمها وتركيبتها واتجاهاتها السياسية وديولوجياتها العلاقات الداخلية التي تسودها، فضلاً عن موضوع الأداء السياسي الحزبي، وأخيراً التفاعل بين الأحزاب والسلطة التنفيذية. وعرض أيضاً لمسألة انتشار الأحزاب السياسية الجماهيري بالإضافة إلى الاتجاهات الجماهيرية نحو الأحزاب بحسب الدراسات والاستطلاعات المتاحة. وخلص إلى تقديم استنتاجات عامة حول الأحزاب السياسية في الأردن من حيث الأبعاد القانونية وطبيعة الممارسة، وقدّم بعض التوصيات التي من شأنها أن تعمق تجربة العمل الحزبي في الأردن.

الجلسة الثالثة: اليمن

رئيس الجلسة: د. سلمى الجزائري (مديرة إدارة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية):

د. عبد العزيز الكميم (أستاذ في جامعة صنعاء):

بدأ مداخلته بالقول أنّ الظاهرة الحزبية تحتل في الوقت الراهن حيزاً كبيراً من الاهتمام، نظراً لما قد يترتب على درجة نجاحها، أو إخفاقها، من آثار بالغة على استقرار مؤسسات الأنظمة السياسية السالكة في هذا المسار وحياة مجتمعاتها. وفي الوقت نفسه، أضحت عملية التحول إلى التعددية معياراً يحكم حدود تعامل الدول النامية مع محيطها الدولي، بعد أن تصاعدت الدعوات إليها وانتشار منظمات الدفاع عن الحريات العامة، ويات مبدأ حقوق الإنسان موضوعاً ثابتاً على جداول أعمال المنظمات الدولية والإقليمية. ثم انتقل بعدها إلى دراسة الظروف المحيطة بنشأة الأحزاب السياسية ودور العوامل الداخلية والخارجية في الدفع نحو الإقرار الرسمي بحق القوى السياسية في تكوين الأحزاب وممارسة نشاطها العلني، ولدى تحديد الأسس الدستورية والقانونية المنظمة للحياة السياسية والحزبية ومتابعة تطوراتها وانعكاسات تطبيقاتها في واقع الممارسة العملية. كما حاول تشخيص الملامح الأساسية لمكونات الأحزاب السياسية ذات التأثير الفاعل في ساحة العمل السياسي، ورصد سلوك الأحزاب اليمنية الانتخابي إبراز العوامل التي تحد من فاعلية الأداء الحزبي، محاولاً استنباط الإجراءات الكفيلة بضمان مستقبل تجربة التعدد الحزبي وتطورها.

د. حورية مشهور (نائبة رئيسة المجلس الوطني للمرأة):

تناولت في مداخلتها أوضاع المرأة اليمنية، مشيرة إلى أنّ نقشي الأمية وضعف انتشار التعليم يؤديان إلى ضعف تمكين المرأة وعدم قدرتها على اتخاذ القرار على المستويات الشخصية وعلى المستويات العامة. كما أنّ لسيطرة الثقافة القبلية التقليدية أثراً سلبياً على مشاركة المرأة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، حيث تشهد غياب الرؤية في التعامل مع قضية المرأة. كما أشارت إلى أسباب ضعف المرأة وغيابها عن العمل العام ولخصتها في ما يلي:

- ✓ ضعف الالتزام السياسي عموماً حيال دمج النساء في العمل السياسي، وعدم منح النساء فرصاً متكافئة كالرجال في الوصول إلى المؤسسات السياسية.
- ✓ ضعف دور الحركة النسائية في استراتيجيات المناصرة والتأييد والضغط لإيصال النساء إلى مواقع صنع القرار.

- ✓ تخوف المرأة ذاتها من المساهمة في العمل السياسي باعتباره شأناً ذكورياً .
- ✓ صعوبة وصول النساء إلى الموارد (الأرض، الآلات، الوسائل، القروض، المعلومات) يقلل من فرصهن في الوصول إلى مواقع صنع القرار .

وهدفت من وراء مداخلتها إلى التأصيل الثقافي لمشاركة المرأة من خلال عرض الأسانيد والحجج الشرعية الداعمة لمشاركة المرأة في النشاط العام والنشاط السياسي من ضمنه- وتوضيح ما هو من أصول الشريعة الإسلامية وما هو من عادات والأعراف والتقاليد. و عرضت لواقع ممارسة المرأة اليمنية السياسية بالتركيز على المرحلة التي تتراوح بين قيام الوحدة (أيار/ مايو 1990) وبين الانتخابات النيابية الأخيرة. وأنهت مداخلتها باستخلاصات واتجاهات عامة لتحسين مستوى مشاركة المرأة السياسية.

د. محمد المخلافي (محام، أستاذ مشارك في مركز الدراسات والبحوث اليمني):

استهل مداخلته بالقول أنّ اليمن عرف الانتخابات التعددية، أي مشاركة الأحزاب ووجود قانون خاص بحقوق الأحزاب السياسية والتزاماتها وقانون انتخابات يحدد حقوقها في التنافس في الانتخابات للوصول إلى السلطة عبر صندوق الاقتراع، وذلك بعد قيام الجمهورية اليمنية عام 1990 وكفالة دستور الدولة الجديدة، والحق في التعددية السياسية عموماً والحزبية خصوصاً، وحق هذه الأحزاب في تداول السلطة سلمياً في ظل نظام ديمقراطي تعددي ودارة مستقلة ومحايدة للانتخابات.

وطرح كماً من الأسئلة حول العملية الانتخابية في اليمن حاول الإجابة عليها بدراسته للانتخابات اليمنية في عدة أعوام (1993، 1997، 2003) ومقارنتها من حيث التطور التشريعي والضمانات القانونية لانتخابات حرة ونزيهة ومقارنة الدورات الانتخابية الثلاث من حيث مدلولات نتائج كل دورة بالنسبة للنظام الديمقراطي والتغيير والتحديث والمواطنة المتساوية واحترام الشرعية الدستورية وسيادة القانون وأثر ذلك على التغيير والانتقال إلى المجتمع المدني.